الأمم المتحدة

E/2008/35

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
13 February 2009
Arabic
Original: English

تقرير المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان عن أعماله خلال عام ٢٠٠٨

060309 040309 09-23855 (A)

المحتويات

الفصل		الصفحة
	الجزء الأول – الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٨	٦
أولا –	المسائل التنظيمية	٧
	الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي	
ثانيا –	الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة	١١
ثالثا –	البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة	١٣
رابعا –	التقييم	١٤
خامسا –	التعاون فيما بين بلدان الجنوب	١٦
سادسا –	ترتيبات البرمجة	١٧
سابعا –	الشؤون الجنسانية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	١٨
ثامنا –	صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة	١٨
تاسعا –	صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية	١٩
عاشرا –	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	٢٠
	الجزء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان	
حادي عشر –	توصيات مجلس مراجعي الحسابات	٢١
ثاني عشر –	المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة الداخلية	٢٢
ثالث عشر –	التقرير المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي	٢٤
	الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان	
رابع عشر –	بيان المديرة التنفيذية والشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة	٢٤
خامس عشر –	البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة	٣١

المرفق

الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي ٣٢

الجزء الثاني – تقرير الدورة السنوية لعام ٢٠٠٨

أولا – المسائل التنظيمية ٣٩

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

ثانيا – بيان المديرة التنفيذية والتقرير السنوي للمديرة التنفيذية لعام ٢٠٠٧ ..... ٤٠

ثالثا – الالتزامات بتمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان ٤٤

رابعا – البرامج القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان والمسائل ذات الصلة ٤٥

خامسا – التقييم في صندوق الأمم المتحدة للسكان ٤٦

الجزء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان

سادسا – المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة الداخلية ٤٨

سابعا – الزيارات الميدانية ٥١

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

ثامنا – التقرير السنوي لمدير البرنامج ٥٢

تاسعا – الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٨-٢٠١١ ..... ٥٤

عاشرا – الالتزامات بتمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٥٥

حادي عشر – التقييم في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٥٦

ثاني عشر – تقرير التنمية البشرية ٥٨

ثالث عشر – البرامج القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمسائل ذات الصلة ٥٩

رابع عشر – مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ٥٩

خامس عشر – صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية ٦٠

سادس عشر – متطوعو الأمم المتحدة ٦١

سابع عشر – صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ٦٢
ثامن عشر – الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة ٦٣
تاسع عشر – التعاون فيما بين بلدان الجنوب ٦٤
عشرون – مسائل أخرى ٦٥
المرفق
البيانات التي أدلى بها وفد أنتيغوا وبربودا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين في جلسة الإحاطة بشأن التقرير المتصل بالاستعراض الخارجي المستقل للتحقيقات المتعلقة بعمليات البرنامج الإنمائي في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ٧٢
الجزء الثالث – تقرير الدورة العادية الثانية
أولا – المسائل التنظيمية ٧٦
الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان
ثانيا – بيان المديرة التنفيذية والشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة ٧٦
ثالثا – البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة ٧٩
الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
رابعا – بيان مدير البرنامج ٨١
خامسا – الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة ٨٣
سادسا – التقييم ٨٤
سابعا – البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة ٨٦
ثامنا – مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ٨٧
تاسعا – التعاون فيما بين بلدان الجنوب ٨٩
الجزء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان
عاشرا – متابعة اجتماع مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك بين الوكالات المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ٩٠
حادي عشر – المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة الداخلية ٩٢

ثاني عشر – مسائل أخرى ٩٥

المرفقات

الأول – القرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في عام ٢٠٠٨ . . . . . ٩٧

الثاني – أعضاء المجلس التنفيذي في عام ٢٠٠٨ . . . . . ١٥٥

الجزء الأول
الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٨

المعقودة بمقر الأمم المتحدة في نيويورك
في الفترة من ٢١ إلى ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨

أولا – المسائل التنظيمية

١ – عُقدت الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٨ للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان في مقر الأمم المتحدة، في نيويورك، في الفترة من ٢١ إلى ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.

٢ – وانتخب المجلس التنفيذي الأشخاص التالية أسماؤهم أعضاء في المكتب لعام ٢٠٠٨:

الرئيس: سعادة السيد جان – ماري إيهوزو (بنن)

نائب الرئيس: السيد محمود الكريم (بنغلاديش)

نائب الرئيس: السيد غوستافو إندارا (إكوادور)

نائب الرئيس: سعادة السيد بيتر بوريان (سلوفاكيا)

نائب الرئيس: السيد توماس غاس (سويسرا)

٣ – وأقر المجلس التنفيذي جدول أعمال دورته العادية الأولى وخطة عملها لعام ٢٠٠٨ (DP/2008/L.1)، واعتمد تقرير الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٧ (DP/2008/1 والتصويب، DP/2008/1/Corr.1). واعتمد المجلس التنفيذي خطة العمل السنوية لعام ٢٠٠٨ (DP/2008/CRP.1) ووافق على خطة العمل المؤقتة للدورة السنوية لعام ٢٠٠٨.

٤ – ووافق المجلس التنفيذي على الجدول الزمني التالي للدورتين المتبقيتين له في عام ٢٠٠٨:

الدورة السنوية لعام ٢٠٠٨: ١٦ إلى ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ (جنيف)

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٨: ٨ إلى ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨

٥ – وقد أُدرجت القرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في عام ٢٠٠٧ في الوثيقة DP/2008/2، وهي متاحة على الموقع www.undp.org/execbrd.

بيان مدير البرنامج

٦ – أشار مدير البرنامج إلى أنه من المنتظر أن يقابل التوقعات السلبية الحالية للاقتصادات المتقدمة النمو نمو في بعض الدول النامية الكبيرة. وعرض أوجه التقدم المحرز في الحد من الفقر في أقل البلدان نموا، ولا سيما في اقتصادات أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. واستعرض التقدم المحرز على الصعيد العالمي فيما يتعلق بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فأشاد باستراتيجيات آخذة في الظهور في مناطق محرومة تنجح من خلال تضافر الالتزام القوي من

جانب الحكومات والسياسات وأطر الاستثمار الداعمة للتنمية البشرية، التي يؤازرها دعم دولي كاف. وذكر أن تكرار هذا التقدم سيكون أولوية من أولويات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على النحو المبين في الخطة الاستراتيجية المستكملة للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١.

٧ - وشدد على أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سيواصل في عام ٢٠٠٨ تقديم الدعم في مجال السياسات والدعم التقني على صعيد مجالات تركيزه، مع العمل في نفس الوقت على تشجيع ودعم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، عن طريق المساعدة على تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية الكفيلة بتحقيق النجاح في وضع وتنفيذ استراتيجيات وبرامج إنمائية وطنية تمسك البلدان بزمامها. وأكد أن التقليل من الازدواجية وزيادة الكفاءة والفعالية أساسيان لعمل الأمم المتحدة والبرنامج على النحو الأمثل، وأشار إلى ما يبذل من جهود متواصلة لتوحيد الأداء. وأبرز ضرورة تكييف البرمجة المشتركة على الصعيد القطري مع الظروف الوطنية الخاصة بالشراكة مع الحكومات. وأكد من جديد أنه سيجري الاسترشاد في عمليات الأمم المتحدة والبرنامج بالتوجيهات الصادرة عن استعراض عام ٢٠٠٧ الذي أجري في إطار الاستعراضات الشاملة التي تجرى كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، وهو الاستعراض الذي اعترف بالدور المحوري الذي يضطلع به المنسقون المقيمون في كفالة المواءمة بين أنشطة منظومة الأمم المتحدة والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية وضمان إمكانية المساءلة عن تلك الأنشطة أمام السلطة الوطنية.

٨ - وانتقل إلى أولويات البرنامج الإنمائي في مجال البرمجة، فأشار إلى ما يلي:

(أ) تشكل الأزمات والنزاعات الداخلية وعجز الدول أهم العقبات التي تعوق تقدم التنمية البشرية، ويضطلع البرنامج بريادة منظومة الأمم المتحدة في مجال أنشطة الإنعاش المبكر، بما في ذلك إيجاد سبل مبتكرة وقابلة للتكييف من أجل حشد الموارد؛

(ب) ترتبط التنمية المستدامة وتغير المناخ ارتباطا لا انفصام فيه، ويجب على البرنامج الإنمائي أن يتابع على وجه الاستعجال أنشطة الدعوة الناجحة التي استندت إلى تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٧ ومؤتمر بالي المعني بتغير المناخ من أجل كفالة زيادة الموارد وإشراك القطاع الخاص لمعالجة استراتيجيات التكيف والتخفيف والطاقة النظيفة؛

(ج) تندرج مسألة تنمية القدرات المؤسسية على جميع المستويات في صلب أنشطة البرنامج الإنمائي، ومن الضروري أن يظل البرنامج متسما بالابتكارية ومراعيا للظروف المحلية في الاستجابة للخطط الوطنية وتحديد أولويات التعاون فيما بين بلدان الجنوب حيثما أمكن ذلك.

٩ - واستشهد مدير البرنامج بالهجوم الإرهابي الذي نفذ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ على الأمم المتحدة في الجزائر العاصمة كدليل على تزايد حدة المخاطر الأمنية المحدقة بموظفي الأمم المتحدة، وأكد من جديد عزم الإدارة على الحد من هذه المخاطر. وبناء على ذلك، دعا الحكومات المضيفة والدول الأعضاء إلى تعزيز الأمن على سبيل الأولوية، كما دعا جميع المكاتب القطرية إلى كفالة الامتثال للمعايير الأمنية التشغيلية الدنيا.

١٠ - وأعلن عن نشر صيغة منقحة للخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ على موقع المجلس التنفيذي على الإنترنت، عقب إجراء مشاورات واسعة النطاق بشأن أحكام القرار ٣٢/٢٠٠٧. وأكد أن المجلس سيستعرض عناصر الخطة الاستراتيجية في دورته السنوية لعام ٢٠٠٨.

١١ - وأكدت الوفود من جديد أهمية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فاعترف العديد منها بالحاجة الملحة إلى التصدي لتغير المناخ، وتمكين المرأة، وتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وأكدت الوفود أهمية ضمان توفير تمويل كاف، يُقدم في حينه على نحو يمكن التنبؤ به، من أجل دعم أقل البلدان نموا في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وحثت بعض الوفود البرنامج على التركيز بشكل خاص على أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وأكدت الوفود من جديد للبرنامج أهمية تنفيذ ولايته الرئيسية وتعبئة طاقاته وفي نفس الوقت مواصلة إقامة شراكات استراتيجية مع الحكومات وغيرها من هيئات الأمم المتحدة والمنظمات المتعددة الأطراف. وأشادت بإطار المساءلة وسياسات الرقابة، وكذلك بشكل ميزانية الدعم لفترة السنتين القائم على النتائج، باعتبار ذلك من الجهود الرامية إلى تعزيز الشفافية وتحسين قياس النتائج. وتوقعت عدة وفود استخلاص دروس قيمة من التقرير المتعلق بالمكاتب الرائدة. وحث بعضها البرنامج على الوفاء بالتزامه بإتاحة مزيد من المعلومات على الإنترنت، مشيرا إلى التفاوت في إتاحة نتائج البرامج القطرية والبيانات المتعلقة بالمساعدة.

١٢ - وقدمت الوفود تعازيها فيما يتعلق بضحايا هجوم الجزائر، وأعربت عن تأييدها لدعوة مدير البرنامج إلى تعزيز التدابير الأمنية.

١٣ - وأعربت عدة وفود عن أسفها لأن الفترة التالية لنشر الخطة الاستراتيجية المستكملة لم تتح وقتا يذكر لاستعراضها والتشاور بشأنها بصورة غير رسمية بعد ذلك. وأشارت إلى أن القرار المتعلق بالخطة الاستراتيجية الذي اتخذ في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٧ لا يمنع من إجراء هذه المشاورة، التي رأت الوفود أنها كانت ستوجه المداولات المتعلقة بالخطة الاستراتيجية من حيث علاقتها بميزانية الدعم لفترة السنتين. وطلبت الوفود إدراج التوصيات الواردة في التقارير المتعلقة بتقييم الإدارة على أساس النتائج والتعاون فيما بين بلدان الجنوب

في الخطة الاستراتيجية المنقحة للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، التي ستقدم في الدورة السنوية لعام ٢٠٠٨ للمجلس التنفيذي.

١٤ - وأكدت الوفود من جديد الدور المحوري الذي يضطلع به البرنامج الإنمائي في تنسيق أنشطة الأمم المتحدة على الصعيد القطري، فشددت على أهمية الحفاظ على الحياد وإنفاذ أعلى المعايير الأخلاقية في إدارة نظام المنسقين المقيمين. وسجل وفد من الوفود تأييدا كبيرا للالتزام بتدريب المنسقين المقيمين على المسائل المتعلقة بالتجارة. وشدد هذا الوفد على أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تضطلع بدور مهم في تخفيف الحواجز التي تعوق التجارة وفي تنمية القطاع الخاص على الصعيد العالمي، ودعا إلى توثيق التعاون بين مؤسسات الأمم المتحدة في هذا الصدد. وحث وفد آخر البرنامج على كفالة ألا تؤدي تكاليف نظام المنسقين المقيمين إلى تحويل الموارد بعيدا عن المساعدة البرنامجية.

١٥ - وفيما يتعلق بالجهود الرامية إلى تحسين المساءلة والرقابة، أكدت عدة وفود أن فعالية البرنامج الإنمائي ينبغي أن تقاس بالاستناد إلى تأثيره في إحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وأشارت بعض الوفود إلى أن أوجه التحسن في الشفافية والمساءلة من شأنها أن تعود بالنفع على جميع الدول الأعضاء، ذلك أنها تقدم دليلا على النتائج المتحققة في مجال التنمية. وأوصت بالتمييز على نحو أوضح بين مؤشرات الرصد الداخلي والمؤشرات التي تستهدف قياس الأثر الاستراتيجي الأعم.

١٦ - وذكر عدد من الوفود أن تغير المناخ هو من التحديات الكبرى التي تعترض سبيل التنمية، والتي ينبغي أن تأتي في مقدمة جدول الأعمال المتعلق بتوحيد الأداء. ورحبت بعض الوفود بتقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٧ مشيرة إلى أنه قد جاء في حينه واتسم بنفاذ البصيرة، وحثت البرنامج الإنمائي على مواصلة وضع البرامج الرامية إلى مساعدة البلدان النامية فيما تبذله من جهود للتكيف.

١٧ - وأعربت بعض الوفود عن قلقها إزاء انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية ومستوى الموارد الأساسية، ودعت الجهات المانحة إلى مراعاة أهداف المعونة. واستغلت بعض الوفود هذه الفرصة للإعلان عن زيادات كبيرة في تبرعات الدعم.

١٨ - وأكدت الوفود من جديد مجالات التركيز المواضيعي الأربعة للبرنامج. وخصت بعض الوفود بالذكر منع الأزمات والانتعاش باعتبارها من أولويات حكومات بلدانها، بينما كرر بعضها الآخر أهمية معالجة المسائل الشاملة، مثل تمكين المرأة والتعاون فيما بين بلدان الجنوب في جميع مجالات البرمجة.

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

ثانيا – الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

١٩ - عرض مدير البرنامج الإنمائي ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ في الشكل الجديد القائم على النتائج وأشار إلى أن إجمالي المساهمات في الموارد لهذه الفترة يقدَّر بمبلغ ١٠,١ بلايين دولار. وشدد على أن التقديرات الواردة في ميزانية الدعم لفترة السنتين استندت إلى اثنين من الاستعراضات الشاملة للسياسات التي تجرى كل ثلاث سنوات، وهما استعراض العامين ٢٠٠٤ و ٢٠٠٧. وفي هذا الصدد، اقترحَ وضع ميزانية دعم صافية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ مموَّلة من الموارد العادية بقيمة ٧٧٩ مليون دولار. وتحدث مدير البرنامج عن المبرر المنطقي لعدد الوظائف العليا المقترح استحداثها والوظائف القائمة المقترح رفع رتبتها. ثم تطرق إلى مجمل الحالة الأمنية واقترح أن يرصد البرنامج الإنمائي اعتمادا على الصعيد العالمي لتلبية الاحتياجات الأمنية بقيمة تناهز ٨٧ مليون دولار لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

٢٠ - ورحبت الوفود بالعرض القائم على النتائج لميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وشجعت في معرض ذلك على زيادة التنسيق مع المنظمات الشريكة فيما يتعلق بالمنهجية والنتائج. ورأت أنه ينبغي اللجوء بصورة متزايدة إلى تغطية التمويل اللازم لميزانية الدعم من موارد أخرى على نحو ينسجم وضرورة تشاطر الأعباء بشكل أكثر إنصافا بين الموارد العادية والموارد الأخرى. كما أعربت وفود عدة عن ارتياحها للتحسن الإجمالي الذي طرأ على مستويات تمويل البرنامج الإنمائي، سواء فيما يتعلق بالموارد العادية أو الموارد الأخرى، وكذلك بالنسبة إلى المخصصات المرصودة لاستعادة التكاليف.

٢١ - وحثت الوفود البرنامج على وضع مؤشرات يمكن التحقق منها بشكل موضوعي تربطها صلات أوثق بالخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١. ودعا البعض إلى النهوض بتنسيق مهام الإدارة وتصنيفات التكاليف، وإلى توخي قدر أكبر من الدقة في نطاق وعمق النتائج المرجوة.

٢٢ - وشجعت الوفود البرنامج على تنفيذ توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، خصوصا فيما يتعلق بتحسين الشفافية واحتواء التكاليف وزيادة الفعالية وتحسين الصلات بالأنشطة البرنامجية المتماشية مع الأولويات الإنمائية الوطنية، والتبرير المنطقي العام لعدد الوظائف المقترح إعادة تصنيفها إلى رتبتي مد-١ ومد-٢. ودعت بعض الوفود إلى تضمين وثيقة الميزانية عرضا أكثر شمولا يقدم مزيدا من التفاصيل عن أوجه الإنفاق الرئيسية ومصادر التمويل. وطلب أحد الوفود من الإدارة تقديم جدول لتنفيذ التوصيات.

٢٣ - وأكد العديد من الوفود أهمية إبقاء ميزانية الدعم ضئيلة مقارنةً بالموارد البرنامجية، عن طريق الحد من رفع رتبة الوظائف وخفض نفقات السفر من خلال الاستخدام الأمثل للتكنولوجيا. كما أوصت البرنامج بأن يستنبط سبلا ابتكارية تلبي المطالب القطرية وتخفض في الوقت عينه التكاليف المتكررة إلى أدنى حد. وفي هذا الصدد، اقترحت وفود عدة تعيين الموظفين الوطنيين وتدريبهم على نحو أكثر فعالية، ولاحظ أحد الوفود مع القلق انخفاضا في عدد الموظفين المحليين منذ عام ٢٠٠٤، وفي نسبة الموظفين الوطنيين إلى الموظفين الدوليين.

٢٤ - واقترحت بعض الوفود إعادة النظر في عملية الموافقة على ميزانية الدعم لفترة السنتين، وذلك بالعمل مع المنظمات الشريكة على زيادة الكفاءة.

٢٥ - واتخذ المجلس التنفيذي القرار ١/٢٠٠٨ الذي يتضمن ميزانية دعم البرنامج لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩؛ والتدابير الأمنية الإضافية التي أذنت بها الأمم المتحدة فيما يتعلق بموظفي البرنامج ومبانيه؛ وبدء تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وأقر المجلس موارد عادية بقيمة (إجمالية) قدرها ٨٥٣,٦ مليون دولار لميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، ومبلغ ٥١,٢ مليون دولار لتغطية تكاليف تدابير أمنية أذنت بها الأمم المتحدة ومبلغ ٩ ملايين دولار لتغطية تكلفة بدء تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وأخذ المجلس علما بالنتيجة التي توصلت إليها اللجنة الاستشارية فيما يتعلق بضرورة إيجاد صلات أوثق بالبرامج المقترحة، وبقلقها إزاء رفع رتبة الوظائف. وطلب المجلس إلى البرنامج أن يقدم في ميزانيات الدعم المقبلة شرحا تفصيليا للنفقات الرئيسية بحسب فئة التكاليف، يُظهِر أوجه الكفاءة المكتسبة إزاء أهداف محددة، وأن يتروى في تنفيذ الاقتراح المتعلق برفع رتبة بعض الوظائف. وطلب المجلس أيضا إلى البرنامج معالجة المسائل المتعلقة بزيادة الكفاءة؛ وتنسيق تصنيفات التكاليف؛ وتحسين تشاطر الأعباء بين الموارد العادية والموارد الأخرى؛ ومواصلة تنسيق وتحسين الميزنة القائمة على النتائج.

٢٦ - وعرضت المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ميزانية دعم الصندوق لفترة السنتين وردَّ الإدارةِ على تقرير اللجنة الاستشارية. وقالت إن الميزانية المقترحة تقتضي زيادة تبلغ ٧ ملايين دولار، وتسع وظائف جديدة، على أن يُخصَّص نحو نصف التكاليف المترافقة مع إنشاء هذه الوظائف لدعم أهداف الخطة الاستراتيجية في الميدان. وتوقعت المديرة التنفيذية أن تسجل حصة ميزانية الدعم انخفاضا تفوق نسبته ٣ في المائة من إجمالي الموارد المستخدمة. ولاحظت استمرار المنحى التصاعدي للإيرادات، مشيرة إلى أن التبرعات المعلنة للموارد الأساسية لعام ٢٠٠٨ باتت تتخطى التوقعات بالفعل.

٢٧ - وأعربت الوفود عن التقدير لزيادة دعم تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين باعتبارهما ركيزتين أساسيتين للتنمية. وتوالت بعض الوفود على الكلام متعهدة بتقديم زيادات كبيرة دعماً للصندوق.

٢٨ - واقترحت الوفود أن يقوم الصندوق، إلى جانب البرنامج الإنمائي وغيره من المؤسسات الشريكة التابعة للأمم المتحدة، بإعادة النظر في عملية إقرار ميزانية الدعم لفترة السنتين بغية زيادة الكفاءة.

٢٩ - وسأل أحد الوفود عن التدابير الاحتياطية الممكن اتخاذها إذا لم يتمكن الصندوق من بلوغ مستويات التمويل المتوقعة - وتساءل تحديداً عما إذا كان سيجرى تقليص البرامج، وعن البرامج التي سيجرى تقليصها في هذه الحالة. وردّاً على ذلك، أكدت المديرة التنفيذية للوفود أنه في حال تعذر بلوغ مستويات التمويل المتوقعة، سيجرى تقليص ميزانية الدعم وفق نهج تدريجي قبل إعداد الميزانية البرنامجية.

٣٠ - وأقر المجلس التنفيذي مخصصات إجماليها ٠٠٠ ٠٤٤ ٢٣ دولار ودعا البلدان القادرة على زيادة تبرعاتها المنتظمة إلى الصندوق، إلى القيام بذلك. وطلب المجلس إلى الصندوق أن يضمِّنَ ميزانيات الدعم المقبلة شرحا تفصيليا للنفقات الرئيسية بحسب فئة التكاليف، يُظهِر أوجه الكفاءة المحقَّقة إزاء أهداف محددة. وحث المجلس البرنامج على مواصلة بذل الجهود الرامية إلى تنسيق وتحسين الكفاءة بهدف خفض نسبة موارد الدعم وزيادة نسبة الموارد البرنامجية.

٣١ - واتخذ المجلس القرار ٢/٢٠٠٨ المتعلق بميزانية دعم الصندوق لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، وأقر إطار تعبئة موارد الصندوق.

ثالثا - البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة

٣٢ - عرض المدير المعاون للبرنامج الإنمائي، البرامجَ الإقليمية لأفريقيا وآسيا ومنطقة المحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فضلا عن البرنامجين المتعددي البلدان والبرامج القطرية الـ ١٤ التالية:

أفريقيا: البرنامج الإقليمي، توغو وجزر القمر وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وغينيا الاستوائية وليبريا ومدغشقر؛

الدول العربية: الصومال والكويت؛

آسيا ومنطقة المحيط الهادئ: البرنامج الإقليمي، البرنامجان المتعددا البلدان لساموا وفيجي، ونيبال؛

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: البرنامج الإقليمي، كوستاريكا وكولومبيا والمكسيك ونيكاراغوا. وأقر المجلس التنفيذي تلك البرامج.

٣٣ - وتكلمت وفود عدة للإعراب عن الشكر للبرنامج الإنمائي على ما قدمه من دعم وللإشادة بالعملية التشاورية المستخدمة في إعداد وثائق البرامج الإقليمية والقطرية.

رابعا - التقييم

٣٤ - عرض مدير مكتب التقييم تقريرا عن تقييم الإدارة على أساس النتائج المتبعة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وذكر أنه رغم ملاحظة أوجه شبه مع خبرات الجهات الأخرى التي سبق أن قامت بالتكيف مع نهج الإدارة على أساس النتائج، فإن نتيجة التقييم تبين ما يلي: (أ) التأثير المحدود المترتب على الإدارة على أساس النتائج في حافظات المشاريع القطرية؛ و (ب) ضرورة اضطلاع المكاتب الإقليمية بدور رقابي فني أوضح؛ و (ج) عدم كفاية الوسائل المتبعة لتنمية ثقافة تركز على النتائج؛ و (د) انعدام الاتساق بين ما يجري على صعيد المنظمة والعمليات التي تجرى على الصعيد القطري. وأوصى التقرير بأن تبدي الإدارة التزاما أقوى بثقافة تحقيق النتائج؛ وبتحديد أهداف المنظمة ونواتج البرامج على نوع أوضح؛ وبتحسين قدرات المكاتب القطرية على ''الإدارة من أجل تحقيق النواتج''؛ وتوسيع استخدام عمليات المراجعة والتقييم.

٣٥ - وفي إطار عرض رد الإدارة على عمليات التقييم (DP/2008/7)، وصف المدير المعاون للبرنامج الإنمائي الجهود الجارية لمواجهة التحديات التي جرى تحديدها في عمليات التقييم. وأشار إلى زيادة مقترحة في موارد التقييم وأعرب عن التزام الإدارة بترسيخ ثقافة مؤسسية قائمة على النتائج.

٣٦ - ورحبت الوفود بالتقرير المتعلق بالإدارة على أساس النتائج لأنه جاء في حينه، مشيرة إلى أن ما خلص إليه من نتائج ينسجم مع الملاحظات التي أبدتها بشأن ضعف الإبلاغ عن النتائج المتحققة خلال فترة الخطة الاستراتيجية الماضية للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩، وعدم توفير بيانات عن أداء البرامج القطرية لم تتوفر منذ أن طلب المجلس تلك البيانات في مطلع عام ٢٠٠٦. ومع التسليم بتعقيد وقصور النهج القائم على النتائج، أقرَّت وفود عدة بقيمته في قياس الفعالية. وشددت على أنه بالإمكان تبسيط تقييم الأداء وأنظمة الإبلاغ دون تعريض جودة البيانات للخطر. وأخذت الوفود علما بالأدوات المستخدمة في قياس

النتائج مثل ''السجل المتكامل لقياس الإنجاز'' وتقييم النتائج والكفاءة. كما شجعت البرنامج الإنمائي على إدماج قدر من المرونة في المعايير العامة بحيث تظل قابلة للتكييف على الصعيد القطري.

٣٧ - وحثت الوفودُ الإدارة العليا على عدم الاكتفاء بإعطاء التوجيهات، وعلى التواصل على نحو أوسع نطاقا وبطرق أكثر فعالية بغية ترسيخ ثقافة تركّز على النتائج على نطاق البرنامج الإنمائي. كما شجعت البرنامج على مواصلة تكييف هياكل التحفيز مع النهج القائمة على النتائج، ملاحظة أنه من الضروري أيضا إعادة توجيه المهارات وأنماط التفكير نحو تحقيق النتائج. وحث العديد منها الإدارةَ العليا على كفالة الاتساق في الرسائل التي توجه في إطار طائفة المبادرات المتخَذة وعلى رسم خطوط واضحة فيما يتعلق بالرقابة. وأكدت بعض الوفود أن تقييم الأداء يفوق الإبلاغَ أهمية في إرساء ثقافة تركِّز على النتائج.

٣٨ - وطرحت الوفود عددا من الأسئلة بشأن الاستنتاجات التي خلص إليها التقرير المتعلق بالتقييم، وردّ إدارة البرنامج الإنمائي عليه، وطلبت إلى إدارة البرنامج ومكتب التقييم عرض ردودهما على الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي. وأفادت الوفود بأنه ينبغي مواصلة المناقشات بشأن هذه المسألة الهامة.

٣٩ - وحثت بعض الوفود البرنامج على مواءمة المبادرات الإدارية المركِّزة على النتائج بشكل أوثق مع الاستراتيجيات الوطنية، وعلى المساعدة في تعزيز قدرة البلدان على استخدام المؤشرات وتفسيرها. ودعت وفود كثيرة إلى إجراء متابعة للتقارير المتعلقة بتنفيذ التوصيات، مشددة على أن البرنامج الإنمائي مسؤول أمام البلدان المستفيدة كما هو مسؤول أمام الجهات المانحة عن عملية الإبلاغ. وأشار البعض على البرنامج بالأخذ بمنظور طويل الأجل بشأن النتائج التي قد يكون من الصعب تتبعها على امتداد فترات وجيزة. وشددوا على أنه لا ينبغي للنهج القائم على النتائج أن يشكل غاية في حد ذاته بل يجب أن يكون وسيلة لكفالة تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية. ورأى آخرون وجود ارتباط بين الأخذ التدريجي بهذا النهج على مدى السنوات وتوجيه الخدمات الإنمائية نحو المستويات الإدارية العليا، الأمر الذي يجعل الإحساس بالنتائج المتحققة أضعف وأقل وضوحا على المستوى الشعبي.

٤٠ - وعرض مدير مكتب التقييم تقريرا عن تقييم مساهمة البرنامج في التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وذكر أن التقييم قد خلص إلى وجوب تعزيز موارد وولاية الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب؛ ووضع نهج معزَّز على صعيد المنظمة؛ وتوفير توجيه مؤسسي أكثر فعالية؛ وتعزيز التعاون على نطاق المنظومة في مجال المبادرات المتعلقة ببلدان الجنوب.

٤١ - وسلَّم مدير مكتب السياسات الإنمائية بالنتائج التي جرى التوصل إليها وقدم أمثلة على مبادرات البرنامج لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٤٢ - وأيدت الوفود استنتاجات التقرير وأكدت المكانة المركزية التي يحتلها التعاون فيما بين بلدان الجنوب في خطة التنمية. وحثت البرنامجَ الإنمائي على إبراز هذه المكانة في برامجه وزيادة الدعم المقدم إلى أنشطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب لدى البلدان المشمولة ببرامج. وأهابت بالبرنامج العمل على تنمية نهج معزَّز للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في الإطار الرابع للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، باعتباره مكمِّلا للتعاون بين الشمال والجنوب من أجل التنمية. ودعت المانحين إلى زيادة الموارد المخصصة لهذا الغرض.

٤٣ - وطلبت الوفود في معرض التوصية بإدخال تحسينات محددة على الإطار الرابع للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، تحديدا واضحا لأدوار البلدان النامية والمتوسطة الدخل ودعت إلى تعزيز التعاون في معالجة قضايا من قبيل فيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

٤٤ - وحثت وفود عدة البرنامج الإنمائي على تعزيز الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل الاستفادة من دورها التنسيقي على نطاق المنظومة على النحو الأمثل. وبعد إيراد أمثلة على التعاون الثنائي والإقليمي فيما بين البلدان النامية أهاب العديد من الوفود بالبرنامج رصدَ واستيعاب ونشر المبادرات والدروس الناجحة المتعلقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب على نحو أفضل. وأكد البعض على ضرورة تطبيق نهج أكثر منهجية يتضمن مؤشرات ونواتج أكثر وضوحا؛ وأشاد عدد منها بمزايا ''النهج الثلاثي'' (أي استخدام ثلاثة مصادر للبيانات في التحقق من التقييم وإثبات صحته).

٤٥ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير المتعلق بتقييم الإدارة على أساس النتائج المتبعة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/2008/6) وبردّ الإدارة عليه (DP/2008/7). وأحاط المجلس علما أيضا بتقييم إسهام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في التعاون فيما بين بلدان الجنوب (DP/2008/8) وبردّ الإدارة عليه (DP/2008/9).

خامسا - التعاون فيما بين بلدان الجنوب

٤٦ - أكد مدير الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب للوفود أن الإطار الرابع للتعاون فيما بين بلدان الجنوب سيراعي التقييم الذي أجري مؤخرا وتوصيات كل من الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل ثلاث سنوات والفريق الرفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق المنظومة، وأن الوحدة ستواصل تلبية طلبات البلدان. وشدد على أن

الأولويات الآنية للوحدة تشمل ما يلي: (أ) دعم الحكومات الوطنية والمكاتب القطرية والمنظمات الشريكة في التركيز على الحلول النابعة من بلدان الجنوب لتحقيق تنمية شاملة للجميع؛ و (ب) تحسين تبادل المعارف؛ و (ج) تطبيق نهج ''تبادلي'' للتعاون.

٤٧ - وأوصت الوفود بإيلاء التعاون فيما بين بلدان الجنوب أولوية في الخطة الاستراتيجية وبإدماجه في الأنشطة الرئيسية التي تجرى على مستوى السياسات، بما يعكس أهمية دوره بوصفه عاملا محفِّزا للتنمية.

٤٨ - وأشادت وفود عدة بتحسين دقة المنهج التحليلي الذي وُعد بتطبيقه في الإطار الرابع للتعاون، وذلك بإيلاء التركيز فيه لنقل المعارف ودعم السياسات. وكرر البعض تأكيد الدعوة إلى تعزيز ولاية الوحدة وزيادة مرونتها في تعبئة الموارد.

٤٩ - ووافق المجلس التنفيذي على تمديد الإطار الثالث للتعاون فيما بين بلدان الجنوب (DP/2008/10).

سادسا - ترتيبات البرمجة

٥٠ - قدم مدير البرنامج المعاون معلومات حول منهجية التوزيع في إطار البند الثاني من هدف تخصيص الموارد من الاعتمادات الأساسية، ومعايير تحديد البنود الثابتة في إطار ترتيبات البرمجة، ملاحظا أن المرونة التي أضيفت إلى مرفق البند الثاني أتاحت للمدير تخصيص الموارد للأنشطة العميقة الأثر وللمكافأة على جودة البرامج.

٥١ - وطلبت الوفود الحصول على المزيد من المعلومات حول إدارة وتقييم البرامج التي يجري تمويلها تحت البند الأول والبند الثاني من هدف تخصيص الموارد من الاعتمادات الأساسية، وأيضا من ميزانية الدعم. وحذر بعض الوفود من أن التحول إلى تطبيق المعايير القائمة على الأداء في إطار البند الثاني قد يثني الموظفين عن تنفيذ الأنشطة المعقدة ويدفعهم إلى تفضيل مشاريع أبسط يسهل تحقيق نتائجها. وحثت الوفود البرنامج الإنمائي على ضمان استمرار مشاركة البلدان المشمولة بالبرامج في وضع معايير تخصيص الموارد في إطار هدف تخصيص الموارد من الاعتمادات الأساسية، وكفالة تغطية المخصصات لجميع البلدان بصورة مناسبة. وشدد أحد الوفود على أهمية التمييز بين تكافؤ الفرص وتساوي النتائج، وشجع البرنامج الإنمائي على المكافأة على تحقيق أكثر النتائج فعالية. وأقر البرنامج الإنمائي بالحاجة لتحقيق توازن بين التصدي بصورة فعالة لتحديات التنمية والمكافأة على الأداء القوي.

٥٢ - وأحاط المجلس التنفيذ علما بالتقرير المتعلق بمنهجية التوزيع في إطار البند الثاني ومخصصات البنود الثابتة (DP/2008/14).

سابعا – الشؤون الجنسانية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٥٣ – قدمت مديرة الفريق المعني بالشؤون الجنسانية بمكتب السياسات الإنمائية تقريرا شفويا حول خطة العمل المتعلقة بالشؤون الجنسانية لعام ٢٠٠٧ واستراتيجية تحقيق المساواة بين الجنسين للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١. وأشارت إلى أن البرنامج الإنمائي قد عزز دوره كوسيط للمعرفة في هذا المجال، ولكنها أقرت بالتحديات المستمرة في مجال تطوير القدرات وزيادة المساءلة ورصد التقدم وبناء الشراكات.

٥٤ – وأعربت الوفود عن دعمها لخطة العمل وأثنت على التقدم الذي أحرزه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال تمكين المرأة. وقدمت دعمها لاستراتيجية تحقيق المساواة بين الجنسين، وشجعت البرنامج على تنفيذ العناصر المرتبطة بذلك من الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات. وشجعت الوفود البرنامج على زيادة تعميم مراعاة المنظور الجنساني واستخدام بيانات مصنفة حسب الجنس لقياس النتائج. ودعت إلى توفير موارد مناسبة وتطبيق المساءلة على جميع المستويات.

ثامنا – صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

٥٥ – عرضت المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة إطار تعبئة الموارد للصندوق للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، بالإضافة لسياسة استرداد التكاليف، كما أعطت موجزا عن الأهداف المقترحة لهذه الفترة.

٥٦ – وأعربت الوفود عن دعمها القوي لولاية الصندوق وكررت التأكيد على أهمية تعميم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في جميع الأنشطة الإنمائية. وأثنت الوفود على الصندوق لحصول ميزانية الدعم الخاصة به لفترة السنتين على تقييم إيجابي من اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. وأثنت على الأهداف والأولويات الواضحة المحددة في إطار تعبئة الموارد، حيث رأت الوفود أنه متسق بصورة جيدة مع خطة الصندوق الاستراتيجية ٢٠٠٨-٢٠١١. ورحبت الوفود بالتنويع المقترح لمصادر التمويل ووصفت الاقتراح بأنه ”واقعي في طموحه“ نظرا لاتجاه التمويل إلى التصاعد.

٥٧ – وشجعت الوفود الصندوق على ”التعمق والتنوع والتوسع“ بهدف الاستجابة للطلب المتزايد على خدماته. ووصفت عدة وفود التعاون المثمر بين الصندوق وحكوماتها وتعهدت بتقديم المزيد من الموارد والدعم.

٥٨ – ودعا العديد من وفود كثيرة الدول الأعضاء إلى زيادة التمويل، كما دعت الصندوق إلى التركيز على المساهمات المقدمة للموارد الأساسية واستكشاف ترتيبات للتمويل

المواضيعي. وحثت الوفود الصندوق على تقوية الاتصالات والدخول في شراكات أكثر استراتيجية مع غيره من مؤسسات الأمم المتحدة. وأعربت عدة وفود عن دعمها لوجهة نظر الإدارة العليا التي تفيد بضرورة مشاركة الصندوق في جميع منتديات الأمم المتحدة التي تؤثر على عمله.

٥٩ - واعتمد المجلس التنفيذي القرار ٢٠٠٨/٣ بشأن سياسة الصندوق المتعلقة باسترداد التكاليف.

تاسعا - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

٦٠ - عرضت الأمينة التنفيذية بالنيابة لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية إطار الشراكة بين الصندوق وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كما عرضت ترتيبات الصندوق الخاصة بالبرمجة والتمويل وسياسته بشأن استرداد التكاليف. وسلطت الضوء على المبادرات المنفذة في البلدان الخارجة من الأزمات وأيضا على الزيادة في تنفيذ البرامج الوطنية. وأعطت أمثلة عن مشاريع نجح الصندوق في توسيعها وتكرارها. ووصفت الخطط الموضوعة لتوسيع تغطية الخدمات من ٣٩ بلدا إلى ٤٥ بلدا بحلول عام ٢٠١١.

٦١ - وأثنت الوفود على التركيز على أقل البلدان نموا، وأعرب البعض عن رغبته في أن يذهب الصندوق في تغطيته إلى حد أبعد من المتوقع له. وشجع بعض الوفود الصندوق على السعي للحصول على موارد إضافية من أجل تقديم الدعم لفئات السكان المعنية داخل البلدان المتوسطة الدخل. وأثنت وفود أخرى على توسيع قاعدة الجهات المانحة لتشمل جهات مانحة جنوبية، وقالت إن زيادة التمويل دليل على الدعم الذي تلقاه ولاية الصندوق وإدارته.

٦٢ - وأثنت الوفود على حالات التعاون الناجحة بين الصندوق ومؤسسات الأمم المتحدة الأخرى وعلى الربط الواضح بين الحوكمة والحصول على رأس المال. ولاحظت باستحسان أن التوسيع المقترح للخدمات لن يتطلب إلا زيادة بسيطة في أعداد الموظفين.

٦٣ - واستفسر أحد الوفود عن نسبة البرامج التي ينفذها الصندوق دون مساعدة المنظمات الأخرى. وأجابت الإدارة العليا بأن أكثر من ٩٥ في المائة من برامج الصندوق تنفذ بالمشاركة مع منظمات أخرى، وذلك من أجل الاستفادة التامة من المزية النسبية لكل منظمة. وأشار وفد آخر إلى الإعفاء الذي تشتمل عليه سياسة استرداد التكاليف، وطلب المزيد من التفاصيل حول الغاية من وجود الإعفاء ونطاقه. وأقرت الإدارة بضرورة تنسيق سياسة استرداد التكاليف بصورة أفضل مع سياسة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في هذا

المجال، ولكنها أكدت للوفود أنه على الرغم من أن الإعفاء قد وُضع كي يمكن استخدامه في البرامج المشتركة، إلا أن الحاجة لاستخدامه لم تبرز حتى اليوم ولا ينتظر ذلك في المستقبل. وأُبلغ وفد ثالث طلب تعليلا للانخفاض المتوقع في المخصصات بعد عام ٢٠١٠ بأنّ الانخفاض جاء تحسبا لإمكانية تعديل تصنيف بعض البلدان المشمولة بالبرامج من بلدان منخفضة الدخل إلى بلدان متوسطة الدخل.

٦٤ - واعتمد المجلس التنفيذي القرار ٢٠٠٨/٤ بشأن إطار شراكة صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وترتيبات البرمجة والتمويل وسياسة استرداد التكاليف.

عاشرا - مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

٦٥ - عرض المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إطار التخطيط والميزانية لفترة السنتين في شكل قائم على أساس النتائج. ولدى عرض المدير للميزانية البالغة ١٢٠ مليون دولار - التي تمثل زيادة ناتجة عن اقتران ضعف دولار الولايات المتحدة بزيادة المرتبات ومعدل التضخم - أشار إلى أن الميزانية الحالية ستغطي بعض المهام التي كان مكتب خدمات المشتريات المشتركة بين الوكالات يتولى تنفيذها في السابق.

٦٦ - وأثنت الوفود على الجهود التي بذلتها الإدارة العليا لتحسين الفعالية والشفافية المالية، مشيرة إلى التقدم الذي أوردته اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقريرها الأخير. وشجعت الوفود المكتب على العمل بتوصية اللجنة الاستشارية الداعية إلى توفير مزيد من المعلومات عن تدابير الاقتصاد في التكاليف ومعلومات عن النفقات الرئيسية التي تشتمل عليها الميزانية. وحثت المكتب على التوفيق بين الأرصدة المشتركة وأرصدة الصناديق والبرامج الأخرى وحل مسألة تجاوز التكاليف. وأثنى بعض الوفود على الجهود المبذولة لتوحيد شكل الميزانية. وأكد المدير التنفيذي أن الشفافية المالية تندرج ضمن أولويات المكتب، وأعلن أن أول تقرير سنوي للمكتب منذ سنوات سيجري تقديمه خلال الدورة السنوية لعام ٢٠٠٨.

٦٧ - واعتمد المجلس التنفيذي القرار ٢٠٠٨/٥ بشأن إطار التخطيط والميزانية لفترة السنتين.

الجزء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

حادي عشر – توصيات مجلس مراجعي الحسابات

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٦٨ – قدم مدير البرنامج المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقريرا عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥، ولاحظ أن ٩٥ في المائة من التوصيات قد تم تنفيذها. وأكد أن الإجراءات المتعلقة بما تبقى من توصيات ستكتمل بحلول نهاية الفصل الأول من عام ٢٠٠٨. وقدم وصفا لما أجري من تحسينات بشأن دقة مواعيد عمليات مراجعة حسابات المشاريع المنفذة على المستوى الوطني وأثر تلك العمليات. وأشار إلى أفغانستان، حيث بلغ الأثر المالي لتلك العمليات ٠,٤٧ مليون دولار مقارنة بمبلغ ١٧,٩ مليون دولار لعام ٢٠٠٥. وأشار إلى أن التنفيذ على المستوى الوطني قد تعزز بفضل تطبيق حكومات البلدان المشمولة بالبرامج والبرنامج الإنمائي لمعايير المساءلة المتبادلة، وشرح التدابير اللازمة لتقوية الضوابط الداخلية ضمن نظام أطلس.

٦٩ – وذكر كبار مديري برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أنه لا يوجد سوى مكتب قطري واحد لم يتم بعد عمليات التسوية المصرفية الخاصة به.

صندوق الأمم المتحدة للسكان

٧٠ – قامت نائبة المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (للعلاقات الخارجية وشؤون الأمم المتحدة والإدارة)، بعرض تقرير الصندوق المعنون متابعة تقرير مجلس مراجعة الحسابات في الأمم المتحدة عن الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥: حالة تنفيذ التوصيات (DP/FPA/2008/3). وأشارت إلى نشر جدول بمعلومات تفصيلية عن كل واحدة من التوصيات على الموقع الشبكي لصندوق الأمم المتحدة للسكان، بهدف تكميل التقرير.

٧١ – وأحاط المجلس التنفيذي علما بتقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/2008/15) وتقرير برنامج الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/2008/3).

ثاني عشر – المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة الداخلية

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٧٢ – قدم المدير التنفيذي المعاون تقريرا حول نظام المساءلة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بما في ذلك إطار المساءلة وسياسة الرقابة، وأكد أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سيتجاوب مع توصيات هيئات الرقابة المؤسسية.

٧٣ – وأعربت الوفود عن تقديرها للجهود المبذولة في سبيل تقوية المساءلة والرقابة، وشجعت على مواصلة التواصل مع الدول الأعضاء في متابعة التوصيات الصادرة عن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات وعن المجلس التنفيذي. ودعا العديد من الوفود إلى وضع تعريف واضح للمساءلة وللمفاهيم المرتبطة بها، وللشروط التي سيتم بموجبها الكشف عن تقارير المراجعة الداخلية والمعلومات التي ستخضع للكشف. وشدد بعض الوفود على ضرورة المواءمة بين نظم المساءلة والرقابة والبرامج القطرية، وأكد على أن تحسين الشفافية هو أداة لتحقيق الفعالية الإنمائية على المستوى القطري.

٧٤ – وحثت الوفود الصناديق والبرامج على السعي لتطبيق نهج متسق في الكشف عن نتائج مراجعة الحسابات والمساءلة في عملياتها التي تتسم بصورة متزايدة باللامركزية. وقال بعض الوفود إن الكشف يجب أن يكون جائزا في حالات محدودة، بعد الحصول على الموافقة المسبقة للمجلس التنفيذي والبلدان المعنية، وأن يتضمن آلية تجعل الجهة المتلقية لتلك المعلومات مسؤولة عن طريقة استخدامها. وطلبت تلك الوفود توضيحات بشأن دور البلدان المشمولة بالبرامج في عملية الكشف، وحثت البرنامج الإنمائي على ضمان عدم إساءة استخدام المعلومات، وعدم تسييس الأعمال الإنمائية. وشجعت وفود أخرى البرنامج الإنمائي على إيجاد سبل للتقليل من متطلبات الإبلاغ دون التضحية بثقة أصحاب المصلحة، وضمان فعالية الضوابط التشغيلية.

صندوق الأمم المتحدة للسكان

٧٥ – قامت نائبة المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (للعلاقات الخارجية وشؤون الأمم المتحدة والإدارة)، بعرض سياسة الرقابة (DP/FPA/2008/4) التي وضعها الصندوق عملا بالقرار ٢٠٠٧/٢٩. وقدم المدير المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي نظام المساءلة المتبع في البرنامج، بما في ذلك إطار المساءلة وسياسة الرقابة.

٧٦ – وأعربت الوفود عن تقديرها للجهود التي يبذلها صندوق الأمم المتحدة للسكان والبرنامج الإنمائي في سبيل تقوية المساءلة والرقابة، وشجعت على مواصلة الانخراط مع الدول

الأعضاء في متابعة التوصيات الصادرة عن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات وعن المجلس التنفيذي. وفي الوقت ذاته، دعا العديد من الوفود إلى وضع تعاريف أكثر وضوحا للمساءلة وللمفاهيم المرتبطة بها، وأيضا للشروط التي سيتم بموجبها الكشف عن تقارير المراجعة الداخلية ونوع المعلومات التي ستخضع للكشف. وشدد بعض الوفود على ضرورة المواءمة بين نظم المساءلة والرقابة والبرامج القطرية. وحثت تلك الوفود الصناديق والبرامج على السعي لتطبيق نهج متسق في الكشف عن نتائج مراجعة الحسابات يستند إلى الاقتراح الذي تقدم به صندوق الأمم المتحدة للسكان. وأعرب بعض الوفود عن رأي مفاده أن الكشف يجب أن يكون جائزا في حالات محددة، بعد الحصول على الموافقة المسبقة للمجلس التنفيذي والبلدان المعنية، وأن يتضمن وسيلة تجعل الجهة التي تطلب الحصول على المعلومات مسؤولة عن طريقة استخدامها. وطلبت تلك الوفود توضيحات بشأن دور البلدان المشمولة بالبرامج في عملية الكشف، وحثت البرنامج الإنمائي على الاحتياط من إمكانية إساءة استخدام المعلومات التي يجري الكشف عنها، ومن تسييس الأعمال الإنمائية. وشجعت وفود أخرى البرنامج على إيجاد سبل للتقليل من متطلبات الإبلاغ دون التضحية بثقة أصحاب المصلحة، وضمان فعالية الضوابط التشغيلية على جميع مستويات النظام اللامركزي.

٧٧ - وشكرت نائبة المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (للعلاقات الخارجية وشؤون الأمم المتحدة والإدارة)، الوفود على التعليقات المفيدة والبناءة التي قدمتها، وأكدت للوفود أن الصندوق كما كان دأبه في الماضي، واستجابة لطلب المجلس التنفيذي، سيجري عملية تشاورية يشارك فيها مشاركة تامة. وقالت أنها تتفق مع أعضاء المجلس على ضرورة إتاحة وقت إضافي للتشاور نظرا لتعقيد المسائل المعنية. وأكدت للمجلس وجود مشاورات منتظمة فيما بين صناديق الأمم المتحدة وبرامجها. وذكر مدير شعبة خدمات الرقابة في صندوق الأمم المتحدة للسكان أن الصندوق قد انخرط في عملية تشاورية من أجل تطوير سياسته المتعلقة بالرقابة. وأشار إلى أن الصندوق قد عمم مشروع وثيقة على ممثلي دوائر المراجعة الداخلية للحسابات وحصل على مشورتهم. وفيما يتعلق باللجنة الاستشارية للمراجعة، قال إن وجود اللجنة هو أمر مألوف، ذلك أن معظم المؤسسات الحكومية لديها لجان مراجعة من هذا النوع. وفي شأن مبدأ المراجعة الوحيدة، شدد على أن منظومة الأمم المتحدة قد وافقت على هذا المبدأ وأن مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة هو وحده المسؤول عن تنفيذ عمليات المراجعة الخارجية. وفيما يتعلق بالكشف عن المعلومات الخاصة بالمراجعات الداخلية، أشار إلى أنه على الرغم من تنوع الظروف المحيطة بهذه المسألة،

فإن القاسم المشترك فيما بين جميع المؤسسات على مستوى المنظومة هو أنه في حال تطبيق سياسة الكشف، يقدم طلب إلى إدارة الهيئة المعنية للحصول على موافقتها.

٧٨ - واعتمد المجلس التنفيذي قرارا شفويا طلب فيه إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان الرجوع إلى المجلس في دورته العادية الثانية لعام ٢٠٠٨، بعد إجراء مشاورات موسعة مع المجلس لاستعراض وثائق البرنامج والصندوق ذات الصلة، مع مراعاة الشواغل التي أعربت عنها الدول الأعضاء.

ثالث عشر - التقرير المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٧٩ - قام مدير مكتب الشراكات ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، باسم البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، بعرض التقرير المشترك لمدير البرنامج والمديرة التنفيذية للصندوق المقدَّم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي. فوصف الطرق التي تُرجِمت بها توجيهات الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات إلى أفعال. وأعرب عن تأييده للاقتراح المقدَّم من أحد الوفود بتقييم تكلفة عمليات التنسيق الخاصة بالأمم المتحدة وإعلان نتائج ذلك التقييم.

٨٠ - وأشار مدير مكتب التخطيط الاستراتيجي بالصندوق إلى أن تلك التكلفة قد نوقشت في وثيقة ميزانية الصندوق. وأضاف أن تقييمات المشاريع الرائدة التي تجري في إطار ''توحيد الأداء'' ستوفر معلومات تتعلق بتكاليف التنسيق.

٨١ - واعتمد المجلس القرار ٢٠٠٨/٧ (أ) بشأن التقرير المشترك المقدم من البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي و (ب) بشأن التوصيات المتعلقة بتعيين المدير التنفيذي للصندوق.

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

رابع عشر - بيان المديرة التنفيذية والشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

٨٢ - بدأ الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان ببيان أدلت به المديرة التنفيذية، توجهت فيه بالشكر إلى الرئيس المنقضية ولايته وإلى أعضاء المكتب على قيادتهم للصندوق وما قدموه له من دعم وتوجيه. وهنأت الرئيس الجديد ومكتب المجلس التنفيذي. وأشادت بالسيدة فاما با، المديرة السابقة لشعبة أفريقيا بصندوق الأمم المتحدة للسكان التي تقاعدت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وركزت المديرة التنفيذية على أهم ما قام به الصندوق في عام ٢٠٠٧ والتوقعات المنتظرة لعام ٢٠٠٨. وقامت أيضا خلال البيان الذي أدلت به

بعرض ميزانية الدعم المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وأشادت بموظفي الصندوق الذين يعمل كثير منهم في أماكن صعبة وخطرة. وأشارت إلى المأساة التي حدثت في الجزائر العاصمة مؤخراً وأودت بحياة عدة موظفين في الأمم المتحدة، منهم ثلاثة موظفين بالصندوق، وقدمت تعازيها لأسرهم. وتوجهت بالشكر إلى الدول الأعضاء على تعزيتهم إياها لوفاة والدتها في ٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٨. وشددت على أهمية تحقيق التوازن بين الحياة الخاصة والعامة وإضفاء اللمسة الإنسانية على مكان العمل.

٨٣ - وأشارت المديرة التنفيذية إلى أن الصندوق حقق رقماً قياسياً في عام ٢٠٠٧، حيث تلقى تبرعات من ١٨١ بلدا (وهو عدد من البلدان يفوق العدد الذي تبرع لأي منظمة أخرى من منظمات الأمم المتحدة)، وارتفعت بذلك الموارد العادية إلى رقم قياسي قدره ٤١٨ مليون دولار في عام ٢٠٠٧، كما بلغت موارد التمويل المشترك رقماً قياسياً قدره ٢٢٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٧. وتوجهت بالشكر إلى جميع الحكومات على الإسهامات التي قدمتها، وخصت بالشكر البلدان العشرة الأولى من البلدان المانحة للصندوق، وهي: هولندا والسويد والنرويج والمملكة المتحدة واليابان والدانمرك وألمانيا وفنلندا وإسبانيا وكندا. وتقدمت أيضاً بالشكر إلى حكومة المملكة المتحدة على تبرعها بمبلغ ١٠٠ مليون جنيه إسترليني على مدى خمس سنوات إلى البرنامج العالمي لتعزيز أمن سلع الصحة الإنجابية التابع للصندوق. وأشارت إلى الإنجازات التي حققها الصندوق في عام ٢٠٠٧ في مجالات المساواة بين الجنسين والحقوق الإنجابية؛ والاستثمار في المراهقات؛ ومنع وقوع العنف الجنساني؛ والاستجابة إلى الأزمات الإنسانية التي وقعت في ٥٠ بلداً في عام ٢٠٠٧؛ وتقديم المساعدة التقنية إلى تعدادات السكان التي أجريت في أكثر من ٦٠ بلداً؛ وتقرير حالة سكان العالم في عام ٢٠٠٧؛ وقيادة الصندوق لمؤتمر صحة الأم والطفل الذي عُقِد في عام ٢٠٠٧ في لندن.

٨٤ - وذكرت المديرة التنفيذية أن عام ٢٠٠٨ سيكون نقطة فاصلة بالنسبة للصندوق، مع تنفيذ الخطة الاستراتيجية ومع إعادة تنظيم الصندوق بحيث يصبح منظمة أكثر تركيزاً على الأنشطة الميدانية. واستفاضت في شرح مختلف جوانب إعادة تنظيم الصندوق. وأشارت إلى أن الصندوق سيتابع أعمال مؤتمر بالي بشأن تغير المناخ. وأكدت على الحاجة إلى تحسين الصحة النفاسية، ولفتت الانتباه إلى الصندوق الاستئماني للصحة النفاسية الذي أُنشئ حديثاً. وشددت على ضرورة رفع مستوى أمن سلع الصحة الإنجابية، ودعت إلى زيادة الجهود المبذولة لمنع الإصابة بعدوى فيروس نقص المناعة البشرية. وأعلنت أن موضوع تقرير حالة سكان العالم في عام ٢٠٠٨ سيكون ”دور الثقافة في التنمية“. وذكرت أنها تتطلع إلى المشاركة في مؤتمر طوكيو الدولي الرابع المعني بالتنمية في أفريقيا، الذي سيُعقَد في

اليابان في عام ٢٠٠٨، ورحبت بتركيز اليابان على الصحة بوصفها جزءاً لا يتجزأ من الأمن البشري.

٨٥ - وأعرب أعضاء المجلس التنفيذي خلال المناقشة عن عميق الأسى على موظفي الصندوق وموظفي الأمم المتحدة الذين قُتِلوا أو أصيبوا في الهجوم الإرهابي الذي وقع في الجزائر العاصمة في ١١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧. وقدموا التعازي إلى أسرهم وأصدقائهم وزملائهم. وأعرب أعضاء المجلس أيضاً عن أسفهم لوفاة والدة المديرة التنفيذية في ٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٨.

٨٦ - وشددت الوفود على أهمية العمل الذي يقوم به الصندوق في النهوض بجدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وأشادوا بالمديرة التنفيذية وموظفي الصندوق لما قاموا به من جهود جهيدة في مساعدة البلدان على تحقيق أهداف المؤتمر والأهداف الإنمائية للألفية. وأعربوا عن تقديرهم للجهود التي يبذلها الصندوق لمكافحة الناسور وختان الإناث والعنف الجنساني وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وشددوا على أهمية الصحة النفاسية وضرورة الحث على إحراز تقدم في تحقيق الهدف ٥. وأعربوا عن تقديرهم للدور الهام والرائد الذي يضطلع به الصندوق في إصلاح الأمم المتحدة.

٨٧ - وأعربت الوفود عن رضاها عن الزيادة القياسية في التبرعات التي قُدِّمت إلى الصندوق في عام ٢٠٠٧، واتساع قاعدة الدول التي تقدم منحاً إلى الصندوق، والتي بلغ عددها ١٨١ دولة مانحة، تشمل جميع بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وأعلنت سويسرا أنها ستزيد من التبرعات التي تقدمها بمقدار ١,٥ مليون فرنك سويسري ليبلغ إجماليها ١٤ مليون فرنك سويسري. وأعلنت أيرلندا عن زيادة تبرعاتها إلى الصندوق من ٢,٥٤ مليون يورو في عام ٢٠٠٤ إلى ٤,٥ مليون يورو في عام ٢٠٠٧، وحثت المانحين الآخرين على زيادة تبرعاتهم والنظر في التعهد بتقديم مدفوعات لعدة سنوات. وذكرت هولندا أنها ستظل المتبرع الأكبر للصندوق، حيث يصل المبلغ السنوي الذي تدفعه له إلى ٩٠ مليون دولار. وأشارت المملكة المتحدة إلى مبلغ المائة مليون جنيه إسترليني الإضافي الذي تقدمه على مدى خمس سنوات إلى البرنامج العالمي لتعزيز أمن سلع الصحة الإنجابية التابع للصندوق.

٨٨ - ورحبت الوفود بتقديم ميزانية الدعم لفترة السنتين للمرة الأولى في الشكل القائم على النتائج وأعربت عن دعمها لذلك. وأشادت الوفود بالجهود التي يبذلها الصندوق وشجعته على مواصلة العمل على تحسين ذلك الشكل، مشددة على الحاجة إلى تحقيق المزيد من التناغم بين صناديق الأمم المتحدة وبرامجها، في أمور من بينها تصنيف التكاليف.

وتم التنويه أيضاً بالعلاقة الوثيقة التي تربط بين ميزانية الدعم لفترة السنتين والخطة الاستراتيجية، والإشادة بتلك العلاقة. وأشارت الوفود إلى ضرورة أن تكون المؤشرات محددة ويمكن قياسها وأن تتناسب مع مقتضى الحال وتستند إلى أطر زمنية محددة. وأثنت على الصندوق لزيادة حجم الموارد التي يوجهها إلى البرامج. وأعربت الوفود عن دعمها القوي للتدابير المتخذة من أجل زيادة أمن الموظفين. وأشارت بعض الوفود إلى أنها تتفق مع اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في آراءها وملاحظاتها المتعلقة بميزانية الدعم لفترة السنتين. وأعربت الوفود، مثلها في ذلك مثل اللجنة الاستشارية، عن قلقها إزاء عمليات إعادة تصنيف الوظائف المقترحة. واستفسر بعضها عن تكاليف السفر. وشدد أحد الوفود على ضرورة تنمية القدرات الوطنية، وتساءل عن السبب في تحويل بعض الوظائف الوطنية الخاصة بمديري العمليات إلى وظائف دولية.

٨٩ - وشددت الوفود على الحاجة إلى تعزيز الجهود المبذولة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وشدد عدد كبير من الوفود على أن تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لهما أهمية محورية بالنسبة للجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف. وأعلنت الدانمرك عن إنشاء شبكة عالمية، هي ''الشبكة المعنية بالهدف ٣'' لتضع المجتمع الدولي على المحك أمام القضايا الجنسانية، وتثير الوعي بكيفية النهوض بتمكين المرأة اقتصادياً وتكون مصدرا يهتدى به في هذا الصدد؛ وسيكون من أهدافها الحصول على التزامات بمضاعفة المساعدة الإنمائية في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

٩٠ - وذكرت اليابان أنها ستتناول مسألة الصحة في أفريقيا خلال مؤتمر طوكيو الدولي الرابع المعني بالتنمية في أفريقيا، الذي سيُعقَد في عام ٢٠٠٨. وعلاوة على ما سبق، ستناقَش خلال مؤتمر قمة مجموعة البلدان الثمانية مسألة الصحة العالمية، وهي مسألة أوسع نطاقاً. وأشار أحد الوفود إلى إعادة تنظيم الصندوق، فشدد على أنه من الضروري عند إنشاء المكتب الإقليمي لشرق أوروبا وآسيا الوسطى أن توضع مصالح بلدان المنطقة في الاعتبار. ولاحظت الوفود أن القرار ٢٠٨/٦٢ الذي اتخذته الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ بشأن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات، حدد توجهات أساسية جديدة على صعيد السياسات سيكون لها شأن بالغ في توجيه أعمال الصناديق والبرامج خلال السنوات الثلاث القادمة. وطلب أحد الوفود من الصندوق أن يقدم في الدورة السنوية للمجلس التنفيذي المعقودة في عام ٢٠٠٨ تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ الاستعراض المذكور.

٩١ - وتوجهت المديرة التنفيذية بالشكر إلى الوفود لما أعربت عنه من دعم للصندوق ومهمته المتمثلة في تحسين الصحة الجنسية والإنجابية وزيادة المساواة بين الجنسين. وشكرت الوفود التي أعربت عن مواصلة دعمها المالي، بما في ذلك دول مانحة من قبيل أيرلندا وسويسرا اللتين أعلنتا عن زيادة حجم مساهمتهما في الموارد الأساسية للصندوق. وأعربت عن تقديرها لهولندا، التي تتصدر قائمة مانحي الصندوق لما أبدته، من سخاء ودعم وما قدمته من توجيه. وتوجهت بالشكر أيضاً إلى المملكة المتحدة على إسهامها السخي من أجل تحسين أمن سلع الصحة الإنجابية. وشكرت الدانمرك على المبادرة التي تقدمت بها لحشد الدعم للهدف ٣، ولتوجيه الانتباه العالمي مجدداً إلى المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، عن طريق الشبكة العالمية المعنية بالهدف ٣. وذكرت أن الصندوق يتطلع إلى أن يصبح شريكاً نشطاً في تلك الجهود. وأكدت أن النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة أمور أساسية لتحقيق التنمية، مشددة على أن الاستثمار في صحة المرأة، بما في ذلك صحتها الجنسية والإنجابية، يعود بالفائدة على العائلات والمجتمعات المحلية والبلدان. واتفقت في الرأي مع من يرون أن التماسك على مستوى منظومة الأمم المتحدة في الشؤون الجنسانية أمر هام، وأشارت إلى أن الصندوق يعمل على نحو وثيق مع شركائه من أجل النهوض بالمساواة بين الجنسين وتحقيق نتائج أفضل. وذكرت أنها تتطلع إلى حضور اجتماعات مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا، المزمع عقده في اليابان، وتوجهت بالشكر إلى حكومة اليابان على الجهود التي تبذلها في حشد الشركاء بغرض الاستجابة بصورة عاجلة ومنسقة للتحديات العالمية القائمة في مجال الصحة، سواء في اجتماعات مؤتمر طوكيو أو اجتماعات مجموعة البلدان الثمانية.

٩٢ - وشددت المديرة التنفيذية على أن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات يتيح فرصاً أفضل لإدماج برنامج عمل مؤتمر الأمم المتحدة للسكان والتنمية في تيار الأنشطة الرئيسية. وقالت إنه في حين أن عملية الإصلاح تحتاج إلى كثير من الأيدي العاملة، فهي مجدية من وجهة النظر البرنامجية والموضوعية. أما عن إعادة تنظيم الصندوق، فذكرت المديرة التنفيذية أن الصندوق يمضي قدماً نحو التحول إلى منظمة أكثر تركيزاً على الميدان، كما أنه يقوي من قدراته داخل مكاتبه القطرية ويعزز من الشفافية والمساءلة. وأوضحت أن إعادة التنظيم تشكل فرصة سانحة لتنفيذ البرامج بصورة أكثر فعالية، وجعل العمليات الداخلية أقل تعقيدا وأكثر فعالية، وتوفير مرونة أكبر للمكاتب القطرية. ورداً منها على استفسار بشأن وظائف مديري العمليات، أشارت إلى أن الصندوق هو الوحيد بين صناديق الأمم المتحدة وبرامجها الذي يستعين بالموظفين الوطنيين كمديرين للعمليات، وإلى أن قدرا كبيرا من الجهود قد بذل في تدريب هؤلاء الموظفين على آخر الممارسات وأفضلها.

واستدركت تقول إن الصندوق قد واجه صعوبات في توظيف هؤلاء الموظفين والاحتفاظ بهم بسبب المنافسة المتزايدة من بعض المنظمات الأخرى. وأوضحت أنه في أعقاب إجراء استعراض، للمسألة لم يُقترح تحويل أي من وظائف مديري العمليات إلى وظائف دولية إلا في الحالات التي اتسمت بمشقة بالغة.

٩٣ - وتقدمت المديرة التنفيذية بالشكر للوفود على دعمها لميزانية دعم الصندوق لفترة السنتين، وكذلك على التأييد الذي أبدته للارتقاء بالتدابير الأمنية المكفولة للموظفين في الميدان. أما بالنسبة لشكل الميزانية القائم على النتائج، فقد وافقت على أنه عمل لا يزال في طور التنفيذ. وشددت فيما يتصل بتكاليف السفر، على أن الصندوق سيحرص على خفض التكاليف إلى أدنى حد واستخدام طرائق مختلفة للاتصال. وحذرت من أن عام ٢٠٠٨ سيكون على الرغم من هذا عاماً حافلا بالسفر بسبب التقدم الجاري في عملية إعادة التنظيم. وفيما يتعلق بوظائف الممثلين التي ينبغي رفع رتبتها وعددها ١٦ وظيفة، والوظائف التي ينبغي خفض رتبتها وعددها خمس وظائف، أشارت إلى أن هذا يتماشى مع المعايير التي وضعتها لجنة الخدمة المدنية الدولية، ويستند إلى استعراض وتقييم فنيين مستقلين. وذكرت أن تلك المعلومات قد قدمت أيضاً إلى اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في إطار رد الصندوق. وركزت على ضرورة وجود موظفين رفيعي المستوى لتنفيذ البرامج الرفيعة المستوى. وأضافت أن أغلب عمليات إعادة التصنيف تتم على مستوى الوظائف الوطنية.

٩٤ - وفي الختام، تقدمت المديرة التنفيذية بالشكر إلى أعضاء المجلس التنفيذي على ما قدموه من دعم وتوجيه، وعلى تشجيعهم لها على إعادة التفكير وعلى إيجاد حلول للتحديات التي يواجهها الصندوق. وهنأت منظمة الشركاء في مجال السكان والتنمية على توسيع نطاق التحالف بين أعضائها، وعلى التركيز على تحسين خدمات الصحة الإنجابية والسلع ذات الجودة. وأعربت عن عرفانها البالغ للأمين العام الحالي للأمم المتحدة ولسلفه على ما تلقته منهما من دعم متواصل. وتوجهت بالشكر إلى جميع الموظفين بالصندوق على ما أبدوه من ''حماس وتعاطف'' في دفع عجلة العمل الهام الذي يقوم به الصندوق في مساعدة البلدان على تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٩٥ - وتقدمت نائبة المديرة التنفيذية (للعلاقات الخارجية وشؤون الأمم المتحدة والإدارة) بالشكر إلى الوفود على تعليقاتها وتوجيهاتها البناءة. ووافقت على أن صيغة الميزنة على أساس النتائج لا تزال عملاً في طور التنفيذ وعملية تتعلم منها جميع الأطراف المعنية، وأكدت على أنه سيتم القيام بمزيد من التنقيحات التي سيستفاد فيها من التوجيه الذي يقدمه المجلس

التنفيذي واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. وشددت على أن الصندوق يلتزم كل الالتزام بالعمل في إطار تلك الصيغة مع شركائه، ومنهم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. وأكدت للمجلس على أن الصندوق لا يزال في منتهى الحذر والتحفظ على الصعيد المالي. وأضافت أن الصندوق مدرك لضرورة ضمان تحقق الكفاءة، بما في ذلك فيما يتعلق بالسفر. وأشارت إلى أن الزيادة المتواضعة التي تحققت في تكاليف السفر ترجع إلى تعزيز مهام مراجعة الحسابات، وهو أمر يستلزم السفر. وشددت على أن الصندوق يلتزم بإدارة السفر بطريقة تتسم بالتركيز، بما في ذلك عن طريق استخدام بدائل من قبيل التداول بالفيديو وغير ذلك من الخيارات. وبالنسبة لإعادة تصنيف الوظائف، أوضحت أن جميع أعمال إعادة التوظيف قد اكتملت، وأشارت إلى أن حجم العمليات التي اضطلع بها الصندوق منذ عام ١٩٩٥ قد ارتفع بنسبة ٨٠ في المائة، في حين أن عدد الموظفين لم يزد إلا بنسبة ١٠ في المائة. وشددت على التزام الصندوق بتوفير فرص التعلم والتدريب وعلى إتاحة تلك الفرص لجميع الموظفين. وأكدت على أن غالبية موظفي الصندوق، أي ٧٥ في المائة منهم، موظفون وطنيون. واختتمت حديثها مشيرة إلى أن الصندوق يلتزم بتنفيذ جميع توصيات مجلس مراجعي الحسابات.

٩٦ - وأعرب مدير شعبة الخدمات الإدارية عن تقديره للتوجيه الذي تقدمه اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية والمجلس التنفيذي، وهو توجيه ذكر أنه يؤخذ تماماً في الاعتبار عند إعداد الميزانية القائمة على النتائج. ولاحظ أنه على الرغم من صغر حجم الصندوق، فإنه كان نموذجا يحتذى في تنفيذ النموذج، وكانت تجربة عمله مع شركائه، ومنهم البرنامج الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأغذية العالمي وغيرهم، تجربة مجزية. ووافق على أنه يلزم في سبيل المضي قدماً أن توفق المنظمات بين تصنيفات التكلفة، لا سيما فيما يتعلق بما يمكن أن يُطلق عليه تكاليف البرامج وتكاليف دعم البرامج. ووافق على ضرورة أن تكون المؤشرات قوية ومحددة ويمكن قياسها وأن تتناسب مع مقتضى الحال وتستند إلى أطر زمنية محددة. أما بخصوص المنافع المتحصلة من تخطيط موارد المؤسسة، فقد أشار إلى أنها منافع جمة، على الرغم من صعوبة تقديرها كمياً. فقد هيأ تخطيط موارد المؤسسة مستوى من الراحة للمديرين، وكذلك لمراجعي الحسابات. وأعلن أن الصندوق يهدف إلى تحويل البيانات الخاصة بالمؤشرات إلى النظام الآلي. وأضاف أن ذلك التخطيط قد كفل أيضاً استمرارية العمل ومكّن من الاحتفاظ بنسخ احتياطية من البيانات العالمية. وأكد للمجلس أن الصندوق سيواصل السعي إلى تحقيق المزيد من أوجه الكفاءة. أما عن تكاليف إدارة إعادة التنظيم، فقد أكد أن الأعداد هي نفس الأعداد المذكورة سابقاً.

وأما عن تكاليف السفر، فأكد أن الصندوق في منتهى الحذر، وأنه قرر أن يسافر جميع الموظفين بتذاكر لا تُرَدّ تشتَرَى مسبقاً من أجل التوفير في التكاليف.

٩٧ - وتناول مدير شعبة الموارد البشرية بالوصف مبادرات التدريب المختلفة التي يقوم بها الصندوق. وذكر أنه قد تم عقد برنامج تدريبي ضخم لجميع ممثلي الصندوق خلال السنتين الماضيتين. كما قُدِّم تدريب مشابه أيضاً لنواب الممثلين والممثلين المساعدين. وأضاف أن الصندوق أعد أيضاً دورات تدريبية تقدَّم عبر الإنترنت لموظفيه، فعلى سبيل المثال، شاركت الغالبية العظمى أو موظفيه، حوالي ٧٠٠ شخص، في دورة التعلم عن بُعد في مجال السكان التي أعدها الصندوق بالتعاون مع جامعة كوستاريكا. وأُعِدَّت أيضاً دورة لمنح الشهادات في المالية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأوضح أن الصندوق يشارك منظمات أخرى في تصميم برامج تدريبية أخرى. وبالإضافة إلى هذا، يوجد بالصندوق برنامج إجازات تفرغ للموظفين تتيح لهم فرصة الدراسة. وشدد على أن تدريب الموظفين وبناء قدراتهم يتماشيان تماماً مع الخطة الاستراتيجية للصندوق، وهو ملتزم بهما كل الالتزام.

خامس عشر - البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة

٩٨ - تماشياً مع القرار ٣٦/٢٠٠٦، أقر المجلس التنفيذي برامج قطرية للبلدان التالية وعددها ١٤ برنامجاً على أساس عدم الاعتراض ودون عرض أو مناقشة: توغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وغينيا الاستوائية وليبريا وليسوتو ومدغشقر؛ والصومال؛ ونيبال وبلدان جزر المحيط الهادئ؛ وكوستاريكا وكولومبيا والمكسيك ونيكاراغوا.

٩٩ - وفي أعقاب الموافقة على البرامج القطرية، تحدثت وفود جمهورية الكونغو الديمقراطية وكولومبيا ونيكاراغوا، فتقدمت بالشكر إلى المجلس التنفيذي على إقراره لبرامجها. وأعرب ممثلو الوفود عن تقديرهم للدعم المقدم من الصندوق، وشددوا على أنه تم عند وضع البرامج القطرية اتباع عملية تشاورية تشمل الحكومة والصندوق وغيرهما من الشركاء في التنمية. وشددوا على أن البرامج القطرية تتماشى مع الأولويات الوطنية وترتبط باستراتيجيات الحد من الفقر. وتقدموا بالشكر إلى ممثلي الصندوق، كل في بلده، وإلى المديرين الإقليميين للصندوق على ما قدموه من تعاون وما أبدوه من دعم.

المرفق

الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي

التقدم المحرز صوب تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية

١٠٠ - دعا رئيس المجلس التنفيذي لليونيسيف نائب المديرة التنفيذية إلى عرض ورقة المعلومات الأساسية والمناقشة باسم اليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأغذية العالمي. وقام نائب المديرة التنفيذية بإبراز التباين في التقدم المحرز الذي تكشف عنه البيانات الأخيرة وقال إنه يجب على الجميع فهم الحاجة الملحة لمسألة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

١٠١ - وناقش منسق الإدارة الفنية المعنية بالخطة الاستراتيجية لتخفيف حدة الفقر التابعة لوزارة الاقتصاد والصناعة والتجارة بحكومة مالي والمنسق المقيم للأمم المتحدة في ملاوي المنظورات القطرية المتعلقة بكيفية زيادة تعزيز التقدم والتعجيل به في إطار القيادة الوطنية.

١٠٢ - وفي المناقشة التي أعقبت ذلك، لاحظت عدة وفود التقدم المحرز ولكنها أعربت عن القلق من أن العديد من البلدان، ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، متخلفة عن الركب.

١٠٣ - وقدمت الوفود التوصيات التالية للتعجيل بالتقدم: التشديد على قيادة الحكومة والملكية الوطنية فضلا عن زيادة الدعم من المنظمات المتعددة الأطراف لتعزيز الجهود؛ واتباع نهج ''من القاعدة إلى القمة'' لكي تستفيد الفئات المهمشة من عملية التعزيز؛ وكفالة توافر موظفي الأمم المتحدة لدعم الجهود القطرية؛ والاتصال بالقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية؛ وتشجيع التعاون بين بلدان الجنوب في مجال تبادل الممارسات الجيدة وتنفيذها. وينبغي إيلاء المزيد من الاهتمام لمعالجة المسائل المتعلقة بتخفيف أعباء ديون البلدان الفقيرة ووفاء البلدان المانحة بوعود الإعانة والعلاقات التجارية غير المتكافئة وعدم المساواة بين الجنسين وتدهور البيئة.

١٠٤ - وأوصى عدد من الوفود بزيادة التركيز على أقل البلدان نموا، وخاصة لأن التغييرات الديمغرافية والنمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل والأمن والتصدي الدولي القوي للنزاعات وتغير المناخ يمكن أن تؤثر على التقدم. ويتعين استخدام أكثر من مجرد عوامل الدخل لتصنيف البلدان كي يتسنى تركيز الجهود على التقليل من جوانب التفاوت، وخاصة في

البلدان ذات الدخل المتوسط. وجرت التوصية كذلك بإجراء تقييم أكثر شمولا للتقدم المحرز لتنفيذ الهدف من الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك الصناديق الخاصة والجهات المانحة الجديدة.

١٠٥ - وردا على ذلك، وصف المحاورون الجهود المبذولة على الصعيد القطري للتغلب على التحديات في مجال تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك وضع برامج أكثر شمولا لتخفيف حدة الفقر وبذل الجهود لمكافحة الفساد وتنمية القدرات. واُقترح إيلاء مزيد من الاهتمام لهجرة العاملين المهرة من البلدان المنخفضة الدخل إلى البلدان الصناعية؛ والحفاظ على المكاسب المتحققة في مجال إنتاج الأغذية؛ وكفالة التعليم الجيد النوعية. وقال البعض إنه يلزم زيادة إمكانية التنبؤ بالدعم الدولي لكي تتمكن البلدان المتلقية من تحسين عمليات تخطيطها. وينبغي أن تضع الأمم المتحدة الأهداف الإنمائية للألفية في صدارة أعمالها بطريقة متسقة، وكفالة الدعم الجيد للبلدان، والدعوة من أجل الحصول على مزيد من الموارد لتقديمها للحكومات التي تبرهن على التزامها بالأهداف الإنمائية للألفية.

١٠٦ - وأوصى نائب المديرة التنفيذية لليونيسيف بالتركيز على تغيير السياسات العامة، وعلى جمع البيانات وتحليلها وتعميمها، ولا سيما فيما يتعلق بجوانب التفاوت؛ وعلى فئات السكان المستبعدة والمتضررة من جراء النزاعات. وذكر أن الجهود المبذولة للتعجيل بالتقدم ينبغي أن تركز، حتى فيما بعد عام ٢٠١٥، على التحديات المرتبطة بالصرف الصحي والتعليم الجيد النوعية وتسجيل المواليد، ضمن أمور أخرى.

تعليقات بشأن مشاريع توحيد الأداء الرائدة

١٠٧ - دعا رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى فتح باب المناقشة بشأن مشاريع توحيد الأداء الرائدة باسم المنظمات الأربع. وتحدث مدير البرنامج عن المعايير الرئيسية للمرونة والملكية الوطنية، مشيرا إلى أنه قد جرى تصميم كل مشروع رائد بحيث يتناسب مع السياق القطري المحدد، وذلك وفقا لإرشادات الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات. وشدد مدير البرنامج على أن المشاريع الرائدة تبين كيفية التوفيق على نحو أكثر فعالية بين منظومة الأمم المتحدة ككل والأولويات الوطنية، وأن البرمجة المشتركة هي عنصر ضروري، يقوم على إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

١٠٨ - وفيما يلي الأشخاص الذين قاموا بعد ذلك بعرض خبراتهم بشأن المشاريع الرائدة: المنسق المقيم في ألبانيا؛ وممثل اليونيسيف في رواندا؛ ونائبة المديرة التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي؛ والمدير العام المساعد لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.

١٠٩ - ونوّه ممثل منظمة الصحة العالمية وممثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالمشاريع الرائدة بوصفها منطلقا هاما لتحسين الاتساق والفعالية كما نوه بالملكية الوطنية لتلك المشاريع وبطابعها القائم على الطلب. وأشارا إلى أن المبادئ التوجيهية الجديدة لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية تتسم بمزيد من الشمولية والاستجابة لتوحيد الأداء، بينما حثا على توخي الدقة في الجمع في خطة واحدة بين الاتفاقات القائمة الموضوعة بشكل دقيق. وشددا على قيمة الشراكات ضمن منظومة الأمم المتحدة، إذ أقرّا بالحاجة إلى تعزيز نظام المنسقين المقيمين بقيادات ومهارات تنظيمية رفيعة النوعية وبخطوط واضحة للمساءلة.

١١٠ - وسلمت الوفود بالخبرات الإيجابية للمشاريع الرائدة في مجال زيادة الاتساق مع الأولويات الوطنية وزيادة الاتساق داخل منظومة الأمم المتحدة، مشيرة إلى أن جميع أعضاء أفرقة الأمم المتحدة القطرية لديهم دور ما يقومون به لتحقيق أقصى فائدة من نظام المنسقين المقيمين. وشددت على أهمية اتباع نهج مرن ووطني ومحدد السياق لتعزيز الجهود من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. وأعربت الوفود أيضا عن ضرورة إعادة استثمار المدخرات في البرامج والتقليل من أعباء الإبلاغ والأعباء الإدارية. وأقرّ الكثير بعملية تقييم الوضع كتمهيد لعملية تقييم رسمية، بينما طلب البعض أن يستند ذلك إلى المعايير التي وضعتها جميع الدول الأعضاء معا، وأن يشمل مسائل مثل التكاليف المتعلقة بعملية الاتساق.

١١١ - وحذرت وفود كثيرة من التعجيل المفرط في اعتماد أي نموذج معين لتوحيد الأداء، مشددة على أن الاتساق هو سبيل لتحقيق الفعالية، وليس غاية في حد ذاته، وأنه لا يزال يجري بحث البدائل في منتديات دولية أخرى. وشددت على وجوب القيادة الوطنية لعملية الاتساق، وأكدت أنه لا ينبغي إعادة تخصيص الموارد على أساس الخبرات الأولى للمشاريع الرائدة، بل يجب الاستمرار في توزيعها على أساس صيغ ومبادئ متفق عليها بصورة متعددة الأطراف. وأشار البعض إلى اعتبارات أمنية ولوجستية كامنة في نموذج ''المكتب الواحد''. ودعا الكثير الإدارة العليا بالمقر إلى دعم المشاريع الرائدة من خلال رسائل واضحة؛ وتنسيق ممارسات العمل؛ وتيسير وتسريع عملية صنع القرار على الصعيد القطري. وناشد العديد الجهات المانحة توفير التمويل المناسب الذي يمكن التنبؤ به، في الوقت الملائم.

١١٢ - وأكدت المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان على أن الدورة تركز على الاستماع إلى آراء الدول الأعضاء، بما في ذلك الدول المشاركة في المشاريع الرائدة. وأبرزت

النقاط الرئيسية لعملية تقييم الوضع، مشيرة إلى أن التعليقات الواردة من المشاريع الرائدة تبين أن إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية يشكل أساس برنامج ''أمم متحدة واحدة'' وينبع من أولويات التنمية الوطنية. وذكرت أن البرمجة المشتركة والبرامج المشتركة لقيت ردود فعل إيجابية. وأضافت أن التوفيق على نحو استراتيجي بين الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة ومقتضيات التنمية الوطنية سيؤدي إلى التقليل من ازدواجية العمل وتكاليف المعاملات، وأن المبادرة تسير عموما في اتجاه إيجابي.

١١٣- وأشارت وزيرة التكامل في ألبانيا إلى أن النجاح في التوفيق بين العمل الذي تضطلع به أسرة الأمم المتحدة في ألبانيا والأولوية الوطنية الفريدة المتمثلة في الانضمام إلى الإتحاد الأوروبي قد شكل أحد الإنجازات الرئيسية حتى الآن. وشددت على أهمية قيادة الحكومة لعملية اختيار المنظمات، التي تقوم بدور رئيسي في دعم الأهداف الوطنية، في ضوء الميزات المقارنة لكل منها. وأكدت على أن انطباع حكومتها العام هو انطباع إيجابي للغاية بشأن ''توحيد الأداء''.

١١٤ - وأكد الأمين العام التابع لوزارة المالية والتخطيط الاقتصادي في رواندا، على الخبرة الإيجابية لحكومته فيما يتعلق بالمشروع الرائد. وشدد على أهمية العلاقة الوثيقة بين أدوات التخطيط الوطنية وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لضمان قوة البرنامج الذي تضطلع به الأمم المتحدة في البلد، وأشار إلى أن مبادرة المشروع الرائد مرتبطة ارتباطا مباشرا بالالتزامات الواردة في إعلان باريس.

١١٥ - وأكدت وفود من جمهورية تترانيا المتحدة وموزامبيق وأوروغواي وفييت نام (وهي بلدان مشاركة في المشاريع الرائدة) أن الملكية الوطنية والقيادة الوطنية لازمان لنجاح المبادرة. وشددت تلك الوفود على أن كل بلد يتسم بسمات فريدة وأنه لا يوجد نهج واحد ينطبق على الجميع. وأعربت الوفود عن تفاؤل حذر بشأن تحسن الاتساق بالأمم المتحدة وزيادة الروابط بين الأولويات الوطنية وبرامج الأمم المتحدة. وأشارت إلى أن عملية ''توحيد الأداء'' هي عملية تنطوي على عمالة مكثفة وأن الوقت لا زال مبكرا للغاية لتقييم الأثر الإنمائي المترتب عليها.

١١٦ - وتضمنت المسائل الرئيسية المثارة أثناء المناقشة اللاحقة ضرورة ما يلي: التحلي بالصبر، إذ أنه من المبكر للغاية إجراء تقييم للأثر، ووجود جهات مانحة تقدم مساعدة يمكن التنبؤ بها؛ وبقاء مسألة بناء قدرات الشركاء ضمن المسائل التي تحظى بتركيز رئيسي بالأمم المتحدة؛ وزيادة الدور القيادي للمنسقين المقيمين مع المحافظة على الحياد والشمولية والتركيز في جميع أقسام المنظومة.

١١٧ - وتساءلت بعض الوفود عن 'الصندوق الواحد' وأعربت عن القلق من احتمال اختلاط الصناديق الرئيسية. وأوضح المحاورون أن 'صناديق الاتساق' في المشاريع الرائدة لا تشمل أموالا من الموارد الأساسية، وإنما تقتصر على موارد التمويل المشترك. وجرت الإشارة إلى أن الحكومات لديها القدرة على تمويل أنشطة المنظمات. غير أن هذه الأنشطة ينبغي أن تندرج ضمن إطار التخطيط المشترك لكامل فريق الأمم المتحدة القطري. وجرى التشديد على أهمية التركيز على الجوهر والنتائج، عوضا عن مجرد التركيز على العملية.

استراتيجيات الحد من أخطار الكوارث

١١٨ - قدم رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي البند، عارضا على المشاركين الموضوعات الرئيسية للدورة. وذكر أن مسألة الحد من أخطار الكوارث موضوع مثالي للمجلس التنفيذي لأنه يغطي مجالي التنمية والطوارئ. وأوضح أن المجلس المشترك يوفر فرصة للتعريف بمفهوم ومفردات مسألة الحد من أخطار الكوارث ووجوب إدراجها في برامج وسياسات الصناديق والبرامج.

١١٩ - وتحدثت نائبة المديرة التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي باسم المنظمات الأربع. وشددت، في ملاحظاتها، على عملية التكيف والحاجة إلى التخفيف من حدة أخطار الكوارث الطبيعية وبناء القدرة على الانتعاش في صفوف المرجح أن يكونوا الأشد تضررا. وأكدت لذلك، إلحاح الحاجة إلى المشاركة في الحد من أخطار الكوارث. وأضافت أن مؤسسات الأمم المتحدة في وسعها أن تفعل المزيد للتخفيف من حدة الأخطار وبناء القدرة على الانتعاش، من خلال العمل جنبا إلى جنب في إطار عمل هيوغو. وأوضحت أن هناك حاجة إلى الربط بشكل أقوى بين الجهود الإنسانية وجهود التنمية، للتخفيف من تأثير الكوارث على المجتمعات الضعيفة.

١٢٠ - وعرضت مديرة الحماية المدنية لحكومة هايتي منظورا قطريا لاستراتيجيات الحد من أخطار الكوارث. ووصفت جوانب ضعف هايتي إزاء الأخطار الطبيعية والحالة الاجتماعية والاقتصادية للبلد، ثم عرضت الاستراتيجية الوطنية للحد من أخطار الكوارث وإطار عمل التعاون مع الجهات المانحة ومنظومة الأمم المتحدة لتنفيذ الاستراتيجية.

١٢١ - ووصفت نائبة مدير الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث آليتها المعنية بالتنسيق لدعم إطار عمل هيوغو. وأوصت بالاستناد إلى الهياكل القائمة، مثل إطار عمل هيوغو والاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، من أجل التعامل مع الحد من أخطار الكوارث، وإقامة روابط مع التنمية وتغير المناخ. وعرضت برنامج العمل المشترك مع مؤسسات الأمم المتحدة وآليات التمويل القائمة.

١٢٢ - وأعربت الوفود عن تقديرها لورقة المعلومات الأساسية وأعربت للمنظمات الأربع من جديد عن دعمها لتعميم الحد من أخطار الكوارث في سياساتها وبرامجها. وأصرت الوفود على ضرورة ربط الحد من أخطار الكوارث بالتكيف مع تغير المناخ؛ وشدد البعض على أن الحد من أخطار الكوارث يمكن أن يؤدي إلى تخفيض تكاليف جهود الإنعاش.

١٢٣ - وأثنت الوفود على المنظمات الأربع لإسهامها في زيادة الاتساق بالأمم المتحدة على الصعيد القطري، مشيرة إلى أنه لا يمكن النظر إلى التنمية والاستجابة في حالات الطوارئ كمسائل منفصلة، ومشددة على أن الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث هي آلية رئيسية لتنفيذ إطار عمل هيوغو. وأشارت إلى أنه يجب على مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية أن تعمل على زيادة دعمها للدول الأعضاء بشكل منتظم من أجل الحد من أخطار الكوارث.

١٢٤ - وحثت الوفود المنظمات الأربع على التركيز على ولاياتها والعمل جنبا إلى جنب مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث لتحديد الأدوار الخاصة بكل جهة. وأكدت أنه يلزم تحقيق الاتساق وربط الأعمال وفقا للولايات المؤسسية الفردية. وأثير سؤال بشأن كيفية تحسين الربط بين الأنشطة الإنمائية وأنشطة الطوارئ، نظرا للدور الرائد لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الإنعاش المبكر. وجرى التشديد على أهمية تبادل المعلومات. وطرحت إحدى الدول الأعضاء سؤالا بشأن آليات التمويل الخاصة بالتكيف مع تغير المناخ.

١٢٥ - وفي معرض الرد على الأسئلة والتعليقات التي طرحتها الدول الأعضاء، أشار الفريق إلى أن ورقة المعلومات الأساسية هي وثيقة عامة ترمي إلى مساعدة المنظمات الأربع على الشروع في العمل المشترك بشأن الحد من أخطار الكوارث ولا يقصد بها أنه ينبغي لأي من هذه المنظمات أن تتجاوز الولاية الخاصة بها. وسلم أعضاء الفريق بالتحدي الثلاثي الجوانب المتمثل في الربط بين الإغاثة والتنمية؛ والعمل في إطار الشراكة؛ والاسترشاد بالاستراتيجيات القطرية التي تضفي الأولوية على الحد من أخطار الكوارث.

الجزء الثاني

تقرير الدورة السنوية لعام ٢٠٠٨

المعقودة في جنيف في الفترة بين ١٦ إلى ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٨

أولا – المسائل التنظيمية

١ – عُقدت الدورة السنوية لعام ٢٠٠٨ للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان في قصر الأمم، جنيف، في الفترة من ١٦ إلى ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٨.

٢ – وأقر المجلس التنفيذي جدول الأعمال وخطة العمل لدورته السنوية لعام ٢٠٠٨ (DP/2008/L.2) وتقرير الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٨ (DP/2008/18).

٣ – ووافق المجلس التنفيذي على المواعيد التالية لانعقاد الدورات القادمة للمجلس التنفيذي في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩:

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٨:	٨ إلى ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨
الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٩:	١٩ إلى ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩
الدورة السنوية لعام ٢٠٠٩:	٢٦ أيار/مايو إلى ٥حزيران/يونيه ٢٠٠٩ (نيويورك)
الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٩:	٨ إلى ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩

٤ – وأدرجت المقررات التي اعتمدها المجلس التنفيذي في الدورة السنوية لعام ٢٠٠٨ في الوثيقة DP/2008/38، ويمكن الاطلاع عليها في الموقع www.undp.org/execbrd.

البيان الذي أدلى به مدير البرنامج

٥ – وصف مدير البرنامج التحديات التي يواجهها الاقتصاد العالمي، ونطاقا واسعا من الجهود التي يبذلها البرنامج الإنمائي لتقوية فعاليته في التصدي لها. وأكد، على خلاف التكهنات في الآونة الأخيرة، أن الزيادة الحادة في أسعار الأغذية تُعزى بقدر أكبر إلى ارتفاع أسعار الوقود، الذي نجم عن الآثار العكسية غير المقصودة لإعانات الوقود الحيوي، أكثر مما تُعزى إلى ارتفاع الطلب في البلدان الضخمة السريعة النمو. وأشار إلى التباطؤ في القطاع المالي كدليل على الحاجة إلى تحسين تحليل السياسات وتقوية التنسيق الدولي في مكافحة الفقر.

٦ – وأقرت الوفود بالتحديات الشديدة التي تقوض التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية: وهي ارتفاع أسعار الطاقة والأغذية، وتغير المناخ، والكوارث الطبيعية. وأعربت وفود عديدة عن قلقها من أن الإنجازات التي تحققت بصعوبة في بلدانها يمكن أن تنتكس إذا لم يتخذ المجتمع الدولي إجراءً عاجلاً. ودعت وفود عديدة إلى أن تعيد المنظومة الإنمائية للأمم

المتحدة ككل إعطاء الأولوية للزراعة باعتبارها محركاً للتنمية. وأقرت بأن البرنامج الإنمائي شريك مهم. وأثنى أحد الوفود بوجه خاص على زيادة تخصيص الموارد الأساسية للبلدان الأفريقية وأعرب عن توقعه أن يواصل البرنامج الإنمائي زيادة جهوده لمساعدة البلدان الأفريقية. كما أقرت بعض الوفود بالجهود المستمرة التي يبذلها البرنامج الإنمائي لتحسين كفاءة الإدارة والمساءلة والاستجابة للأولويات الإنمائية الوطنية وفقا لولايته الأساسية. وشددت عدة وفود على أهمية الإدارة من أجل تحقيق النتائج الإنمائية.

٧ - ودعت بعض الوفود البرنامج الإنمائي إلى حشد موارد إضافية استجابةً لتصاعد التحديات المتمثلة في أزمتي الوقود والغذاء العالميتين، مؤكدة أن الجو الحالي يتيح فرصة لتنشيط الجهود من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتعهدت تلك الوفود بمواصلة تقديم دعم قوي في هذا الصدد، كما أعلنت عدة وفود عن زيادات في مساهماتها الأساسية في البرنامج الإنمائي وغيره من منظمات الأمم المتحدة في محاولة لتحسين فعالية التنمية ودعم إنجازات الأهداف الإنمائية للألفية.

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

ثانيا - بيان المديرة التنفيذية والتقرير السنوي للمديرة التنفيذية لعام ٢٠٠٧

٨ - بدأ الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان بالبيان الافتتاحي للمديرة التنفيذية (انظر الموقع http://www.unfpa.org/exbrd/2008/2008_annual.htm). وعُرض فيلم فيديو قصير عن إنجازات صندوق الأمم المتحدة للسكان في عام ٢٠٠٧. وأعربت المديرة التنفيذية عن تعازيها لشعوب الصين وميانمار والولايات المتحدة الأمريكية، التي عانت من كوارث طبيعية في الآونة الأخيرة. وأشارت إلى أن صندوق الأمم المتحدة للسكان يشارك، باعتباره جزءاً من منظومة الأمم المتحدة، في جهود تخفيف حدة الكوارث والتأهب للطوارئ. وقدمت كبار الموظفين الجدد بصندوق الأمم المتحدة للسكان. وأكدت أن جدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ما زال ملائما إلى حد كبير ومتسما بالرؤية المستقبلية. وشكرت حكومة اليابان وخاصة رئيس الوزراء على ضمان أن تكون الصحة بوجه عام والصحة الإنجابية، ولا سيما الصحة النفاسية، بارزة في خطة عمل مؤتمر طوكيو الدولي الرابع للتنمية الأفريقية، وأن تحتل مكانا بارزا في مؤتمر قمة مجموعة الثمانية.

٩ - وأجملت المديرة التنفيذية مجالات الأولوية الأربعة للصندوق لعام ٢٠٠٨. وقدمت تقرير المديرة التنفيذية لعام ٢٠٠٧: تسريع وتيرة التقدم والملكية الوطنية لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (DP/FPA/2008/5, Part I)؛ والاستعراض الإحصائي والمالي لعام

٢٠٠٧ (DP/FPA/2008/5, Part I, Add.1)؛ والتقرير المشترك للبرنامج الإنمائي وصندوق السكان بشأن توصيات وحدة التفتيش المشتركة في عام ٢٠٠٧ (- DP/2008/23/Add.1 DP/FPA/2008/5, Part II) وأبرزت الإنجازات الرئيسية للصندوق في عام ٢٠٠٧. ووجهت الانتباه إلى النُهج المتسمة بالحساسية الثقافية التي يتبعها الصندوق في وضع البرامج، والشبكة الواسعة من الشراكات، ومن بينها شراكات مع منظمات دينية. وأحاطت المجلس التنفيذي علما بالمستجدات في عملية إعادة تنظيم الصندوق مشددة على شفافية العملية، وكذلك الاهتمام الخاص الذي يولى للبعد البشري. وشكرت جميع المانحين الذين تبرعوا للصندوق، ومنهم أكبر عشرة مانحين للصندوق.

١٠ - وأعربت المديرة التنفيذية عن تقديرها لقرار الأمين العام بجعل الصحة العالمية ركيزة من ركائزه الإنمائية الثلاثة، جنبا إلى جنب مع تغير المناخ والأمن الغذائي. وشددت على أن تحسين الصحة النفاسية، يتطلب ما يقدر بنحو ٦ بلايين من الدولارات سنوياً بالإضافة إلى بليون دولار أخرى لتنظيم الأسرة. وأكدت الحاجة إلى بذل جهود أقوى للدعوة في مجال الصحة والحقوق الإنجابية، ووجهت الاهتمام إلى التقدم غير المطرد في مجال تنظيم الأسرة، مشيرة إلى أن إحدى العقبات الكبرى هي الافتقار إلى سلع الصحة الإنجابية الميسورة التكلفة. وأكدت على الحاجة إلى التوسع في تدابير الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية، خصوصا بالنسبة إلى النساء والشباب. وأشارت إلى الميزة النسبية التي يتمتع بها الصندوق في تعزيز المساواة بين الجنسين. وأعلنت، مشيرة إلى الحملة الدائمركية للمساواة بين الجنسين، أنها رائد فخور للمسيرة صوب تحقيق الهدف ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية، لتعزيز تمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين.

١١ - وأثنت الوفود على قيادة المديرة التنفيذية ''الممتازة والقوية والمتحمسة'' وحسن إدارتها. وأشادت بجميع موظفي الصندوق لتفانيهم وعملهم الدؤوب، وأقرت بأن الموظفين على الصعيد القطري يعملون في كثير من الأحيان في ظروف صعبة. ورحبت الوفود ببيان المديرة التنفيذية المدروس والملهِم وبالتقرير السنوي المفيد. وهنأت الصندوق على التقدم والإنجازات المحرزة في عام ٢٠٠٧ في مجالات تركيز الصندوق وهي السكان والتنمية؛ والصحة والحقوق الإنجابية؛ والمساواة بين الجنسين. وهنأت الصندوق أيضاً على دوره في ضمان بلوغ هدف الصحة الشاملة للجميع بحلول عام ٢٠١٥.

١٢ - وذكرت الوفود أن الصندوق شريك مهم وموثوق به. وأعربت عن سرورها بأن تلاحظ أن الصندوق حقق أعلى إيراد من الموارد منذ نشأته، كما أثنت على الصندوق لجهوده في حشد الموارد، بما في ذلك توسيع نطاق قاعدة المانحين إلى ١٨٢ بلداً. وحث بعض

الوفود البعض الآخر على زيادة تبرعاتها، وشجعت على إعلان التبرعات لسنوات متعددة. وأعلنت أستراليا عن زيادة في تبرعها الأساسي لعام ٢٠٠٩. وأعلنت الدانمرك عن زيادة في تبرعها لعام ٢٠٠٨. وأعلنت هولندا عن أنها ستمنح تبرعات إضافية للصندوق المواضيعي للصحة النفاسية ولضمان سلع الصحة الإنجابية، بالإضافة إلى تبرعها المعتاد.

١٣ - وأثنت الوفود على التزام الصندوق بتنفيذ قرار الجمعية العامة ٦٢/٢٠٨ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية وإعلان باريس بشأن فعالية المعونة، وكذلك اشتراك الصندوق في إصلاح الأمم المتحدة، بما في ذلك ما يجري في البلدان الثمانية الرائدة في ''توحيد الأداء''. وأشارت بعض الوفود إلى التقدم المحرز في البلدان الرائدة، داعية كيانات الأمم المتحدة إلى ضمان تحويل الوفورات إلى الأنشطة البرامجية في البلد المعني؛ واستخدام الدروس المستخلصة؛ وتقوية المنسق المقيم وحل مسألة ''الحاجز الوقائي''؛ واستخدام التنفيذ الوطني إلى أقصى حد ممكن. وأضافت أنه يجب أن يكون التمويل من المانحين غير مشروط وقابل للتنبؤ به.

١٤ - وهنأت الوفود المديرة التنفيذية على قيادتها بوصفها رئيسة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى وعلى تحقيق تقدم في مبادرة مواءمة ممارسات الأعمال. ورحبت الوفود بإنشاء قاعدة إدارية صلبة قائمة على النتائج في الصندوق. وأعربت عن تقديرها لإحاطتها علما بالمستجدات بشأن إعادة تنظيم الصندوق وطلبت إحاطات منتظمة بما يستجد بشأنها. ورحبت بالأعضاء الجدد بفريق الإدارة العليا بصندوق الأمم المتحدة للسكان. وأثنت على عمل المكاتب القطرية للصندوق في تقديم المساعدة التقنية والبرامجية للبلدان المتلقية وأعربت عن دعمها لعملية إضفاء الطابع الإقليمي. وتساءل أحد الوفود عن ترحيل الموارد من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠٠٨. وتساءل وفد آخر عما إذا كان هناك انخفاض في التمويل لأفريقيا.

١٥ - وأعربت الوفود عن تقديرها لاستجابة الصندوق الموجهة لاحتياجات البلدان المتلقية واتساع نطاق الشراكات. وأشارت عدة وفود إلى أن الصندوق قد قدم مساهمات كبيرة لدعم الشركاء الوطنيين. وجرى التأكيد على أهمية الاسترشاد في تنفيذ البرنامج بنهج متسمة بمراعاة الحساسية الثقافية. وبينما حثت بعض الوفود على مزيد من التركيز على الحوار بشأن السياسات في المراحل الأولية، شجعت وفود أخرى على مزيد من الاشتراك في مشروعات بناء القدرات في المراحل اللاحقة. وحثت بعض الوفود على زيادة التركيز على أقل البلدان نمواً. وربطت بعض الوفود بين الصحة النفاسية والصحة الإنجابية وأزمة الغذاء. وأكدت على دور الرجال والفتيان في تعزيز الصحة والحقوق الإنجابية، بما في ذلك منع العنف القائم على

نوع الجنس. وأشارت إلى أنه يجب عمل المزيد لتلبية احتياجات الشباب والمراهقين. وحثت على مواصلة الجهود لزيادة إمكانية الحصول على سلع الصحة الإنجابية.

١٦ - وذكر وفد سلوفاكيا أن حكومته قدمت، عقب مشاورات مع الدول الأعضاء بالمنطقة، اقتراحا رسميا إلى الصندوق ليشاطر المكتب الإقليمي لأوروبا الشرقية ووسط آسيا موقعه في سلوفاكيا. وذكر وفد الاتحاد الروسي أنه يؤيد اتجاه الصندوق لإضفاء الطابع الإقليمي، وأنه قد تم التوصل إلى توافق في الآراء، عقب مشاورات بناءة وداخل المجموعة الإقليمية، بشأن المكتب الإقليمي للصندوق في براتسلافا، سلوفاكيا، والمكتب دون الإقليمي في ألماتي، كازاخستان.

١٧ - وشكر وفد الصين الصندوق وغيره من الوكالات على المساعدة التي قدمتها في أعقاب الزلزال المدمر. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن تقديره للتعاطف الذي أُبدي لمن أضيروا بالكوارث الطبيعية التي حدثت في بلده في الآونة الأخيرة. وشرح نائب رئيس وحدة التفتيش المشتركة عمل تلك الوحدة.

١٨ - وشكرت المديرة التنفيذية الوفود على دعمهم القوي وتبرعاتهم، وكذلك على تقديرهم لعمل موظفي الصندوق وتفانيهم. وأعربت عن تقديرها للتعليقات بشأن دورها القيادي في اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى. وأكدت على أن دعم الملكية الوطنية والقيادة الوطنية هو أساس عمل الصندوق وأنه يستهدي بالاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات، والذي يؤكد الملكية الوطنية. وشددت على أن الصندوق لم يفرض أية شروط و لم يربط المساعدة بأي شرط. وأكدت على التزام الصندوق بإصلاح الأمم المتحدة والعمل الذي تطلب جهودا كثيفة الذي قام به في البلدان الرائدة في مجال ''توحيد الأداء''. وبينما كان العمل يتطلب جهدا كبيرا للغاية بالنسبة إلى منظمة صغيرة الحجم مثل الصندوق، فإن القيمة المضافة تحققت من خلال ازدياد تسليط الأضواء على برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

١٩ - وأشارت المديرة التنفيذية إلى أن الصحة النفاسية ووفيات الأمهات هما مسألتان رئيسيتان، وأن من المهم أن يتبع نهج دورة الحياة تجاه الصحة الجنسية والإنجابية. وذكرت أن العناصر الثلاثة الرئيسية للحدّ من الوفيات النفاسية هي ما يلي: تنظيم الأسرة، والعناية الماهرة أثناء الولادة، والرعاية الطارئة أثناء التوليد. وأوضحت عمل الصندوق في مجال منع العنف القائم على نوع الجنس، ومن سبل ذلك الشراكة مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وغيره من الجهات الفاعلة في هذا المجال. وأعربت عن اتفاقها مع الرأي القائل بأن مشاركة الرجال ضرورية لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وفيما يخص العمل الإنساني،

لاحظت أن الصندوق قد واصل بناء قدراته على الصعيدين الإقليمي والقطري. وأشارت إلى أن التعداد هو مجال جديد من مجالات التركيز، معربة عن أملها في أن تسفر جولة التعدادات في عام ٢٠١٠ عن بيانات قيِّمة للتخطيط والبرمجة في المجال الإنمائي. وأوضحت المديرة التنفيذية أن الموارد لأفريقيا قد زادت و لم تنقص. وبخصوص ترحيل الموارد من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠٠٨، أشارت إلى أنه تم تلقي ١٥ مليون دولار خلال الربع الأخير من عام ٢٠٠٧.

٢٠ - وشكرت وفد سلوفاكيا على عرضه لاستضافة المكتب الإقليم للصندوق في براتسلافا، كما شكرت وفد الاتحاد الروسي على توافق الآراء بشأن المكتب الإقليمي للصندوق في براتسلافا، والمكتب دون الإقليمي في ألماتي.

٢١ - وأوضحت نائبة المديرة التنفيذية (العلاقات الخارجية وشؤون الأمم المتحدة والإدارة) عملية إعادة التنظيم والتركيز القوي على البعد البشري، وكذلك ضمان استمرارية الأعمال. وأشارت إلى أن الصندوق سيواصل إحاطة المجلس التنفيذي وشركاء التنمية علماً بشأن التقدم المحرز. وذكرت نائبة المديرة التنفيذية (البرنامج) أن استمرارية الأعمال هي جزء رئيسي من الخطة العامة لإعادة التنظيم وأن الصندوق ملتزم بتقديم المساعدة التقنية للبلدان خلال الفترة الانتقالية. وأشار رئيس مكتب التخطيط الاستراتيجي إلى أن الأهداف والخط القاعدي فيما يتعلق بالخطة الاستراتيجية قد نُشرت على موقع الإنترنت وأن العمل التحليلي متواصل في هذا المجال، وذلك حسب ما طلبه المجلس.

ثالثا - الالتزامات بتمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان

٢٢ - عرضت رئيسة فرع تعبئة الموارد التقرير المتعلق بالالتزامات بتمويل الصندوق (DP/FPA/2008/9). وقدمت أيضاً استكمالاً للمعلومات عن التزامات التمويل يعكس أحدث البيانات، حتى ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، ولاحظت العملة التي أعلنت بها أستراليا تبرعها، وهي الدولارات الأسترالية.

٢٣ - وهنأت الوفود الصندوق على الحصول على أعلى إيراد من الموارد على الإطلاق وعلى توسيع نطاق قاعدة المانحين إلى ١٨٢ مانحا. وأكدت على أن ذلك يدل على الثقة التي توليها البلدان للصندوق. وأشارت مع الارتياح إلى التوازن السليم بين الموارد الأساسية والموارد غير الأساسية، وأكدت أن الموارد الأساسية تمثل ركيزة عمليات الصندوق. وشددت على أن الصناديق المواضيعية يجب ألا تعتبر بديلاً للموارد الأساسية، بل للموارد غير الأساسية. وأقرت الوفود بأن الصناديق المواضيعية وغيرها من آليات التمويل المبتكرة لها أثر

مفيد بوصفها إضافة إلى الموارد الأساسية، ومن بينها ما هو عن طريق اجتذاب التمويل من القطاع الخاص. وسأل أحد الوفود عما إذا كان يُنظر في استخدام صناديق مواضيعية إضافية لمجالات أخرى في السكان والتنمية، والمساواة بين الجنسين. وأشار أحد الوفود إلى أن نوعية الموظفين وعددهم يجب أن يتماشى مع الزيادة في الموارد، ملاحظا أن موظفي الصندوق، من المستوى الأعلى إلى المستوى الأدنى، يتمتعون بالمواهب.

٢٤ - ووجهت المديرة التنفيذية الشكر للوفود على تعليقاتها وأعربت عن تقديرها للتبرعات المقدمة للصندوق. وشكرت أيضاً الوفد الذي أثنى على موظفي الصندوق وأشارت إلى أن الصندوق يواصل التشديد على تدريب الموظفين والتطوير الوظيفي لهم. وأكدت لأعضاء المجلس التنفيذي أن الصناديق المواضيعية ليست بديلاً عن الموارد الأساسية، وأن الموارد الأساسية ما زالت تمثل ركيزة عمليات الصندوق. وأشارت إلى أن الصندوق ينظر في إنشاء صندوق مواضيعي للتعداد (نظرا لأهمية الجولة القادمة من التعدادات في عام ٢٠١٠). ولكن الصندوق لا يخطط للشروع في انتشار الصناديق المواضيعية.

٢٥ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٠٠٨/١٠: التزامات تمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان.

رابعا - البرامج القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان والمسائل ذات الصلة

٢٦ - عرضت نائبة المديرة التنفيذية (البرنامج) وثائق مشاريع البرامج القطرية الخمسة الجديدة وخمس تمديدات للبرامج، وأشارت إلى أن تصميمها ومحتواها يقوم على الاحتياجات والأولويات القطرية حسب ما جرى تحديدها في خطط التنمية الوطنية لكل منها. وعرض مدير شعبة أفريقيا والموظف المسؤول عن شعبة الدول العربية وأوروبا وآسيا الوسطى مشاريع البرامج القطرية من مناطق كل منهم.

٢٧ - وأثنت الوفود على التعاون الوثيق بين السلطات الوطنية والصندوق، والعملية المتسمة بالانفتاح والشفافية في إعداد مشروع وثائق البرامج القطرية. وأعربت عن تقديرها للدعم الذي قدمه الصندوق، وأثنت على الصندوق للتركيز الذي أولاه للملكية الوطنية والقيادة الوطنية. وأعربت الوفود أيضا عن تقديرها لتعاون الصندوق مع المانحين الآخرين. وأشارت الوفود إلى المعدلات المرتفعة للوفيات النفاسية في عديد من البلدان، فذكرت أنه لن يتسنى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية دون تخفيض الوفيات النفاسية. وحثت الوفود على منح أولوية عالية لتخفيض الوفيات النفاسية، بطرق منها زيادة إمكانية الحصول على خدمات الصحة الإنجابية - وهي رعاية التوليد في الحالات الطارئة، وتوفير العناية الماهرة أثناء الولادة،

وتنظيم الأسرة، بما في ذلك إمكانية الحصول على سلع الصحة الإنجابية. وأعربت الوفود عن سرورها لملاحظة أن البرامج القطرية قد عالجت قضايا عدم المساواة بين الجنسين، والعنف القائم على نوع الجنس، وكذلك احتياجات الشباب. وشددت الوفود على الحاجة إلى توسيع نطاق الشراكات مع شركاء التنمية، ومن بينهم المجتمع المدني والقادة الدينيون/التقليديون وقادة المجتمع المحلي. وحث أحد الوفد على إقامة تعاون أوثق مع سفارات دولته ومنظماتها غير الحكومية.

٢٨ - وأعرب مدير شعبة أفريقيا والموظف المسؤول عن شعبة الدول العربية وأوروبا وآسيا الوسطى عن شكرهما للوفود على تعليقاتها ودعمها. وأكدا للمجلس التنفيذي أن الصندوق يشدد على الشراكات مع المجتمع المدني وغيره من شركاء التنمية. وشددا على أن الشراكات ضرورية أيضا لتقوية النظم الوطنية والاستجابة المجتمعية. وذكرا أن الصندوق سيحيل الملاحظات المحددة عن مشاريع البرامج إلى البلدان المعنية.

٢٩ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بوثائق مشاريع البرامج القطرية لبنن وجمهورية الكونغو والنيجر ونيجيريا والسودان، والتعليقات عليها، التي ستحال إلى البلدان المعنية، لمراعاتها عند وضع البرامج في صيغتها النهائية. ووافق المجلس على التمديد الثاني للبرنامج القطري لبوروندي لمدة سنة واحدة، وعلى تمديد البرنامج القطري لباكستان لمدة سنتين، وأحاط علما بالتمديدات لمدة سنة واحدة للبرامج القطرية لأفغانستان وإكوادور وغواتيمالا. واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٠٠٨/١١: مشاريع وثائق البرامج القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

خامسا - التقييم في صندوق الأمم المتحدة للسكان

٣٠ - عرضت نائبة المديرة التنفيذية (البرنامج) التقرير الدوري بشأن التقييم (DP/FPA/2008/10) وأبرزت عناصره المهمة.

٣١ - ورحبت الوفود بالتقرير المفيد والزاخر بالمعلومات والتدابير التي اتخذها الصندوق لتحسين نوعية التقييم وأثنت على استخدام الصندوق لنتائج التقييم للاستنارة بها في قراراته الإدارية. وأعربت عن تقديرها لأن عددا معينا من التقييمات أُجري على نحو مشترك مع منظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة وشركاء ثنائيين ووطنيين. ولاحظت أن ٥٠ في المائة من التقييمات أجريت مع خبراء تقييم وطنيين. وشجعت على إدراج معلومات عن دور شركاء الصندوق في التقييمات. واستفسر أحد الوفود عن الأساس الذي قامت عليه التقييمات الخارجية والداخلية. وشاركت بعض الوفود الصندوق انشغاله من أن حوالى ثلثي التقييمات

لم تستوف الحد الأدنى من معايير فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم. ورأت أن الافتقار إلى البيانات القاعدية يمثل أحد العوائق، وأعربت عن انشغالها من أن نسبة تنفيذ توصيات تقييم البرامج القطرية ما زالت منخفضة. وشجعت الوفود على زيادة التقييمات على الصعيد القطري وزيادة التركيز على النتائج الإنمائية. وشددت على الحاجة إلى جمع بيانات قاعدية عند بدء البرامج القطرية الجديدة. وأشارت إلى أن التقارير في المستقبل يجب أن تحتوي على مزيد من المعلومات عن الجهود البرنامجية التي يبذلها الصندوق لمتابعة توصيات التقييم. وشجعت الصندوق على استخدام خطته الاستراتيجية لوضع التقارير الدورية في المستقبل على أساس التقييم، وطلبت أن تتضمن التقارير في المستقبل معلومات محددة وتحليلية عن التقدم المحرز والمصاعب التي ووجهت في مهمة التقييم.

٣٢ - وحثت الوفود على تقوية قدرات الموظفين ونظرائهم، في الجهات الحكومية وغير الحكومية معا، وكذلك تقوية نظم الرصد والتقييم الوطنية. وأعربت عن سرورها لعلمها بإنشاء خمس وظائف لمستشارين إقليميين للرصد والتقييم، سيدعمون تعزيز قدرات التقييم على الصعيد القطري. واستفسر أحد الوفود عما إذا كانت الوظائف قد أُدرجت ضمن الميزانية. وأشار أحد الوفود إلى أن أنماط المعونة الجديدة التي شجع عليها إعلان باريس بشأن فعالية المعونة واجهت بعض القيود، وأعرب عن القلق بشأن فرقة العمل المعنية بتوجيه التقييم لحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، التابعة لفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، مشيرا إلى أن التوجيه يجب ألا يتعارض مع قرارات الحكومات. وأثنت عدة وفود على مشاركة الصندوق في فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم ومساهمة الصندوق في تقوية قدرات التقييم في منظومة الأمم المتحدة. ورحبت الوفود بمبادرة الصندوق لصياغة سياسة للتقييم، وأعربت عن تطلعها إلى إجراء مزيد من المشاورات بشأنها. وأشارت إلى أن تلك السياسة يجب أن تحدد معايير إصدار تكليفات بإجراء تقييمات مستقلة. وشجعت على المواءمة، إلى أقصى حد ممكن، مع سياسات الصناديق والبرامج الأخرى، بما فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٣٣ - ووجهت نائبة المديرة التنفيذية (البرنامج) الشكر إلى الوفود على تقديرها للتحديات التي يواجهها الصندوق في مجال التقييم، وعلى تشجيعهم له. وأكدت على أن الصندوق يدرك الحاجة إلى تحسين موثوقية وجودة عمله التقييمي وأنه ملتزم بإدخال تحسينات عليه. وأشارت إلى أنه ستجري زيادة تبادل المعلومات فيما بين الموظفين بشأن المعايير القياسية الدولية التي وضعها فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، وكذلك توفير تدريب إضافي للموظفين مقرون بتعزيز قدرات التقييم لدى الشركاء الوطنيين. وشددت على أن الصندوق يركز أيضا على إقامة بيانات قاعدية، وأنه ملتزم بزيادة تغطية التقييم وقياس النتائج الإنمائية. وأشارت

إلى أن سياسة التقييم المقبلة سوف تقوم، بين جملة أمور، ببيان كيفية متابعة توصيات التقييم ومراعاتها في وضع البرامج القطرية الجديدة.

٣٤ - وشرح مدير شعبة خدمات الرقابة أنه كان هناك في عام ٢٠٠٥ ارتفاع حاد في عدد التقييمات القطرية وكذلك في عدد البلدان التي شرعت الفرق القطرية التابعة للأمم المتحدة في مواءمتها مع العمليات الوطنية للبرامج القطرية الجديدة. وأوضح أن التقييمات الخارجية تجرى حينما لا تتوفر لدى الصندوق الخبرة اللازمة داخلياً. وفيما يخص الوظائف الخمس الجديدة للمستشارين، ذكر أنها كانت جزءا من إعادة هيكلة الصندوق وأنها قد وردت في الميزانية. وأشار إلى أن سياسة التقييم المرتقبة هي إحدى الأدوات الإدارية، وذكر إنه يجب إطلاع المجلس التنفيذي عليها، ليس بغرض إقرارها بل للحصول على مشورة المجلس وتوجيهاته.

٣٥ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ١٢/٢٠٠٨: التقييم في صندوق الأمم المتحدة للسكان.

الجزء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان

سادسا - المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة الداخلية

٣٦ - قدم مدير مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات التقرير السنوي للجنة الاستشارية للمراجعة، وقدم مدير مكتب التنظيم رد إدارة البرنامج الإنمائي. وأعرب الكثير من الوفود عن دعم إجراءات الإدارة لمعالجة المسائل الرئيسية والمتكررة المتعلقة بمراجعة الحسابات والدعم المتواصل للمشاريع وبناء القدرات على الصعيد الوطني.

٣٧ - وأثارت الوفود تساؤلات بشأن النسبة التي بلغت ١٣ في المائة من تقارير مراجعة الحسابات التي كان تقييمها ''غير مرض'' لفعالية مراجعة الحسابات، وعمليات متابعة مراجعة الحسابات على الصعيد الوطني، وتواتر توصيات المقر المتعلقة بمراجعة الحسابات التي لم تنفذ لفترة طويلة وأعرب البعض عن الاهتمام بتحقيق تفهم أفضل لطبيعة علاقة اللجنة الاستشارية للمراجعة بالمجلس التنفيذي، ودعوا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لاتخاذ خطوات مدروسة لتنسيق أُطر المساءلة وسياسات الرقابة، بغية مناقشتها في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٨. وبالإضافة إلى الردود التفصيلية المقدمة من جميع المنظمات الثلاث، رد رئيس اللجنة التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أسئلة محددة أثارتها الوفود.

٣٨ - وقدم رئيس مراجعة الحسابات، بمكتب مراجعة الحسابات الداخلية، التابع لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، تقريرا عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في مجال المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة الداخلية في عام ٢٠٠٧. وقدم نائب المدير التنفيذي، بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، رد الإدارة.

٣٩ - ورحبت الوفود بإنشاء مكتب مراجعة الحسابات الداخلية في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والانتقال السلس من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خلال عام ٢٠٠٧، معربة عن شكرها لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على دعمه للمكتب منذ إنشائه في عام ١٩٩٥، وأثنت على المكتب لجهوده في الحفاظ على سلامة مبدأ الأمم المتحدة المتمثل في ''المراجعة الوحيدة للحسابات'' في تنفيذه لخطة عمله لعام ٢٠٠٧. وتساءل أحد الوفود عن قدرة مكتب المراجعة الداخلية المنشأ حديثاً وأثره الممكن على تغطية مراجعة الحسابات؛ وذُكر أن ملاك موظفي المكتب قد اكتمل الآن مع وجود خمسة من الفنيين.

٤٠ - تساءلت وفود أخرى عن عدد الآراء المشفوعة بالتحفظات الصادرة خلال السنة، وعن المعايير المستخدمة في التخطيط لمراجعة الحسابات لتحديد تصنيف المخاطر في مواقع مكاتب محددة. وركز نائب المدير التنفيذي على وضع مشروع إطار للمساءلة في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. واقترحت الوفود تأجيل إجراء استعراض دقيق لمشروع الإطار واتخاذ قرار المجلس التنفيذي لحين انعقاد الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي لعام ٢٠٠٨.

٤١ - وقدم مدير شعبة خدمات الرقابة، بصندوق الأمم المتحدة للسكان، تقرير الصندوق حول المراجعة الداخلية للحسابات وأنشطة الرقابة في عام ٢٠٠٧ (DP/FPA/2008/11). وقدمت نائبة المديرة التنفيذية (للعلاقات الخارجية وشؤون الأمم المتحدة والإدارة) رد الإدارة.

٤٢ - رحبت الوفود بالجهود التي بذلها صندوق الأمم المتحدة للسكان على مدى عام ٢٠٠٧ من أجل تحسين المساءلة والرقابة وأثنت على إدارة الصندوق لالتزامها بتحقيق نتائج في هذه المجالات. وقالت إنها تجد اتباع الصندوق لنهج إدارة المخاطر في المؤسسة أمرا مشجعا وطالبت بمواصلة إعلامها في هذا الشأن. وحثت الوفود على تنفيذ نموذج المخاطر على نطاق أوسع. ورحبت بمواءمة وتوحيد تقديرات مراجعة الحسابات بين الصناديق والبرامج. واستفسرت الوفود عن النقص الذي حدث مؤخرا في عدد عمليات مراجعة الحسابات. وأعربت عن القلق بشأن عمليات الأعمال التجارية والتنفيذ الوطني. ورحبت بوضع صندوق الأمم المتحدة للسكان تحسين نوعية عمليات مراجعة حسابات المشاريع المنفذة وطنياً على

رأس أولوياته. وأعربت عن الأمل في أن يعالج الصندوق عدم امتثال المكاتب القطرية للإبلاغ عن توصيات مراجعة الحسابات واعتمادها. وتساءل أحد الوفود عما إذا كانت المكاتب المصنفة بأنها ذات مخاطر متدنية تخضع أيضاً لمراجعة حساباتها. وقدمت بعض الوفود أمثلة للتجارب الناجحة في مجال التنفيذ الوطني. وشددت على الحاجة إلى التدريب وإلى مواءمة العمليات وتبسيطها. ورحبت بعض الوفود بإتاحة تقرير اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات وأشارت إلى أن التفاعل بين المجلس التنفيذي واللجنة الاستشارية سيعزز الشفافية.

٤٣ - أشارت نائبة المدير التنفيذي، في معرض شكرها للوفود على تعليقاتها البناءة، إلى أن توجيه المجلس التنفيذي للإدارة والموظفين بالغ الأهمية. ووافقت على أن الثقة كانت هي أساس العمل مع بعضهم البعض. وأكدت على أن الصندوق يلتزم التزاما كاملا بمواصلة استخدام نموذج التنفيذ الوطني، وأنه يسترشد دوما بالجمعية العامة، بما في ذلك القرار المتعلق بالاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في منظومة الأمم المتحدة. وأسهبت في شرح نُهج الصندوق لتنمية القدرات، بوسائل منها التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ووافقت على الحاجة إلى تبسيط الإجراءات وتنسيقها باستمرار. وأكدت للمجلس أن الصندوق يعالج المسائل التي أثيرت في نتائج مراجعة الحسابات وأنه يرصد باستمرار تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات. وأكدت على أن إدارة الصندوق تقدر المشورة التقنية التي تقدمها اللجنة الاستشارية للمراجعة.

٤٤ - وأعرب مدير شعبة خدمات الرقابة عن تقديره للتعليقات المشجعة التي أبدتها الوفود و أعرب عن موافقته على استقلال أنشطة الرقابة. وأوضح أبعاد الشفافية والاستقلال، مؤكداً أن الغرض من المراجعة الداخلية للحسابات هو إضافة قيمة للمنظمة. وفيما يتعلق بانخفاض عدد عمليات مراجعة الحسابات، أشار إلى أن بعض البعثات قد أُلغيت لأسباب تتعلق بالأمن أو نقص الموظفين. وأوضح أن هناك تحيزا في اختيار الهيئات لمراجعة حساباتها حيث أن الاختيار يجري بين أكثر الهيئات عرضة للمخاطر. وأضاف أن نطاق المخاطر والوقت الذي انقضى منذ آخر عملية لمراجعة الحسابات هما المعياران المستخدمان في اختيار الهيئات التي تُراجع حساباتها، وشدد على أن الصندوق لا يزال ملتزماً بنموذج التنفيذ الوطني، الذي استخدمه لعقود.

٤٥ - وأحاط المجلس التنفيذي علماً بالتقارير وردود الإدارة، واتخذ المقرر ١٣/٢٠٠٨ بشأن المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة الداخلية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

سابعا – الزيارات الميدانية

هايتي

٤٦ – عرض الممثل الدائم لسلوفاكيا، رئيس فريق الزيارة الميدانية المشتركة إلى هايتي بين المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسيف وبرنامج الغذاء العالمي، خلال الفترة من ١ إلى ٩ آذار/مارس ٢٠٠٨، تقرير الفريق عن الزيارة الميدانية المشتركة. وقدم كبير المقررين (الاتحاد الروسي) المزيد من التفصيلات. وأعربا كلاهما عن شكرهما لفريق الأمم المتحدة القطري ولبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي على تنظيم برنامج ممتاز للزيارة الميدانية المشتركة. وأعربا عن التقدير لحكومة وشعب هايتي لكرم الضيافة وعلى المناقشات المثمرة. وأكد رئيس الفريق على أهمية الزيارات الميدانية لأعضاء المجالس التنفيذية. وسلط كبير المقررين الضوء على النتائج الرئيسية التي توصلت إليها البعثة وأشار إلى أن نهجاً جديدا قد استخدم في إعداد التقرير عن طريق الالتزام الدقيق بتوجيه الجمعية العامة في قرارها ٢٠٨/٦٢ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية.

٤٧ – وتحدث عدد من الوفود التي شاركت في الزيارة الميدانية. وأشارت إلى أنه ينبغي تعزيز القدرة المؤسسية في هايتي، ودعت إلى تعاون أقوى فيما بين بلدان الجنوب وإلى تعاون ثلاثي أوثق. وشددت على أنه ينبغي التركيز على نهج البرنامج وربطه بالحالة الإنسانية في البلد، وأقرت بالدور الذي يؤديه المنسق المقيم في ضمان التنسيق.

٤٨ – وأثنى أحد ممثلي وفد هايتي، في معرض إعرابه عن تقدير حكومته، على عمل الأمم المتحدة في هايتي ولاحظ أن المساعدة الدولية للبلد ينبغي أن تدار بطريقة أكثر تنسيقا.

٤٩ – وأحاط المجلس التنفيذي علما بتقرير الزيارة الميدانية المشتركة إلى هايتي (DP/FPA/2008/CRP.1).

كازاخستان

٥٠ – عرضت رئيسة الفريق المشترك للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان تقرير الزيارة الميدانية إلى كازاخستان (DP/2008/CRP.3-DP/FPA/2008/CRP.2) وأشارت إلى أن الزيارة الميدانية قد أتاحت للوفود رؤية أوضح للأنشطة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وأعربت عن شكرها لحكومة وشعب كازاخستان، فضلاً عن الفريق القطري، على

البرامج الممتازة والمناقشات المثمرة. ولم تُقدم تعليقات أو استفسارات بشأن تقرير الزيارة الميدانية إلى كازاخستان. وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير (DP/2008/CRP.3-DP/FPA/2008/CRP.2).

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

ثامنا – التقرير السنوي لمدير البرنامج

٥١ – أكد مدير البرنامج مجددا على مركزية الأهداف الإنمائية للألفية لعملية البرمجة. في ذلك الصدد، ولاحظ، في هذا الصدد، التقدم الذي أحرزه، الفريق التوجيهي المعني بالأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا التابع للأمين العام، الحالات الجاري إعدادها في عشر بلدان أفريقية لوضع خطط من أجل زيادة المساعدة الإنمائية بصورة عملية.

٥٢ – ومع توجه برنامج العمل نحو تعزيز القدرات الوطنية، أشار المدير إلى أن تنمية القدرات ما برحت تمثل المساهمة الرئيسية للمنظمة ونوه بأوجه التآزر فيما بين مختلف مجالات التركيز والمواضيع الشاملة لقطاعات متعددة التي تتيح استجابة أكثر تنسيقاً لأولويات التنمية الوطنية. وشدد على أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب، والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، لجميع أعمال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقدم تفاصيل عن دور البرنامج الإنمائي في تعزيز الاتساق في جهاز الأمم المتحدة الإنمائي.

٥٣ – ووجه الاهتمام إلى الجهود المبذولة من أجل تعزيز إدارة مخاطر الأمن، وتحسين المساءلة، والشفافية والرقابة، وتوفير مزيد من الأمن للموظفين العاملين في مختلف أنحاء العالم.

٥٤ – وأعربت الوفود عن التقدير للتقرير النهائي المقدم بشأن إطار التمويل المتعدد السنوات للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧. وأثنى الكثيرون على التركيز على بناء القدرات وإقامة المزيد من الشراكات مع الحكومات وغيرها من أصحاب المصلحة. ونوه البعض خاصة بتعزيز البعد الجنساني في مجال التركيز على تنمية القدرات والإنعاش، في حين اعترف آخرون بدور ”مرفق الكربون في إطار الأهداف الإنمائية للألفية“ في توسيع آلية التنمية النظيفة.

٥٥ – ولاحظت الوفود التدابير التي اتخذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتعزيز دوره القيادي في تعزيز الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وشجع البعض البرنامج الإنمائي على زيادة تطوير عملية استقدام المنسقين المقيمين وتدريبهم وتقييمهم بغية زيادة الفعالية على المستوى القطري إلى أقصى حد ممكن، مع احتواء تكاليف التنسيق. ورحب البعض بالاستخدام المتزايد للمديرين القطريين حول العالم، وإن كان أحد الوفود قد حذر من

العبء الإداري المحتمل الذي قد يشكله هذا على الحكومات المضيفة. وشجعت الوفود البرنامج الإنمائي على مواصلة العمل بالتنسيق مع غيره من منظمات الأمم المتحدة على تعزيز عناصر قوتها النسبية على المستوى القطري، وتنسيق العمليات والسياسات. وفي ذلك الصدد، أحاطت الوفود علما بآراء البلدان الثمانية الرائدة في عملية ''توحيد الأداء'' المقدمة في الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٨. وأوصت عدة وفود بأن ينفذ البرنامج الإنمائي على نطاق أوسع أفضل الممارسات التي ظهرت خلال العملية الرائدة، في حين حثت وفود أخرى على التحلي بالحيطة في توسيع المبادرة، مشيرة إلى أن تحديات كبيرة لا تزال في حاجة إلى التصدي لها.

٥٦ - وأعربت الوفود عن آراء متباينة بشأن ترتيب الأولويات في مجال تخصيص الموارد. وكان من رأي البعض أن تخصيص حصة أكبر من الموارد لإصلاح الإدارة العامة، ومبادرات مكافحة الفساد والدعم البرلماني والانتخابي، يعكس احتياجات البلدان المشمولة بالبرنامج طوال العام الماضي. وحث آخرون البرنامج الإنمائي على وضع الحد من الفقر على رأس أولوياته، ولا سيما في ضوء أزمة الغذاء والطاقة في العالم وتأثيرها غير المتناسب على البلدان الأشد فقراً. على أن البعض الآخر دعا إلى إيلاء مزيد من التشديد على البرامج البيئية ودور قيادي أقوى للبرنامج الإنمائي في التصدي للمخاطر والتحديات الناجمة عن تغير المناخ. ودعت وفود كثيرة إلى التركيز بقدر أكبر على معالجة احتياجات أفريقيا، وشرح البعض بالتفصيل الإنجازات التي حققتها شراكاتهم مع البرنامج الإنمائي في ذلك الصدد. وأكد البعض أنه ينبغي، في مجال تخصيص الموارد، إيلاء أنشطة البرنامج الأولوية على عمليات الإبلاغ والرصد والتقييم. ودعت الوفود المانحين إلى زيادة قابلية التمويل للتنبؤ به.

٥٧ - وأعربت الوفود عن القلق إزاء النسبة بين الموارد ''العادية'' و ''الأخرى'' البالغ قدرها ١ إلى ٤، وأكدت أنه في حين أن الزيادة العامة في الموارد العادية تشير إلى تزايد ثقة شركاء التنمية في البرنامج الإنمائي، ينبغي إعادة التوازن إلى ميزان الموارد لترجيح الموارد العادية. وحث الكثيرون البرنامج الإنمائي على إيجاد سبل لخفض نفقات الدعم وتوجيه الوفورات إلى أنشطة البرنامج. وأعلنت عدة وفود عن زيادات في دعم التمويل العادي للبرنامج الإنمائي. وذكَّر البعض البرنامج الإنمائي بأن يستعرض بعناية أية طرائق جديدة للمعونة ويقيمها.

٥٨ - وأقرت الكثير من الوفود التقدم المحرز في تحسين الشفافية والمساءلة، ولا سيما في مجالات الأخلاقيات ورصد نتائج البرامج والإبلاغ عنها باستخدام أدوات جديدة من قبيل مصفوفة النتائج الواردة في تذييل خطة البرنامج الإنمائي الاستراتيجية، ٢٠٠٨-٢٠١١.

وأعرب البعض عن قلقهم إزاء النسبة المئوية للأهداف التي أفيد بأنها ''لم تتحقق'' أو ''تحققت جزئيا''. وطلبوا معلومات إضافية.

٥٩ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٠٠٨/١٤، الذي أحاط فيه علماً بتقرير الإطار التمويلي المتعدد السنوات بشأن أداء البرنامج الإنمائي والنتائج لعام ٢٠٠٧ (DP/2008/23 و DP/2008/23/Corr.1) والمرفق الإحصائي (DP/2008/23/Add.2).

تاسعا - الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٨-٢٠١١

٦٠ - عرض مدير البرنامج الإنمائي الخطة الاستراتيجية المنقحة، ٢٠٠٨-٢٠١١، التي وصفها بأنها نتاج حوار حكومي دولي مفتوح وانعكاس لكثير من التعليقات التي وردت خلال عملية المشاورات المكثفة. ولاحظ على وجه الخصوص أن الوثيقة قد جرت مواءمتها مع لغة ونتائج الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات المعتمد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وأشار إلى أنه جرى التشديد بدرجة أكبر على مبدأي الملكية والقيادة الوطنية في سائر الخطة، كما جرى تعزيز أطر النتائج المؤسسية والإنمائية استجابة للردود الواردة من الدول الأعضاء.

٦١ - وقد علقت الوفود تعليقات مؤيدة للتنقيحات المقترحة للخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي، ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وسلمت بقيمة عملية التشاور المطولة، وشدد البعض على أن الخطة الاستراتيجية ينبغي أن تظل ''وثيقة حية''. وأكدت الوفود على أهمية المحافظة على اتجاه الاستجابة لمصالح البلدان المشمولة بالبرنامج وعلى الحاجة إلى المرونة على المستوي القطري. ولاحظت الوفود تحسنا كبيرا في الخطة الاستراتيجية، ودعت البرنامج الإنمائي إلى السير قدما في تنفيذها.

٦٢ - وشددت الوفود على أنه ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يتبع في البرمجة نهجا يقوم على التنمية البشرية تمشيا مع الأولويات الإنمائية الوطنية للبلدان المشمولة بالبرنامج. وأشارت بعض الوفود إلى أن البرنامج الإنمائي، بوصفه من منظمات الأمم المتحدة، يقع عليه التزام مستمر باحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية المجسدة في ميثاق الأمم المتحدة، وحثت الوفود البرنامج الإنمائي على أن يظل تركيزه منصبا على ولايته الإنمائية الأساسية، مع الابتعاد عن المشروطية السياسية في دعم جهود بناء القدرات وتنميتها، في الوقت الذي تسعى فيه البلدان المشمولة بالبرنامج إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأكدت الوفود على الملكية والقيادة الوطنية بوصفهما ركيزتين أساسيتين لفعالية التنمية، وحسبما أكد من جديد الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات لعام ٢٠٠٧، كما شجعت

الوفود البرنامج الإنمائي على أن يدخل مبدأ الملكية الوطنية حيز العمل في تنفيذ خطته الاستراتيجية.

٦٣ - وأوصى أحد الوفود بأن تكون الإضافة إلى استراتيجية البرنامج الإنمائي المعنونة ''رؤية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الاستراتيجية بشأن تقديم المساعدة إلى البلدان المتأثرة بالأزمات'' (DP/2008/20/Rev.1) أكثر وضوحا في تحديد دور البرنامج الإنمائي في المراحل المبكرة للإنعاش.

٦٤ - وأحاط المجلس التنفيذي علما، باتخاذه المقرر ٢٠٠٨/١٥، بتنقيحات خطة البرنامج الاستراتيجية، ٢٠٠٨-٢٠١١، الواردة في الوثيقة DP/2007/43/Rev.1 ومرفقاتها.

عاشرا - الالتزامات بتمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٦٥ - عرض مدير البرنامج المساعد ومدير مكتب الشراكات، التابع للبرنامج الإنمائي، حالة الالتزامات بالتمويل العادي للبرنامج الإنمائي. وأفاد بأن المساهمات في الموارد العادية قد بلغت ما يقارب ١,١٢ بليون دولار في عام ٢٠٠٧، بالقيمة الاسمية، وزادت عن الهدف النهائي الشامل الذي حدده إطار التمويل المتعدد السنوات للفترة، ٢٠٠٤-٢٠٠٧؛ وأن مجموع المساهمات المقدمة إلى الصندوق الإنمائي والصناديق والبرامج المرتبطة به بلغ نحو ٥,٢ بليون دولار في عام ٢٠٠٧، مع إيرادات أخرى تبلغ ما يقارب ٤ بلايين من الدولارات. وأشار إلى أن التبرعات المخصصة المقدمة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بصفة ثنائية من الحكومات المانحة قد زادت من بليون دولار في عام ٢٠٠٦ إلى ١,١ بليون دولار في عام ٢٠٠٧، بينما نقصت الموارد المحلية التي توجهها حكومات بلدان البرامج وغيرها من الشركاء المحليين عن طريق البرنامج الإنمائي دعما لتنميتها الوطنية من نحو ١,٤ بليون دولار في عام ٢٠٠٦ إلى مبلغ أدنى بالكاد من ١,٣ بليون دولار في عام ٢٠٠٧. وذكر أن نسبة الموارد العادية إلى الموارد الأخرى ظلت حوالي ١ إلى ٤، مما يضر بقدرة البرنامج الإنمائي على تنفيذ الولاية الموكولة إليه على نحو قابل للتنبؤ ومتسم بالفعالية.

٦٦ - وأخذت الوفود الكلمة للتأكيد مجددا على التزامها تجاه الصندوق الإنمائي، وأعرب بعضها عن عزمها على زيادة دعم التمويل.

٦٧ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير عن حالة الالتزامات بالتمويل العادي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصناديق والبرامج المرتبطة به لعام ٢٠٠٨ وما بعده (DP/2008/16).

حادي عشر – التقييم في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٦٨ – عرضت مديرة مكتب التقييم، ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقييم دور البرنامج الإنمائي في البلدان المساهمة الصافية في المنطقة العربية وهي: الإمارات العربية المتحدة والبحرين والكويت وليبيا والمملكة العربية السعودية. وذكرت أن التقييم قد وجد أنه في حين أن البرنامج الإنمائي يقدر لما يتحلى به من حياد وشفافية، فإن ثمة معرفة محدودة لكفاءاته الأساسية أو لدوره كمنسق للنظام التنفيذي للأمم المتحدة، وأن الطلب على خدمات البرنامج الإنمائي في البلدان التي أجري فيها الاستعراض تجاوز أحيانا ولاية البرنامج الإنمائي. ولاحظت وجود رغبة قوية في أن يعزز البرنامج الإنمائي دوره في النهوض بالتنمية البشرية وتعزيز القدرات المحلية من خلال توطيد الشراكات مع المجتمع المدني والقطاع الخاص. وبين التوصيات الواردة في التقييم، سلطت الضوء على حاجة البرنامج الإنمائي إلى تنفيذ ولايته على نحو أكمل في مجال خدمة الأولويات الوطنية، بغية تعزيز قدرة المكاتب المحلية والقطرية، وتحسين المساءلة المتبادلة في تنفيذ البرامج، وتنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة في بلدان المنطقة على نحو أكثر فعالية.

٦٩ – وقدمت المديرة المساعدة ومديرة المكتب الإقليمي للدول العربية، التابع للبرنامج الإنمائي، رد الإدارة. وأعربت عن ترحيبها بنتائج التقييم، مشيرة إلى الجهود العديدة الجارية بالفعل لتطبيق توصياته.

٧٠ – وأعرب وزير الدولة بوزارة خارجية مملكة البحرين عن تقديره للدعم المتواصل الذي يقدمه البرنامج الإنمائي إلى بلده في مجال التنمية. ودعا إلى وجود أقوى للبرنامج الإنمائي في البلدان المساهمة الصافية بغية إسداء المشورة في مجال السياسات العامة للإدارة والتنمية البشرية.

٧١ – وأقرت الوفود بقيمة تدخلات البرنامج الإنمائي في البلدان المساهمة الصافية، وأحاطت علما بنتائج التقييم. وحث أحد الوفود البرنامج الإنمائي على أن يضع في اعتباره خبرات البلدان المساهمة الصافية في مناطق أخرى عندما يقوم برسم سياسات ذات صلة بتصنيف ذلك البلد.

٧٢ – وعرضت المديرة التقرير السنوي عن التقييم لعام ٢٠٠٧. وبعد أن استعرضت حالة تنفيذ سياسة التقييم، عرضت النتائج بشأن التغطية، والامتثال ونوعية التقييم، وبشأن التعاون مع الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء. وأشارت إلى أن التقييم قد وجد أن البرنامج الإنمائي في حاجة إلى أن يزيد من قواه الأساسية ومزاياه النسبية في دعم البلدان من أجل تحقيق أهدافها الإنمائية. ووجهت الانتباه أيضا إلى النتيجة التي مفادها أن عدم كفاية الموارد العادية أعاق أداء البرنامج الإنمائي لأنشطته الأساسية، مع التنافس الذي ينشأ أحيانا بين جهود

حشد الموارد والتركيز الاستراتيجي للمنظمة. واقترحت توسعا مرحليا في تقييمات نتائج التنمية والتقييمات على المستوى القطري على مدى فترة الخطة الاستراتيجية، ٢٠٠٨-٢٠١١.

٧٣ - وقدم المدير المعاون للبرنامج الإنمائي رد الإدارة الذي وصف فيه التدابير التي تتخذها الإدارة من أجل تعزيز ثقافة الرصد والتقييم على نطاق المنظومة.

٧٤ - واعترفت الوفود بجهود البرنامج الإنمائي الرامية إلى تعزيز القدرة على التقييم من خلال زيادة الموارد والموظفين على جميع المستويات، فضلا عن إيلاء الاهتمام بالتوازن الجنساني والجغرافي في تكوين أفرقة التقييم. وشجعت الوفود البرنامج الإنمائي على استطلاع إمكانية تجميع القدرات التقييمية للصناديق والبرامج المرتبطة بالبرنامج الإنمائي في مكتب واحد متكامل. وأشادت بثقافة الرصد والتقييم، المتنامية مع تركيزها الشديد على نتائج التنمية. ورحبت الوفود بالعزم على تعزيز القدرة على التقييمات اللامركزية وضوابط الجودة التي يجري وضعها تحقيقا لذلك الغرض، ودعت الدول الأعضاء إلى تقديم الدعم الكافي لذلك.

٧٥ - وأثنت الوفود على إجراء تقييمات مشتركة مع الحكومات، ولاحظت وفود عدة إمكانية تنمية قدرات التقييم الوطنية وتحسين تنسيق أنشطة البرنامج. واقترح أحد الوفود أن يكرر البرنامج الإنمائي النشاط الذي اضطلع به قبل عدة سنوات لتحديد مؤسسات التقييم في البلدان المشمولة بالبرنامج.

٧٦ - وأعرب الكثير من الوفود عن القلق إزاء عدم الامتثال للتقييم على نطاق المنظمة. وحثت البرنامج الإنمائي على اتخاذ تدابير ملموسة لإرساء التزام أقوى بالتقييم بين رتب إدارته. وفي ذلك الصدد، أشادت الوفود بإنشاء نظام استجابة الإدارة وشجعت على توسيعه بوصفه أداة مركزة لمعالجة مواطن الضعف التي يحددها التقييم.

٧٧ - وأعربت وفود عن القلق إزاء نتائج التقييمات، مشيرة إلى العدد المرتفع لتقييمات النتائج التي صنفت بأنها غير مرضية. وفي حين سلمت بأن مصفوفة النتائج المرفقة بالخطة الاستراتيجية، للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، تمثل خطوة ملموسة إلى الأمام، فقد دعت البرنامج الإنمائي إلى التصدي على نحو شامل للتحديات التي يشكلها حجم النتائج غير المرضية.

٧٨ - وعرضت المديرة التقييم المشترك لمساهمة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في تنفيذ إعلان باريس بشأن فعالية المعونة. وأشارت إلى أن التقييم قد وجد أن مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية تعالج بالفعل الكثير من مبادئ إعلان باريس بشأن فعالية المعونة، وعلى وجه الخصوص دعم الملكية القطرية والاتساق مع الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. وعلى أنها

ذكرت أن التقييم وجد أن هناك مجالا لتحسين استخدام النظم القطرية والتنسيق على نطاق مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وختاما أشادت بمزايا إجراء التقييم المشترك.

٧٩ - ورحب عدد من الوفود بالتقييم لنظرته المتعمقة لمواطن القوة في البلدان المشاركة وللتحديات التي تواجهها في تنفيذ توصيات إعلان باريس بشأن فعالية التنمية، وعلى وجه الخصوص تلك المتعلقة بالمساءلة المتبادلة. وفي حين أشارت الوفود إلى أن هناك مجالا لتحسين جهود التنسيق، فقد أشادت بنتيجة التقييم التي مفادها أن مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية تواءمت مع الأولويات الوطنية وتدعم الملكية الوطنية.

٨٠ - وأكدت وفود أخرى أن إعلان باريس بشأن فعالية المعونة ليس من صكوك الأمم المتحدة، وأن التقييمات القائمة على مبادئه قد تكون سابقة لأوانها. واستفسر بعضها عن الحدود المتصورة لنطاق التقييم.

٨١ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ١٧/٢٠٠٨، وأحاط علما بالتقرير السنوي عن التقييم؛ والمقرر ١٨/٢٠٠٨، وأحاط علما بتقييم دور البرنامج الإنمائي في بلدان المساهمة الصافية في البلدان المنطقة العربية (DP/2008/26)، وتصويبيه (DP/2008/26/Corr.1 و DP/2008/26/Corr.2) واستجابة الإدارة للتقييم (DP/2008/27)؛ والمقرر ١٩/٢٠٠٨ بشأن تقييم مساهمة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في تنفيذ إعلان باريس بشأن فعالية المعونة.

ثاني عشر - تقرير التنمية البشرية

٨٢ - عرض ممثلو الإدارة العليا لمكتب تقرير التنمية البشرية، التابع للبرنامج الإنمائي، استكمالا بشأن مشاورات تقرير التنمية البشرية، تمشيا مع قرار الجمعية العامة ٢٦٤/٥٧.

٨٣ - وأشادت وفود كثيرة بالإدارة للطريقة الشفافة التشاركية التي أُجريت بها المشاورات. ولاحظت بعض الوفود تحسنا مطردا على مر السنين في نوعية تقارير التنمية البشرية نتيجة لذلك. وشجعت وفود أخرى الإدارة على المزيد من تعزيز المشاورات وأن تزيد من استخدام الإحصاءات التي جمعها الشركاء الوطنيون. وفي ذلك الصدد، استفسر أحد الوفود عن استخدام مؤشر تكافؤ القوة الشرائية لحساب الأرقام لمؤشر التنمية البشرية الواردة في التقرير. ووصفت الإدارة في ردها سلسلة من الحلقات الدراسية الإقليمية المقرر عقدها لشرح التغييرات في تحليل البيانات ولطلب المزيد من المعلومات من سلطات الإحصاء الوطنية.

٨٤ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالمعلومات المستكملة عن المشاورات بشأن تقرير التنمية البشرية (DP/2008/30).

ثالث عشر – البرامج القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمسائل ذات الصلة

٨٥ – قدم المدير المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وثائق مشاريع البرامج القطرية لبنن والسودان وموريشيوس ونيجيريا؛ وتمديد البرنامج القطري لباكستان لمدة سنتين؛ وتمديد البرامج القطرية لكل من الأرجنتين وأفغانستان وإكوادور وجزر تركس وكايكوس وجمهورية كوريا وغواتيمالا.

٨٦ – وأعربت الوفود عن دعمها للبرامج القطرية المقدمة. وحث بعضها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تعزيز التآزر الميداني مع الشركاء في أفغانستان والسودان.

٨٧ – وأحاط المجلس التنفيذي علما بوثائق مشاريع البرامج القطرية التالية والتعليقات ذات الصلة بها:

أفريقيا: بنن وموريشيوس ونيجيريا

الدول العربية: السودان

٨٨ – وأحاط المجلس أيضا علما بالتمديد لفترة سنة واحدة للبرامج القطرية للأرجنتين وأفغانستان وإكوادور وجزر تركس وكايكوس وجمهورية كوريا وغواتيمالا، ووافق على التمديد لفترة سنتين للبرنامج القطري لباكستان (DP/2008/31).

٨٩ – وشدد الرئيس في ملاحظاته الختامية على أن من الأهمية بمكان للمنظمات أن تضمن في المستقبل دعوة حكومات البلدان التي يجري مناقشة برامجها لحضور جلسات المجلس التنفيذي ذات الصلة.

رابع عشر – مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

٩٠ – عرض المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع تقريره السنوي. وأشار إلى أن المنظمة تجاوزت أهدافها وأداءها السابق في مجالي تنمية الأعمال والسلامة المالية. وبيّن أولويات المكتب للأشهر الـ ١٨ القادمة، التي تضمنت إجراء تحسينات في إدارة المشاريع وأساليب العمل وتوطيد العلاقات مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى. وقدم، في هذا الصدد، وصفا للجهود المبذولة لتنسيق عمليات المكتب مع عمليات منظمات الأمم المتحدة الأخرى وتقديم طائفة أوسع من الخدمات. وأشار إلى الاستثمارات في الموارد البشرية، ولا سيما في تعلم الموظفين وتقاسم المعرفة. وأخيرا، قدم أمثلة عن إنجازات في مجال دعم المشاريع خلال السنة.

٩١ - وأعربت الوفود عن ثقتها بالمنظمة وبإدارتها، ولاحظت التحسن الذي تحقق في الأداء المالي والنجاح في تعزيز فعالية الأفرقة في البلدان المستفيدة من البرامج. وأثنت الوفود على الخطوات المتخذة في سبيل تحقيق شفافية أكبر في الإدارة المالية والعمليات ومراجعة الحسابات والضوابط الداخلية.

٩٢ - وأعربت الوفود عن أسفها لبقاء أرصدة مشتركة بين الصناديق دون تسوية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وحثت على الإسراع في تسويتها. وأقرت بسلامة الاستثمار في عملية استقدام الموظفين وتدريبهم، ولكنها تساءلت عما تردد عن حدوث انخفاض في أجور الموظفين والنفقات العامة المرتبطة بهم.

٩٣ - وشجعت الوفود المنظمة على تنويع قاعدة عملائها، مع ملاحظة التحسينات التي حدثت في هذا المجال. واقترح بعض الوفود أن تستغل المنظمة مزاياها الفريدة في تدعيم قدراتها على المستوى القطري. واقترح أحد الوفود بأن ينظر مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في تقديم دعم مكتبي مشترك لمنظمات الأمم المتحدة في الميدان.

٩٤ - واتخذ المجلس المقرر ٢٠/٢٠٠٨ بشأن التقرير السنوي للمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

٩٥ - وأجريت مشاورة غير رسمية بشأن التعديلات المقترح إدخالها على هيكل إدارة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وفيما يلي بعض تلك المقترحات: منح المدير التنفيذي في المنظمة السلطة الكاملة والمسؤولية التامة، وجعله مسؤولا مباشرة أمام المجلس التنفيذي بدلا من مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ تعديل بعض بنود النظام المالي ليستمد المدير التنفيذي سلطته مباشرة من الأمين العام؛ تولي المدير التنفيذي مسؤولية الإدارة المباشرة لشؤون الموظفين؛ تعديل الدور الذي تضطلع به لجنة التنسيق الإداري من وظيفة الرقابة والإشراف على الإدارة إلى وظيفة استشارية في مجال السياسات العامة.

خامس عشر - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

٩٦ - قدم المدير المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عرضا أعدته الإدارة العليا لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية بشأن تقريرها السنوي الذي يركز على النتائج، بما في ذلك الإبلاغ عن سياستها في مجال استرداد الكلفة (المقرر ٤/٢٠٠٨). وقدم كبار المديرين في المنظمة معلومات تفصيلية عن النمو الذي شهدته المنظمة على مدى السنة الماضية، بما في ذلك تقديم خدمات إلى ١٨ بلدا من البلدان الجديدة المستفيدة من البرامج، ونتائج التدابير المتخذة لخدمة الشركاء على نحو أكثر اتساما بالمسؤولية في مجالات تحقيق اللامركزية،

والتنمية المحلية، والتمويل البالغ الصغر. وأشار العرض إلى حدوث زيادة في المساهمات وبيّن العناصر الرئيسية لخطة التنفيذ للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ التي تتضمن توسيع نطاق الخدمات لتشمل ٤٥ بلدا من أقل البلدان نموا بحلول عام ٢٠١١، وإقامة شراكات أكثر تماسكا مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٩٧ - وأثنت الوفود على تركيز المنظمة على أقل البلدان نموا وعزمها على توسيع تواجدها فيها. كما أثنت على النتائج الإيجابية المبينة في التقرير في مجالي التنمية المحلية والتمويل البالغ الصغر. وأشادت بالجهود المبذولة لتعزيز الشراكة الاستراتيجية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وشجعت على المزيد من البرمجة المشتركة. ودعت المانحين والبرنامج الإنمائي إلى مواصلة تحسين مستويات التمويل والقدرة على التنبؤ بها. وأعلن أحد الوفود عن زيادة دعمه المالي للمنظمة.

٩٨ - واتخذ المجلس المقرر ٢١/٢٠٠٨ بشأن التقرير السنوي لعام ٢٠٠٧، الذي يركز على النتائج، المقدم من المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية.

سادس عشر - متطوعو الأمم المتحدة

٩٩ - قدمت المنسقة التنفيذية لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة التقرير السنوي لمدير البرنامج. وبينت الإنجازات المحققة في مجالات التركيز الرئيسية الثلاثة: الدعوة، وتعبئة المتطوعين، وإدماج العمل التطوعي ضمن خطط التنمية. وأشارت إلى الاتجاه التصاعدي في التنوع الجغرافي وفي عدد المتطوعين الذين يجري نشرهم سنويا، ولا سيما استجابة لأعمال حفظ السلام والإغاثة في حالات الكوارث والجهود الإنسانية.

١٠٠ - وأشارت، ضمن الأولويات الإدارية، إلى التدابير المتخذة لتعزيز دعم الجهود المبذولة على مستوى المنظومة لتعزيز فعالية المعونة وتنسيقها. وذكرت بصورة خاصة خطة العمل الجنسانية، المستندة إلى الاستراتيجية الجنسانية للبرنامج الإنمائي، التي ترمي إلى تحسين التوازن بين الجنسين في أوساط المتطوعين. وذكرت في ذلك الصدد أنه بينما جرى تجاوز الأهداف المحددة في مجال تكافؤ الجنسين في صفوف المتطوعين والموظفين، لا يزال هناك متسع لتحسين نسبة النساء اللائي نشرن في مهام تطوعية مقارنة بالرجال. وأخيرا، بيّنت خططا للاحتفال بالذكرى العاشرة للسنة الدولية للمتطوعين.

١٠١ - ورحبت الوفود بالمنسقة التنفيذية الجديدة وأثنت على سلفها. وأكدت من جديد التزامها ببرنامج متطوعي الأمم المتحدة، ووصف العديد من الوفود الاهتمام المتنامي بالعمل التطوعي وأسهبوا في تبيان إسهامات المنظمة في التنمية في بلدانهم. وأثنوا على تنوع مبادرات

البرنامج والمتطوعين أنفسهم، ولاحظوا الآثار الإيجابية على التعاون فيما بين بلدان الجنوب من حيث أن نسبة كبيرة من المتطوعين تنتمي إلى بلدان جنوبية وكلفت بالعمل في بلدان نامية. وشجع البعض الإدارة على الذهاب أبعد من تكافؤ الجنسين في استقدام الموظفين والاتجاه نحو زيادة نشر النساء في المهام التطوعية.

١٠٢ - وأعربت الوفود عن تأييدها لنموذج العمل المنقح الذي يركز على الدعوة، وتعبئة المتطوعين، وإدراج العمل التطوعي في تخطيط التنمية. وأثنت على الجهود المبذولة لتحسين الإبلاغ عن النتائج وشجعت الإدارة على مواصلة صقل المؤشرات لتعكس الصلاحيات بصورة أفضل وتقوية الرقابة والمساءلة.

١٠٣ - وتعهد العديد من الوفود بتقديم دعمها لتخطيط أنشطة الاحتفال بالذكرى العاشرة للسنة الدولية للمتطوعين. وأقرت وفود عديدة بأهمية صندوق التبرعات الخاص كراع للإبداع والممارسات السليمة في العمل التطوعي، وشجعت الدول الأعضاء على دعمه.

١٠٤ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٢/٢٠٠٨ بشأن تقرير مدير برنامج متطوعي الأمم المتحدة.

سابع عشر - صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

١٠٥ - قدم المدير المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي العرض الذي أعده كبار مديري صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بشأن سياسة استرداد الكلفة (متابعة للمقرر ٣/٢٠٠٨) والتقرير السنوي للمديرة التنفيذية. وتناولت الإدارة موضوع تنفيذ سياسة استرداد الكلفة فأشارت إلى أنه منذ بداية عام ٢٠٠٨ تمت الموافقة على مشاريع جديدة تطبق المعدل القياسي لاسترداد الكلفة البالغ ٧ في المائة. وأكدت أن نموذج عمل المنظمة استند إلى تعاريف ومبادئ متسقة، وتعهدت بمواصلة الاستفادة من خبرات منظمات الأمم المتحدة الأخرى في صقل تحليل التكاليف والآثار المترتبة على معدلات الاسترداد المطبقة. وحددت الإدارة معايير وإجراءات عدم تطبيق المعدل القياسي للاسترداد.

١٠٦ - ورحبت الوفود بالمديرة التنفيذية الجديدة وأثنت على سلفها ونائبتها التي شغلت منصب المدير التنفيذي بالنيابة لفترة طويلة. وأعربت الوفود عن دعمها القوي لولاية المنظمة وإنجازاتها التي عرضت في التقرير السنوي. وشجعت الوفود المنظمة على استغلال دورها القيادي لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والاستفادة من أي فرصة سانحة لتعميم المنظور الجنساني في جميع جوانب جهاز الأمم المتحدة الإنمائي. وفي هذا الصدد، شجعت الوفود المنظمة على استخدام مزاياها النسبية كشريك فعال في مجال التنمية.

١٠٧ - وأشادت الوفود بزيادة التمويل المقدم إلى المنظمة، واعتبرته دليلا على تنامي الاعتراف العالمي بأهمية تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين بالنسبة لجدول أعمال التنمية البشرية ككل. ووصف أحد الوفود حملة جديدة قامت بها حكومة بلده لإقامة تحالف عالمي للاتصال بالنساء في أفقر البلدان.

١٠٨ - وأثنت الوفود على سياسة استرداد الكلفة في محاولاتها لتحقيق الاتساق مع ممارسات الصناديق والبرامج المرتبطة بها. واعتبرتها مثالا على المواطنة الجيدة للشركات يتماشى مع التوصيات الصادرة عن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات. وأوصت بإجراء عمليات رصد ومتابعة منتظمة لتلك السياسة. وحث العديد من الوفود المنظمة على ممارسة الانضباط في منح الإعفاءات من تطبيق معدل الاسترداد الموحد بموجب السياسة، وأوصى بألا تمنح هذه الإعفاءات إلا في الحالات الاستثنائية التي يجب اطلاع المجلس عليها.

١٠٩ - ولاحظت الوفود التحسينات التي طرأت على الرقابة، وشجعت المنظمة على إجراء المزيد من التحسين في مجالي المساءلة وإدارة المخاطر، ولا سيما عند تنفيذ خطتها الاستراتيجية. وطالبت بمزيد من المعلومات بشأن وضع نموذج تقييم المخاطر.

١١٠ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٠٠٨/٢٣ بشأن التقرير السنوي لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وسياسة استرداد الكلفة.

ثامن عشر - الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

١١١ - عرض المدير المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بند جدول الأعمال المتعلق بالتزام البرنامج الإنمائي بتقديم الدعم المباشر للميزانية والأموال المجمعة. وبدأ عرضه بملاحظة أن تقديم الدعم المباشر للميزانية يوفر مرونة في الاستجابة لاحتياجات وأولويات الشركاء في التنمية. وعرض عدة معايير يمكن أن ينظر البرنامج الإنمائي في تطبيقها في دعم الميزانية القطاعية، منها: طلب الحكومة المضيفة؛ ومدى الارتباط بولاية البرنامج الإنمائي أو مجالات ممارساته؛ وإمكانية تحقيق الأثر الأعظم لسياسة البرنامج الإنمائي وخدماته في مجال تنمية القدرات؛ واتساق معايير الصندوق المتعلقة بإدارة النتائج، ومراجعة الحسابات، ومتطلبات الرصد والتقييم مع تلك الخاصة بالبرنامج الإنمائي؛ وكفاية القدرات الإدارية للصندوق. واقترح فترة تجريبية لتنفيذ الطرائق المذكورة، على أن تتوافق مع فترة الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي، ٢٠٠٨-٢٠١١.

١١٢ - وأثنت الوفود على إقبال الإدارة على استكشاف طرائق جديدة لتقديم المعونة للحفاظ على التجاوب مع تغير الاحتياجات الإنمائية. ولاحظ العديد من الوفود قدرة الدعم المباشر للميزانية على تدعيم الملكية والقيادة الوطنية وتعزيز القدرات المحلية، وتمشيا مع التوصيات الصادرة عن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات. وحث البعض البرنامج الإنمائي على توخي الحذر في اعتماد طرائق جديدة في تقديم المعونة، في حين ذكرت وفود أخرى البرنامج الإنمائي بأن يسترشد في المقام الأول باحتياجات الشركاء الوطنيين وطلباتهم.

١١٣ - وفيما يتعلق بمسألة الموارد المجمعة، استفسرت عدة وفود عن قرار قصر تحويل الأموال على الصناديق التي تديرها منظمات الأمم المتحدة. ودعت، عوضا عن ذلك، إلى تطبيق نهج مشترك، مؤكدة على إمكانية اعتماد البرنامج الإنمائي لآليات موثوقة سبق أن اعتمدها شركاء دوليون آخرون. وأثنى آخرون على النهج التجريبي، حيث أنه يتيح للبرنامج الإنمائي دراسة الطريقة المتبعة على مدى فترة من الزمن ووضع معايير ونقاط مرجعية استنادا إلى تجاربه الذاتية.

١١٤ - ودعت وفود إلى إجراء المزيد من النقاش بشأن هذا البند من الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٨.

١١٥ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٤/٢٠٠٨ بشأن مشاركة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدعم المباشر للميزانية والأموال المجمعة.

تاسع عشر - التعاون فيما بين بلدان الجنوب

١١٦ - عرض مدير الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشروع إطار التعاون الرابع المتعلق بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب. ووصف محاولات التجاوب مع الديناميات المتغيرة في الجنوب؛ بما في ذلك ازدياد التفاعل فيما بين بلدان الجنوب في مجالي التجارة والاستثمار؛ وتنامي أهمية البلدان المتوسطة الدخل بوصفها محركات التنمية؛ وتزايد الإقرار داخل منظومة الأمم المتحدة ككل بقيمة التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وبناء على ذلك، قدم تفاصيل عن البرامج الثلاثة التي شكلت أساس مشروع الإطار الرابع للتعاون، وهي: وضع السياسات وإجراء البحوث بشأنها والدعوة لها؛ وإدارة المعرفة؛ وتوجيه الابتكارات من أجل تعظيم أثر التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وشرح كيف سيتم استخلاص النتائج المؤسسية والإنمائية وتقييمها.

١١٧ - وأحاطت الوفود علما بالأهمية المتنامية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في تحقيق فعالية التنمية. ولاحظت أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يشمل معظم أعمال جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، وشددت على ضرورة اعتبارها مكملا للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وليست بديلا عنه. ودعت الوفود الدول الأعضاء إلى توجيه موارد متزايدة ويمكن التنبؤ بها بصورة أفضل نحو الجهود التي يبذلها البرنامج الإنمائي في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

١١٨ - وأشادت الوفود بالإنجازات التي حققتها الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في ظل الإطار الثالث للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وأشادت بمشروع الإطار الرابع للتعاون حيث أنه يجسد توجيهات التقييم الذي قدم خلال الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٨، والاستعراض الشامل للسياسات لعام ٢٠٠٧ الذي يجري كل ثلاث سنوات، ومقررات الجمعية العامة وقراراتها. وحث بعض الوفود الإدارة على تدعيم التعاون مع المنظمات غير الحكومية ومنح الأولوية لتعزيز قدرات الشركاء الوطنيين. وشجعوا البرنامج الإنمائي على وضع نهج قوي بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب تقوده الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

١١٩ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بمشروع الإطار الرابع للتعاون فيما بين بلدان الجنوب (DP/CF/SSC/4).

عشرون - مسائل أخرى

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

١٢٠ - عُقدت جلسة إحاطة غير رسمية بشأن التقرير المتعلق بالاستعراض الخارجي المستقل للتحقيقات المتصلة بعمليات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ودعا رئيس المجلس التنفيذي مدير البرنامج الإنمائي إلى تقديم أعضاء الفريق الذي دعي لإجراء الاستعراض.

١٢١ - وأشار مدير البرنامج إلى أن الفريق عُقد للتصدي لبعض المزاعم البالغة الخطورة التي أثيرت. وأشار إلى أن تعيين الفريق جرى بصورة مشتركة في مشاورات أجريت بين إدارة البرنامج الإنمائي ورئيس المجلس التنفيذي. وأثنى المدير على الفريق لتجاوزه نداء الواجب في اضطلاعه بأعمال فاقت ما كان متوقعا في البداية، وتضمنت إجراء استعراض شامل للمواد الصادرة خلال ١٠ سنوات.

١٢٢ - ولاحظ المدير في تطرقه لنتائج وتوصيات التقرير أنه يجب قراءتها في مجملها وأنها تفصح عن نفسها. وقال إن التوصيات ستثبت فائدتها للبرنامج الإنمائي في أجواء العمل الصعبة أو الفريدة حول العالم. وذكر أن إدارة البرنامج الإنمائي بدأت العمل بصدد التوصيات، التي أعلن أنها ستكون محور اجتماع إداري خاص يعقد في تموز/يوليه ٢٠٠٨. وأحاط علما بالتوصيات بإيضاح أوجه الاختلاف بين الممارسات الإلزامية والممارسات الطوعية للمكاتب القطرية، وتقديم مبادئ توجيهية أقوى لمعالجة السمات الخاصة للنظم المصرفية في مراكز العمل، وتحديد السلطة بشكل أكثر وضوحا فيما بين الشركاء الوطنيين والبرنامج الإنمائي وغيره من المنظمات.

١٢٣ - وأشار المدير إلى التحسينات التشغيلية التي يجري تنفيذها بالفعل والتي تتماشى مع توصيات الفريق، وتشمل زيادة نطاق وحجم المعلومات المنشورة على مواقع الإنترنت التابعة للبرنامج الإنمائي، وتحسين نظام أطلس للسماح برصد أسهل للطريقة التي تُوجه بها الموارد والجهة التي تقوم بالتوجيه. وحث الدول الأعضاء على أن تحيط علما بتلك التحسينات، مؤكدا لها أن الإدارة أخذت توصيات الفريق بجدية بالغة، ورحّب بجميع الأفكار المكتسبة من الاستعراض لتعزيز الأداء في المستقبل.

١٢٤ - وقدم رئيس الفريق لمحة موجزة عن التحقيق، بما في ذلك نطاقه وسيره ونتائجه. وأكد لجميع الحاضرين أن الفريق بذل قصارى جهده للوفاء باختصاصاته على نحو يتسم بالموضوعية والاستقلالية والمهنية. وأعرب عن شكره للبرنامج الإنمائي والأمم المتحدة لتعاونهما، وأشار إلى المساعدة المقدمة من الولايات المتحدة في توفير البيانات. وأكد أن أحدا لم يسع للتأثير على الفريق خلال العملية.

١٢٥ - وذكر أن العملية انطوت على استعراض عدد كبير من الوثائق، وتحليل الأدلة التي جُمعت من مصادر مختلفة، وإجراء أكثر من ٧٠ مقابلة مع موظفين حاليين وسابقين في البرنامج الإنمائي، والأمم المتحدة ومنظمات أخرى. وأقرّ بأن الفريق لم يتمكن من الاتصال بالمسؤولين الحكوميين في بيونغ يانغ، أو الوصول إلى مصرف التجارة الخارجية الذي استخدمه مكتب البرنامج الإنمائي في بيونغ يانغ، أو الاتصال بالموظفين الوطنيين.

١٢٦ - وحثّ رئيس الفريق على قراءة التقرير كله بدلا من قراءة مقاطع منه يمكن أن تُفهم في غير سياقها. وذكر أن التقرير انتهى إلى أن البرنامج الإنمائي، خلال الفترة قيد الاستعراض، قد صرف مبلغ ٢٣,٨ مليون دولار في ما يتصل بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، منها مبلغ ١٦,٩ مليون دولار صرف باسمه و ٦,٩ مليون دولار باسم كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة. وقال إن المكاتب القطرية وغيرها من منظمات الأمم المتحدة

صرفت أموالا إضافية تبلغ نحو ١٤,٦ مليون دولار باسم البرنامج، صُرف منها مبلغ ٧,٤ مليون دولار وجرى التحقق منه في الفترة بين كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ وآذار/مارس ٢٠٠٨. وصُرف مبلغ ٧,٢ مليون دولار تقريبا لكن الفريق لم يتحقق منه في الفترة من ١٩٩٩ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، وهي الفترة التي سبقت تنفيذ نظام أطلس وستكشف أن التحقق منها باهظ التكلفة. وأشار الرئيس إلى أن الفريق قرر، بناء على مشورة مهنية، الإشارة في التقرير إلى مبلغ يتراوح بين ٢,٣ مليون دولار وأكثر من ٧ ملايين دولار، استجابة لرقم ٧,٢ مليون دولار الذي قدمه البرنامج الإنمائي لكن الفريق لم يتمكن من التحقق منه.

١٢٧ - وذكر، نقلاً عن التقرير، أن الاستعراض خلص إلى أن معظم البرنامج القطري، ولا سيما المشاريع الأكبر والأكثر تعقيدا وذات المخاطر الأعلى، قد جرت إدارتها ورصدها وتقييمها أساسا وفقا لمتطلبات البرنامج الإنمائي. وأضاف أن الفريق استعرض بكل دقة ١٠٦ مشاريع.

١٢٨ - وأشار إلى أن الفريق وجد بعض أوجه القصور في إدارة بعض المشاريع من النوع الذي يمكن للمرء أن يجده في الكثير من المصارف أو المؤسسات الإنمائية الأخرى، مضيفاً بأن الرصد المستمر والرقابة الفعالة يمكن أن يعالجا هذه المسائل.

١٢٩ - وذكر أن الفريق خلص إلى أن الادعاء بعدم إجراء زيارات ميدانية لم يكن صحيحا. وتطرق لمزاعم بالاستخدام المزدوج للمعدات، فذكر أن الفريق عين هذا بوصفه مسألة حساسة بالنسبة لمنظومة الأمم المتحدة بأسرها.

١٣٠ - قدّم أيضا استعراضا أجراه الفريق لمزاعم أحد المبلِّغين عن مخالفات في عمليات البرنامج الإنمائي في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وعن انتقام البرنامج منه. وذكر أنه استعرض قضية المبلّغ شخصيا. وخلص إلى أن البرنامج الإنمائي لم ينتقم من المبلِّغ لإثارته بعض الشواغل المشروعة التي خوّلته الحماية من الانتقام. وذكر أن المبلِّغ ''خدع'' بعثة دائمة كان قد أبلغها بشواغله.

١٣١ - وأخيرا، أعرب عن ارتياح الفريق لنتائج الاستعراض. وشجع جميع الأطراف على العمل سويا لتحسين فعالية المنظمة.

١٣٢ - وأعربت الوفود عن شكرها للفريق للعرض الذي قدمه وعما أبداه من تفان ومثابرة في إعداد ما أشاد به الكثيرون بوصفه تقريرا شاملا وتحليليا. ورحب الكثيرون بالفرصة التي أتيحت لمناقشة النتائج بطريقة صريحة وشفافة.

١٣٣ - ولاحظ الكثير من الوفود أن الفريق وجد ألاّ أساس من الصحة للمزاعم التي دفعت إلى إجراء الاستعراض. وأشارت هذه الوفود إلى أن الفريق خلص إلى أن البرنامج الإنمائي عمل، على وجه العموم، وفقا للقواعد والإجراءات السارية. ولاحظ الكثيرون أن خصائص أنشطة البرنامج الإنمائي التي تتحدث عنها وسائط الإعلام تبدو سلبية بلا مبرر في ضوء النتائج التي خلص إليها التقرير، التي تتفق مع النتائج التي توصلت إليها أطراف أخرى في تحقيقات سابقة. وأعرب البعض عن أمله في إمكانية إصلاح أي ضرر لحق بمصداقية البرنامج الإنمائي وسمعته نتيجة لتلك المزاعم. وأعلن الكثيرون أن الموضوع قد استعرض الآن بشكل مستفيض، وحثوا على وضع حدّ له.

١٣٤ - ودعت الوفود البرنامج الإنمائي إلى الالتزام بولايته المتمثلة في تقديم المساعدة الإنمائية ومقاومة أي تسييس لأنشطته، وأكدت في هذا الصدد انطباعها بأن دوافع سياسية كانت وراء تلك المزاعم. وشددت على أنه يُخشى أن يسبّب تسييس الأنشطة الإنمائية عواقب وخيمة بالنسبة لملايين الفقراء حول العالم الذين يعوّلون على الدعم المحايد الفعال الذي يقدمه البرنامج الإنمائي.

١٣٥ - وأعرب بعض الوفود عن أسفه لمستوى الموارد التي أُنفقت في متابعة المزاعم بعد الانتهاء من مراجعة الحسابات التي يقوم بها مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة - وهي موارد أكد الكثيرون أنه كان بالإمكان تكريسها، لولا ذلك، لأنشطة البرنامج، أو لتعزيز عمليات البرنامج الإنمائي. وطلب البعض إجراء حساب للتكلفة التي تكبدها التحقيق.

١٣٦ - وشددت عدة وفود على أنه ينبغي ألاّ تشكل هذه الحالة سابقةً، وعلى وجوب التشدد في تجنب تعطيل البرامج القطرية. وأكدوا أن أفضل المحافل لاتخاذ قرارات من هذا القبيل هي الهيئات الحكومية الدولية.

١٣٧ - وأعرب الكثير من الوفود عن تأييده لاستئناف أنشطة البرنامج الإنمائي في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على أساس يقبله الطرفان، مشيرا إلى الاحتياجات العاجلة للسكان المحليين والمساهمات الهامة التي قدمها البرنامج الإنمائي في تلبيتها. وأكدت هذه الوفود أن المزاعم حولت الانتباه عن دعم توطيد القدرات والمساعدة الإنمائية التي يقدمها البرنامج الإنمائي. ونوه البعض بالموقف الفريد للبرنامج الإنمائي، الذي يدعم الحكومة في صياغة سياسات فعالة لمجابهة التحديات الإنمائية المزمنة التي تواجه البلد.

١٣٨ - وأشار أحد الوفود إلى أن المساعدة الإنمائية المقدمة إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تضاءلت بسبب المساعدة المقدمة إلى بلدان أخرى مماثلة في حجمها وسكانها، وأن خبرة البرنامج الإنمائي في منع حدوث الأزمات والإنعاش ستكون تدخلا موضع ترحيب

في بلد عرضة للتأثر بالكوارث الطبيعية. وألمح الوفد إلى أنه يمكن أن تشمل عمليات البرنامج الإنمائي المقبلة تعيين مدير قطري أو منسق مقيم يعمل أيضا بمثابة منسق للشؤون الإنسانية.

١٣٩ - وأخذ ممثل لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الكلمة بصفته ممثلا لدولة معنية، فأشار إلى أن التقارير المقدمة من مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة، ولجنة فرعية لمجلس الشيوخ في الولايات المتحدة، وفريق الاستعراض الخارجي المستقل للتحقيقات، وجدت كلها أن المزاعم لا أساس لها من الصحة. وأكد أن المسائل الأساسية التي أثارت بعض المزاعم، بما في ذلك مدفوعات بالعملة الصعبة وتعيين موظفين وطنيين، كان يمكن حلها من خلال المشاورات وليس من خلال ما أسماه إجراء انفراديا. وحث البرنامجَ الإنمائي على الاحتفاظ بكامل الموضوعية والنزاهة في عملياته واحترام سيادة البلدان المستفيدة من البرنامج. ودعا المجلسَ التنفيذي إلى استعراض الحالة استعراضا محايدا والتوصل إلى قرار عادل وموضوعي. وتعهد بأن تواصل حكومته تعاونها.

١٤٠ - وأثنت الوفود على التوصيات الواردة في التقرير المتعلقة بتحسين المساءلة والشفافية والرقابة. وشجعت البرنامج الإنمائي على التحرك بسرعة لتنفيذها، مشيرة إلى أن الفريق وجد بعض الحالات لا تتفق مع القواعد ذات الصلة بالإجراءات المالية وإجراءات الشراء. وبينما أقر بعض الوفود بتفرد وصعوبة بيئة العمل في البلد، أشار إلى أن الممارسات الإدارية للبرنامج الإنمائي لم تكن قوية بما فيه الكفاية في مواجهة التحديات. واقترح بعض الوفود أن يدرس البرنامج الإنمائي الممارسات الإدارية التي يستخدمها غيره من شركاء التنمية الدوليين في البلد قبل تغيير الإجراءات الخاصة به.

١٤١ - وأعربت الوفود عن قلقها إزاء ما توصل إليه الفريق من نتائج تتعلق بحالات سوء الإدارة، ولا سيما في ما يتصل بمزاعم عن أوراق نقدية مزيفة والاستخدام المزدوج للتكنولوجيا. وشجعت البرنامجَ الإنمائي على تحسين الشفافية والمساءلة والرقابة، ورحب بعضها بالتدابير التي يجرى تنفيذها بالفعل في هذا الصدد، من قبيل إدخال تحسينات على إجراءات المراجعة الداخلية للحسابات.

١٤٢ - وأشار الكثير من الوفود إلى أنه يمكن تطبيق توصيات الفريق على نطاق واسع فيما يتعلق بالمنظمة ككل، ولا سيما في البيئات التي تشكل تحديا. وأشار كثيرون إلى أن الحاجة تصبح أشد ما تكون إلى البرنامج الإنمائي في مثل هذه البيئات الصعبة حول أنحاء العالم، ودعوا المنظمة إلى اعتماد توصيات لتحسين فعالية المنظمة. وطلبوا إلى البرنامج الإنمائي أن يقدم تقارير إلى المجلس التنفيذي عن التقدم المحرز في التنفيذ.

١٤٣ - وأكد بعض الوفود أن المسائل التي أدت إلى إجراء التحقيق كان يمكن حلها بطريقة أقل إزعاجا. ودعوا البرنامج الإنمائي والدول الأعضاء إلى ممارسة ضبط النفس في التعامل مع المعلومات السرية.

١٤٤ - وحثت الوفود أيضا البرنامج الإنمائي على توخي الحرص في الحفاظ على العلاقات مع البلدان التي يعمل فيها، واحترام وجهات نظر البلدان المستفيدة من البرنامج في مشاوراته وفي تنفيذه للبرامج القطرية.

١٤٥ - وأعرب أحد الوفود، في ترحيبه بالتقرير، عن قلقه إزاء بعض النتائج الواردة فيه بشأن أوجه القصور في الإدارة وانعدام الشفافية والرقابة على الأنشطة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ولاحظ ذلك الوفد أن التقرير أكد أن بعض المبالغ قد دفعت في شكل ''شيكات نقدية''، وأن الفريق لم يتمكن من التحقق من هوية بعض الجهات القابضة في ٧٤ في المائة من الحالات. ولاحظ الوفد أيضا أن الفريق لم يتمكن من البت في عدم حدوث انحرافات. وأعرب الوفد عن قلقه إزاء اتساع نطاق الأموال التي لا يمكن التحقق منها والتي يُزعم أن البرنامج الإنمائي حوّلها أو أنها حُوّلت باسمه. واستشهد الوفد بالنتيجة التي تفيد بأن البرنامج الإنمائي لم يضبط ممارساته الإدارية على نحو كاف لمعالجة الخصائص التي تنفرد بها بيئة العمل المحلية، بما في ذلك لضمان عدم إساءة استخدام المسؤولين الحكوميين للحسابات وعدم استخدامهم للأوراق النقدية المزورة. وأوضح الوفد أنه برغم أن الفريق لم يجد أي دليل على الانتقام من الشخص الذي أبلغ في الأصل عن تلك المزاعم، فإن الفريق خلص إلى أنه كان محقا في إثارة القضايا المتعلقة بالممارسات الجارية في المكتب. ورحب الوفد بالتوصية التي تنص على إتاحة مراجعة الحسابات الداخلية للدول الأعضاء، وتعهد بأن يتابع مع البرنامج الإنمائي تنفيذ تلك التوصية وغيرها من الإصلاحات الموصى بها. ودعا الوفد البرنامج الإنمائي، بوصفه الوكالة الرائدة للاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة، إلى إرساء المعايير في الإدارة وقواعد السلوك والشفافية والمساءلة.

١٤٦ - وعقب اعتماد المقررات ومناقشة خطة العمل المؤقتة للدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي، تحدث الكثير من الوفود لتكرر دعوتها للبرنامج الإنمائي بإعادة التواصل مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ضوء جلسات الإحاطة التي عُقدت خلال الدورة. ووافق المجلس على إدراج مشاورة غير رسمية بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٨.

١٤٧ - وبناء على طلب الوفود المعنية أثناء الإحاطة، ترد في مرفق هذا التقرير البيانات التي أدلى بها وفد أنتيغوا وبربودا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين المتعلقة بهذا الموضوع.

صندوق الأمم المتحدة للسكان

١٤٨ - عقد صندوق الأمم المتحدة للسكان مناسبة خاصة (حلقة نقاش) بشأن تجاوز الالتزامات لتحقيق الهدف ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية: دور صندوق الأمم المتحدة للسكان وشركائه. وتضمن المشاركون في حلقة النقاش وزير الصحة الإثيوبي، والممثل الدائم للدانمرك؛ والمدير العام للصحة في كوت ديفوار؛ والمدير العام المساعد لمنظمة الصحة العالمية؛ وطبيب جراح أخصائي في مرض الناسور؛ والمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

١٤٩ - ونظّم أيضا صندوق الأمم المتحدة للسكان: (أ) إحاطة غير رسمية بشأن أمن سلع الصحة الإنجابية؛ و (ب) حلقة نقاش بشأن الاستجابة الإنسانية تركز على التحديات والفرص المتعلقة بإعادة إنشاء خدمات صحة الأم والصحة الإنجابية أثناء حالات الانتعاش والتحول.

المرفق

البيانات التي أدلى بها وفد أنتيغوا وبربودا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين في جلسة الإحاطة بشأن التقرير المتصل بالاستعراض الخارجي المستقل للتحقيقات المتعلقة بعمليات البرنامج الإنمائي في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

الثلاثاء، ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٨

١٥٠ - السيد الرئيس، يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وتود المجموعة الإعراب عن شكرها لفريق الخبراء الموقر للإحاطة التي قدمها بشأن التقرير وما خلص إليه من نتائج. وتتيح الإحاطة، بالإضافة إلى حضور أعضاء فريق التحقيق هنا أمام المجلس التنفيذي، الفرصة لمناقشة نتائج التقرير بطريقة صريحة وشفافة. وفي الوقت ذاته، يسلّم الفريق العامل بأن طبيعة العمليات التي يقوم بها البرنامج الإنمائي تقتضي اتخاذ بعض التدابير المتسمة بالحصافة والسرية إذا ما أرادت المنظمة أن تكون قادرة على الاضطلاع بولايتها الإنمائية الأساسية بأكبر قدر ممكن من الفعالية، كي تتمكن من الوصول إلى من هم في أمسّ الحاجة إلى المساعدة الإنمائية.

١٥١ - ويسرنا أن نلاحظ أن النتائج التي توصل إليها فريق التحقيق تبين أن المزاعم المقدمة لا أساس لها من الصحة، وهذا ما يدفع إلى الاعتقاد كذلك بأنها كانت مزاعم ذات دوافع سياسية. وقد أعربت المجموعة، بشأن هذه المسألة خلال دورات سابقة للمجلس التنفيذي، رسمية وغير رسمية، عن قلقها إزاء تسييس البرامج القطرية التي يضطلع بها البرنامج الإنمائي، والتي توفر مساعدة إنمائية حيوية للملايين من الناس. وما زلنا نشعر بالقلق إزاء هذا الأمر، إذ نرى أن هذه المزاعم والشكوك تحول الاهتمام عن أعمال البرنامج الإنمائي، وتعرقل قدرة المنظمة على تقديم المساعدة الإنمائية لمن يحتاجها.

١٥٢ - السيد الرئيس، لقد صرف التحقيقُ البرنامجَ الإنمائي عن التركيز في تقديم المساعدة الإنمائية الحيوية ودعم بناء القدرات لشعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية منذ تعليق البرنامج المشترك بين البرنامج الإنمائي وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في عام ٢٠٠٧. وتعتقد المجموعة أن الطريق أضحى ممهدا الآن، مع الانتهاء من التحقيق ونشر نتائجه، كي يستأنف البرنامج الإنمائي عملياته في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ويركز اهتمامه مرة أخرى على تقديم المساعدة الإنمائية وبناء القدرات من أجل القضاء على الفقر، وفقا لولايته.

١٥٣ - وترى المجموعة، بعد نظرها في التقرير، أنه أزال الشكوك والظنون المحيطة بعمليات البرنامج الإنمائي وأنشطته على الصعيد القطري في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ولذلك تدعو المجموعة إلى الاستئناف الفوري للبرنامج المشترك بين البرنامج الإنمائي وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

١٥٤ - ومن المؤسف أن البرنامج الإنمائي اضطر إلى إهدار وقت ثمين وموارد قيّمة، بما في ذلك الموارد المالية التي كان يمكن أن تُخصص، لولا ذلك، للبرمجة، من أجل تبرئة المنظمة من المزاعم، مثل تلك التي أدت إلى إجراء التحقيق، حتى بعد الانتهاء من مراجعة الحسابات التي قام بها مجلس مراجعي الحسابات الخارجيين التابع للأمم المتحدة في أيار/مايو عام ٢٠٠٧.

١٥٥ - السيد الرئيس، إن مجموعة الـ ٧٧ والصين تدرك تماما أهمية المساءلة والرقابة في ما يتصل بأنشطة البرنامج الإنمائي والحاجة إلى ضمانات الدول الأعضاء بأن تظل الأنشطة التنفيذية للبرنامج الإنمائي خاضعة للمساءلة الكاملة. وفي الوقت نفسه، وسعيا لتحقيق المساءلة، يجب الحرص على صون العلاقة بين المنظمة والبلدان التي تعمل فيها، وضمان احترام وجهات نظر البلدان المستفيدة من البرنامج فيما يتعلق بتنفيذ البرامج القطرية، بحيث يمكن أن يستفيد الفقراء والفئات الأكثر ضعفا في جميع الأوقات من المساعدة الإنمائية التي تمس الحاجة إليها، وأن يُسمَح للمنظمة بأن تركز على مهمتها الإنمائية الأساسية المتمثلة في التخفيف من حدة الفقر.

١٥٦ - وفي الختام، سيدي الرئيس، ترى مجموعة الـ ٧٧ والصين أن التحقيقات التي تقوم على ادعاءات ذات دوافع سياسية، وتعليق البرامج القطرية بسبب تلك الادعاءات، ينبغي ألا تشكل سابقة، وأنه ينبغي العمل بقوة على ألاّ تتعطل البرامج القطرية.

١٥٧ - وأخيرا، سيدي الرئيس، تود مجموعة الـ ٧٧ والصين أن تستمع من أعضاء الفريق إلى بيان مفصل عن تكلفة هذا التحقيق من حيث الموارد المالية، والموارد البشرية، والوقت، فضلا عن تكلفة الفرصة البديلة من حيث الكيفية التي كان يمكن بها، لولا ذلك، إنفاق هذه الموارد فيما يتصل مباشرةً ببرمجة التنمية والقضاء على الفقر، والأثر الناجم عن تعطيل البرنامج القطري على أرض الواقع. وشكرا لكم، سيادة الرئيس.

الجمعة، ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٨

١٥٨ - السيد الرئيس، يسُرُّنا التعديل الذي أدُخل على خطة العمل المتعلقة باجتماع المجلس التنفيذي في أيلول/سبتمبر، الذي اعتمده المجلس للتّو.

١٥٩ - السيد الرئيس، لقد أجرينا يوم الثلاثاء مناقشة جد مفيدة وغنية بالمعلومات أثناء جلسة الإحاطة بشأن التقرير المتعلق بالاستعراض الخارجي المستقل للتحقيقات المتصلة بعمليات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وخلال تلك المناقشة، أعرب الكثير من الدول الأعضاء عن رغبتهم القوية في رؤية البرنامج الإنمائي يتواصل من جديد مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بهدف استئناف البرنامج القطري على أساس الاتفاق المتبادل.

١٦٠ - واستنادا إلى ذلك، كنا، نحن الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧، سنرحب بقرار يتخذه المجلس التنفيذي، يطلب فيه إلى مدير البرنامج الإنمائي إجراء مناقشات بهدف استئناف البرنامج القطري، بالاقتران أيضا بإمكانية تقديم تقرير إلى المجلس التنفيذي بهذا الشأن مشفوعا بمقترحات خلال الدورة العادية الأولى، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. بيد أنه إقرارا بالحاجة إلى المرونة بشأن هذا الموضوع، وبدلا من اتخاذ مقرر في الدورة الحالية للمجلس، تتطلع مجموعة الـ ٧٧ إلى اتخاذ مقرر بشأن هذه المسألة، وتتوقع تماما اتخاذه، في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٨، بعد إجراء مشاورات غير رسمية. ونتطلع إلى أن يطلعنا مدير البرنامج على التدابير الرئيسية المتخذة في هذا الصدد. ولا يمكن أن نسمح بعد الآن بالمزيد من التأخير في هذا الموضوع؛ إذ تقع على عاتق المجلس التنفيذي مسؤولية ضمان إحراز تقدم بشأن هذه المسألة بطريقة يتفق عليها الطرفان.

١٦١ - السيد الرئيس، تود المجموعة أيضا أن تطلب أيضا التفضل بإدراج موجز في التقرير الرسمي عن هذا الاجتماع للمجلس التنفيذي يعكس عمق المناقشة التي جرت خلال جلسة الإحاطة المعقودة يوم الثلاثاء.

١٦٢ - واسمحوا لي أخيرا، سيادة الرئيس، بانتهاز هذه الفرصة، لأعرب باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، عن شكرنا، سيدي، للطريقة التي ترأستم بها هذه الدورة، ولِسعَةِ صدركم وتفهمكم. ونعرب أيضا عن شكرنا لنّوابكم على عملهم الشاق. ونتطلع إلى رؤيتكم مرة أخرى في نيويورك. وشكرا لكم.

الجزء الثالث

تقرير الدورة العادية الثانية

المعقودة في مقر الأمم المتحدة بنيويورك في الفترة من ٨ إلى ١٢ أيلول/سبتمبر وفي ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨

أولا – المسائل التنظيمية

١ – عقد المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان دورته العادية الثانية لعام ٢٠٠٨ في مقر الأمم المتحدة، نيويورك، في الفترة من ٨ إلى ١٢ أيلول/سبتمبر و في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨.

٢ – وأقر المجلس التنفيذي جدول الأعمال وخطة العمل للدورة (DP/2008/L.3)، وتقرير الدورة السنوية لعام ٢٠٠٨ (DP/2008/37).

٣ – ووافق المجلس التنفيذي على الجدول الزمني التالي لدوراته في عام ٢٠٠٩:

الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٩:	١٩ إلى ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩
الدورة السنوية لعام ٢٠٠٩:	٢٦ أيار/مايو إلى ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ (نيويورك)
الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٩:	٨ إلى ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩

٤ – ترد القرارات التي اعتمدها المجلس التنفيذي في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٨ في الوثيقة DP/2008/38، التي يمكن الاطلاع عليها في الموقع التالي على الشبكة العالمية: www.undp.org/execbrd.

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

ثانيا – بيان المديرة التنفيذية والشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

٥ – استهلت المديرة التنفيذية بيانها بإبراز أن إحراز تقدم حقيقي لا يتطلب خطط استراتيجية فحسب، وإنما يتوقف على التعاون المفيد، وأن صندوق الأمم المتحدة للسكان ما كان ليحقق تقدما في السعي إلى أن يصبح منظمة تركز على العمل الميداني وموجهة نحو تحقيق النتائج بدون الدعم القوي والتوجيه من المجلس التنفيذي. وقدمت المديرة التنفيذية إلى المجلس معلومات مستكملة عن التطورات، بما في ذلك الحالة بخصوص إعادة تنظيم الصندوق. وأبرزت الأهمية المحورية لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في الوقت الذي يقوم فيه المجتمع الدولي بالتحضير للاجتماع الرفيع المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية المقرر عقده قريبا. وأكدت على الحاجة لسياسات تكون عادلة ومنصفة ويكون الإنسان محور اهتمامها. وأكدت على أن الهدف ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية، وهو تحسين الصحة النفاسية لن يتحقق ما لم تتوفر لجميع النساء خدمات الصحة الإنجابية، وبوجه

خاص فيما يتعلق بتنظيم الأسرة، وحضور عاملين صحيين مهرة أثناء الوضع والرعاية إثناء الولادة في الحالات الطارئة.

٦ - وفي معرض الحديث بالتفصيل عن المؤتمر الدولي السابع عشر المعني بمتلازمة نقص المناعة المكتسب، المعقود في المكسيك، شددت المديرة التنفيذية على الحاجة لتكثيف الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية على غرار ما تم بالنسبة للعلاج، فضلا عن تعزيز مكافحة الوصمة والتمييز. وأكدت على أهمية إقامة صلة بين التدخلات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية وتلك المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية. وأبرزت عمل الصندوق الجاري في ميادين أمن سلع الصحة الإنجابية؛ والحملة الرامية إلى القضاء على ناسور الولادة؛ والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ونهج البرمجة المراعي للاعتبارات الثقافية. ولاحظت أن النشرة الرئيسية للصندوق في عام ٢٠٠٨ ''حالة سكان العالم'' ستركز على الثقافة الجنسانية، وحقوق الإنسان (سيصدر التقرير في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر). وقدمت نوبوكو هورييه، المديرة الجديدة للمكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ، ملاحظة أن السيدة هورييه تعمل بالصندوق منذ عام ١٩٨٧.

٧ - وأفادت المديرة التنفيذية بأنه، وفقا لطلب المجلس التنفيذي، تم تجميع البيانات الأساسية وتحديد الأهداف لكل المؤشرات للخطة الاستراتيجية للصندوق ٢٠٠٨-٢٠١١. وقدمت بند جدول الأعمال المتعلق بالشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة وعرضت المقترح الرامي إلى تنقيح البند ١٤-٥ من النظام المالي للصندوق المتعلق بالإكراميات بصيغته الواردة في الوثائق المعروضة على المجلس (DP/FPA/2008/15 والتصويب DP/FPA/2008/15/Corr.1؛ و DP/FPA/2008/16). ولاحظت أن الصندوق، في أعقاب الاعتداء بالقنابل في مدينة الجزائر في عام ٢٠٠٧ والتهديدات التي لم يسبق لها مثيل والسائدة على النطاق العالمي، يقترح رفع الحد الأقصى السنوي للإكراميات، وهو ٠٠٠ ٢٥ دولار. وأضافت أن هذا الإجراء سوف يمكن الصندوق من تحقيق المواءمة بينه وبين صناديق وبرامج الأمم المتحدة الأخرى. وقدمت للمجلس إحاطة بشأن مسائل وضع الميزانية على أساس النتائج، بما في ذلك العمل بخصوص تصنيفات التكاليف. والنص الكامل لبيان المديرة التنفيذية متاح على موقع الصندوق على الشبكة العالمية: http://www.unfpa.org/exbrd/2008/2008_Second.htm.

٨ - واختتمت المديرة التنفيذية بيانها بإعلام المجلس التنفيذي بأن الأمين العام أبلغها أنه مدد فترة خدمتها بسنتين. وقد استُقبل الإعلان بتصفيق حار من طرف أعضاء المجلس.

٩ - وقدمت الوفود تهانيها إلى المديرة التنفيذية على تمديد فترة خدمتها، وأعربت عن فائق تقديرها لقيادتها وحسن إدارتها للصندوق وعن الإعجاب بهما. وأكدت وفود عديدة على تأييدها للصندوق وثقتها في المديرة التنفيذية. وأثنت عدة وفود على تفاني موظفي الصندوق وأعربت عن إدراكها لكون الموظفين في الميدان كثيرا ما يعملون في ظروف صعبة. وأكدت الوفود على المساهمة الأساسية للصندوق في بلوغ هدف إتاحة خدمات الصحة الإنجابية للجميع، وهو ما يرمي إليه الهدف ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية. وشددت على الصلة بين حقوق الإنسان وتمكين المرأة والتنمية. ومع ملاحظة المناسبة المقبلة بخصوص الأهداف الإنمائية للألفية التي ستنظم على مستوى رفيع في الجمعية العامة، أشارت وفود إلى بطء التقدم حاليا بخصوص الهدف ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية ودعت إلى زيادة الاهتمام بخفض معدل الوفيات النفاسية - وهو مجال أنيط المجلس بدور مركزي فيه.

١٠ - وشددت بعض الوفود على دور الرجال والصبيان في تحقيق المساواة بين الجنسين والصحة الإنجابية. وأثني على عمل الصندوق فيما يتعلق بالنهج على نطاق القطاعات والتمويل الجماعي، وكذلك في مجال التثقيف الجنسي للشباب. ودعت الوفود إلى بذل مزيد من الجهود لتيسير الحصول على سلع الصحة الإنجابية ولسد الفجوة القائمة بخصوص الاحتياجات غير الملباة من وسائل منع الحمل. وتم إبراز أهمية الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية. وأشيد بعمل الصندوق في ميدان العنف الجنسي والعنف الجنساني ووضع منهاجية ''عدسة الثقافات''. وأعربت وفود عديدة عن التأييد للتنقيح المقترح من الصندوق للنظام المالي فيما يتعلق بالإكراميات.

١١ - وذكر وفد السويد أنه أجرى تقييماً لشركائه في إطار العلاقات المتعددة الأطراف وأن الصندوق جاء في مرتبة عالية من حيث الفعالية، وفيما يتعلق بميادين السياسات ذات الأولوية للسويد، مثل التعاون الإنمائي الدولي، والمساواة بين الجنسين، وحقوق الإنسان. وأعرب وفد اليابان عن الشكر للمديرة التنفيذية على المشاركة في مؤتمر طوكيو الدولي الرابع المعني بالتنمية الأفريقية. وأعلن وفد هولندا أنه سيزيد بأكثر من الضعف مساهمته في البرنامج العالمي للصندوق بشأن أمن سلع الصحة الإنجابية، وسيساهم بمبلغ خمسة ملايين يورو على فترة ثلاث سنوات في برنامج تعميم القدرة على الحصول على الرفالات الأنثوية. وأعلن وفد أستراليا أنه سيزيد أيضاً المساهمة التي يقدمها إلى الصندوق.

١٢ - شكرت المديرة التنفيذية رئيس المجلس التنفيذي وأعضاءه وبقية الحاضرين على التهاني الحارة التي أعربوا عنها بمناسبة تمديد ولايتها لفترة سنتين. وأعربت عن عميق التقدير لدعمهم ولإشادتهم بقيادتها وبصيرتها، وشكرتهم على الإقرار بتفاني موظفي الصندوق

والجهود الشاقة التي يبذلونها في عملهم. وشكرت السويد على الإبلاغ بأن الصندوق قد كان في مرتبة عالية في تقييم شركائها في إطار العلاقات المتعددة الأطراف. وأعربت عن الشكر لهولندا على مضاعفة دعمها لبرنامج أمن سلع الصحة الإنجابية والمساهمة الإضافية في تمويل برنامج الرفالات الأنثوية، وأعربت عن التقدير لقيام ذلك الوفد بإثارة القضية الهامة للتثقيف الجنسي للشباب. وشكرت أستراليا على إعلان زيادة في التمويل المقدم للصندوق؛ وأيرلندا على اتفاق التمويل المتعدد السنوات الذي عقدته. وشكرت سويسرا على دعم رؤيتها فيما يتعلق بتوخي نهج للبرمجة يراعي الثقافات؛ والدانمرك على تكريمها كحاملة مشعل في حملة المشعل والدعوة العالمية إلى العمل بشأن الهدف ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية.

١٣ - وكررت تأكيد الصندوق بقوة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، فضلا عن التعاون بين الشمال والجنوب. وأكدت للمجلس التنفيذي أن الشعبة التقنية للصندوق تعمل حاليا على إثبات أوجه الترابط بين الصحة الإنجابية والفقر. وأعربت عن موافقتها على أن العمل مع الرجال والصبيان عامل أساسي من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين وإمكانية حصول الجميع على خدمات الصحة الإنجابية. ولاحظت أن مجموعة ''الصحة - ٨'' (H8) تتعاون حاليا بخصوص هذين المجالين الحيويين من مجالات العمل. وأعربت عن تقديرها لتعليقات أعضاء المجلس المؤيدة بشأن الإكراميات، والحاجة لتنقيح الأحكام ذات الصلة من النظام المالي والقواعد المالية. وفيما يتعلق بالعمل المضطلع به بشأن ممارسات تسيير الأعمال داخل منظومة الأمم المتحدة بقيادة اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، لاحظت أنه قد أُكمل وهو قيد الاستعراض من طرف الأمين العام. واختتمت بيانها بتوجيه الشكر إلى الرئيس وإلى المجلس التنفيذي على دعمهما لمهمة وعمل الصندوق.

١٤ - واعتمد المجلس التنفيذي القرار ٢٠٠٨/٢٦: تنقيح النظام المالي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

ثالثا - البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة

١٥ - قدمت نائبة المديرة التنفيذية (البرنامج) سبعة مشاريع جديدة لوثائق برامج قطرية لأنغولا، وتيمور - ليشتي، وفترويلا، وكوت ديفوار، وكينيا، وموريتانيا، وهايتي، والتمديد الثالث لفترة سنة لبرنامج لبنان القطري. ولاحظت أن البرامج قد وضعت من خلال عملية إشراكية ساهمت فيها الحكومة المعنية بكل مشروع قيد النظر وأصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين الآخرين ومن بينهم كيانات المجتمع المدني. وقدم مديرو المكتب الإقليمي لأفريقيا، والمكتب الإقليمي للدول العربية، والمكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي،

والموظف المسؤول عن المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ تفاصيل متعلقة بالبرامج المحددة في منطقة كل منهم.

١٦ - وفي أثناء المناقشة، أعرب المسؤولون عن البرامج القطرية عن الامتنان للصندوق على مشاركته وتعاونه الممتازين، وأكدوا على التزامهم بطرق قضايا مثل وفيات الأم والطفل؛ وإمكانية الحصول على خدمات الصحة الإنجابية، بما في ذلك الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية، وتحقيق أمن سلع الصحة الإنجابية؛ والمساواة بين الجنسين. وأبرزت الوفود العملية الإشراكية التي استعملت لإعداد وثائق البرامج القطرية والتي أشركت في إطارها السلطات الوطنية والمنظمات غير الحكومية، بما فيها المنظمات ذات الطابع العقائدي، وشركاء آخرون في التنمية. وشددت الوفود على الحاجة إلى تحسين إمكانية الحصول على المعلومات والخدمات المتعلقة برعاية الصحة الإنجابية، إلى كفالة أن يشمل ذلك الفئات المهمشة. وشجعت على تركيز مزيد من الاهتمام على خفض معدلات الوفيات النفاسية، وتحقيق أمن سلع الصحة الإنجابية، وتنظيم الأسرة، والرعاية أثناء الولادة في حالات الطوارئ، والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية، والتصدي إلى العنف الجنساني. ولاحظت الوفود أيضا الحاجة إلى طرق احتياجات الشباب، بمن فيهم الشباب خارج المدارس، من خدمات الصحة الجنسية والإنجابية. ولاحظ أحد الوفود الحاجة إلى تثقيف جنسي مناسب لمختلف الفئات العمرية وإلى زيادة إشراك الأبوين في ذلك. ورحب أحد الوفود، مع الإشارة إلى برنامجه القطري، بإقامة علاقات ترابط بين الجهود الإنمائية وآليات التأهب للكوارث والاستجابة لها.

١٧ - وأعربت وفود عن التقدير لتركيز الصندوق على بناء القدرة الوطنية. واستفسرت عن الشراكات القائمة في ميدان العنف الجنساني. ولاحظ أحد الوفود أنه ينبغي للصندوق، في ضوء الانقلاب الحديث في موريتانيا، أن ينظر في تنقيح مشروع البرنامج القطري لمواءمته مع الظروف الجديدة. وفي معرض تناول الحالة السياسية الراهنة بمزيد من التفصيل، شدد الوفد الموريتاني على التزام بلده بالديمقراطية وسياسة الحكم الجيد. وهنأت الوفود المديرة التنفيذية على تمديد ولايتها لفترة سنتين وأكدت على ثقتها في قيادتها. وأكدت تلك الوفود للمديرة التنفيذية دعمها الكامل.

١٨ - أعربت نائبة المديرة التنفيذية للصندوق (البرنامج) وكل من المديرين الإقليميين والموظف المسؤول عن التقدير للتوجيه الذي يقدمه أعضاء المجلس التنفيذي، ولاحظوا أن التعليقات سيجرى إبلاغها للبلدان المعنية لكي تؤخذ في الحسبان لدى وضع الصيغة النهائية للبرامج القطرية. وأكدوا للمجلس أن الصندوق يضطلع بالبرمجة في سياق الأطر الوطنية وتخطيط التنمية الوطنية وأولوياتها. وقد صممت البرامج المدعومة من الصندوق على نحو

يجعلها تستجيب لاحتياجات السكان، بمن فيهم الفئات السكانية الأكثر حرمانا. ويوجد أيضا تركيز واضح على الملكية والقيادة الوطنيتين وعلى بناء القدرات. ويضطلع الصندوق بعمله في إطار شراكة وثيقة مع الحكومات، والمنظمات غير الحكومية والشركاء الآخرين في التنمية. ويمثل تعزيز صحة القوى العاملة ميدانا هاما يجرى حاليا تنسيق العمل فيه مع منظمة الصحة العالمية. وفي ميداني التثقيف الجنسي في المدارس وخارج المدارس، يجرى تنسيق الجهود مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة وشركاء آخرين. وبنفس الصورة، يتعاون الصندوق مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وشركاء آخرين في طرق مشكلة العنف الجنساني.

١٩ - ووفقا للقرار ٣٦/٢٠٠٦، وافق المجلس التنفيذي على البرامج القطرية لبنن، وجمهورية الكونغو، والسودان، والنيجر، ونيجيريا التي نوقشت واستعرضت سابقا في أثناء الدورة السنوية لعام ٢٠٠٨. ووافق المجلس على تمديد فترة برنامج لبنان. وبالإضافة إلى ذلك أحاط المجلس علما بوثائق المشاريع القطرية لأنغولا، وتيمور - ليشتي، وفنزويلا، وكوت ديفوار، وكينيا، وهايتي، وموريتانيا، والتعليقات عليها التي ستحال إلى البلدان المعنية لتؤخذ في الحسبان عند وضع الصيغة النهائية للبرامج. ووفقا لما ينص عليه القرار ٣٦/٢٠٠٦، ستنشر الصيغة النهائية للبرامج على الشبكة العالمية في غضون ستة أسابيع بعد مناقشتها، وستجرى الموافقة عليها في الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي.

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

رابعا - بيان مدير البرنامج

٢٠ - قدم المدير تعازيه إلى أسر موظفي الأمم المتحدة السبعة، بمن فيهم خمسة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذين لقوا مصرعهم مؤخراً في حادث تحطم طائرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٢١ - وقيم مدير البرنامج حالة تباطؤ الاقتصاد العالمي التي سببتها الأزمة المالية في البلدان المتقدمة النمو. ولاحظ أنه في حين تشهد معظم البلدان النامية انخفاضا في الصادرات وزيادة في أسعار السلع الأساسية التي تجاوزتها الزيادة الهائلة في أسعار النفط والأغذية، فقد أدى النمو القوي في أسواق بلدان نامية معينة في آسيا إلى احتواء التباطؤ إلى حد ما. وحتى تلك الأسواق تشهد، مع ذلك، ضغوطا تضخمية غير مسبوقة. ودعا إلى استجابة حاسمة ومنسقة من جانب البرنامج الإنمائي والمجتمع الدولي بغية حفز الاقتصاد دون زيادة التضخم.

٢٢ - وأحاط مدير البرنامج علما بالمبادرات العديدة المعلن عنها مؤخرا استجابة للأزمة الاقتصادية العالمية، فأكد أنه على الرغم من الزيادة الظاهرية في المعونة المقدمة إلى البلدان

النامية، فقد انخفض التمويل في حقيقة الأمر وأشار إلى فشل أحدث جولات محادثات الدوحة التجارية بوصفه حافزا إضافيا للاقتصاد العالمي لتوحيد قواه في مكافحة الفقر ومعالجة حالات التفاوت في النمو والتنمية.

٢٣ - ولاحظ مدير البرنامج أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يتسم بالقوة المالية، مشيرا إلى الزيادة الاسمية في التبرعات (موارد أساسية وغير أساسية) التي بلغت ٥,٢ بلايين دولار. ومع ذلك، أعرب عن قلقه إذ أن نسبة الموارد العادية إلى الموارد الأخرى كانت ١ إلى ٤. وشجع الدول الأعضاء على زيادة مستويات التمويل وقابليته للتنبؤ.

٢٤ - ووصف مدير البرنامج تدابير لتحسين الشفافية في برامج وعمليات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بما في ذلك زيادة نطاق المعلومات المتاحة على مواقع المكاتب القطرية للبرنامج على شبكة الإنترنت. وتحدث عن الجهود المبذولة لتوسيع إمكانية الحصول على وثائق المراجعة الداخلية للحسابات وفي نفس الوقت المحافظة على السرية وضمان الاستخدام السليم للمعلومات والكشف عنها. ويمكن الاطلاع على النص الكامل لبيان مدير البرنامج على الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي على العنوان www.undp.org/execbrd.

٢٥ - أقرت الوفود بالدور الحيوي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوصفه شريكا في التنمية على المستوى القطري. ووافق الكثيرون على تحليل مدير البرنامج لحالة الاقتصاد العالمي، ملاحظين أن تغير المناخ وأزمة الأغذية والطاقة شكلا تحديات للقدرة على تحقيق التنمية في كثير من البلدان وعززا الطابع الملح على تدخلات البرنامج. وشددوا على أهمية الملكية الوطنية والقيادة الوطنية بوصفهما مبدأين توجيهيين.

٢٦ - وأشارت الوفود إلى أن فشل أحدث جولة لمحادثات الدوحة التجارية، يجعل تولي البرنامج للقيادة على المستوى العالمي أكثر أهمية لآفاق التنمية في أشد البلدان فقرا. وأهابت عدة وفود بالمانحين وبالبلدان المستفيدة من البرنامج إلى تجديد التزامهم، بشكل ملموس وقابل للقياس، بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وحث البعض البرنامج الإنمائي على إيلاء اهتمام خاص بالبلدان الأقل نمواً، وأوصوا بالتركيز على أفريقيا على وجه الخصوص.

٢٧ - ورحب الكثير من الوفود بمرحلة تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١. وأكد البعض مجددا أن التخفيف من حدة الفقر ينبغي أن يظل الهدف النهائي لنهج التنمية البشرية الذي يطبقه البرنامج في جميع تدخلاته.

٢٨ - وأشادت الوفود بالتقدم المحرز صوب تحقيق الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة ككل. وأشار البعض إلى الردود الإيجابية الواردة من المستفيدين من البرامج التجريبية المنفذة في إطار ”توحيد الأداء“ وأعربوا عن تفاؤلهم بأن خطة عمل أكرا ستوفر المزيد من

الزخم للجهود المبذولة لتحقيق المواءمة. وأعرب آخرون عن موافقتهم على التدابير الرامية إلى تحسين المساءلة والشفافية والرقابة. أشادوا بالنطاق الواسع للمعلومات المتاحة على مواقع المكاتب القطرية للبرنامج على شبكة الإنترنت. ولاحظت عدة وفود أن المعلومات المالية قد أُبلغ عنها بطريقة أوضح وأكثر قابلية للفهم عما كانت عليه في السابق. وشدد البعض على أهمية تعزيز الثقة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من مؤسسات الأمم المتحدة.

٢٩ - وتحدث الكثير من المندوبين معربين عن تعازيهم للذين فقدوا أرواحهم في حادث تحطم الطائرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

خامسا - الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

٣٠ - قدم مدير البرنامج المعاون لمحة عامة عن الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة. وأكد أن مجموع الإيرادات لعام ٢٠٠٧ بلغ ٥,٦٣ بلايين دولار، مما يمثل زيادة قدرها ٨ في المائة بالقيمة الاسمية. إلا أنه أشار إلى أن الموارد العادية لا زالت تبدو ضئيلة مقارنة بالموارد الأخرى إذ أن النسبة المسجلة كانت ١ إلى ٤، وهو اتجاه يبعث على القلق ويضعف الجهود المبذولة لزيادة القابلية للتنبؤ بالتمويل بما يكفل استثمار ثابت في الاستراتيجيات الطويلة الأجل لتنمية القدرات. وأشار إلى أن إجمالي النفقات ظل مستقرا على مستوى ٤,٧٧ بلايين دولار، على الرغم من النفقات في إطار الموارد العادية قد زادت بنسبة ٧ في المائة.

٣١ - وتحدث مدير البرنامج المعاون عن الدور الحاسم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك إدارة الحجم المتنامي من الموارد نيابة عن مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى - ١,٩١ بليون دولار في عام ٢٠٠٧ (مرتفعة من مبلغ ١,٠٨ بليون دولار المسجل في عام ٢٠٠٦). ووصف خططا ترمي إلى أن يعتمد البرنامج المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بحلول عام ٢٠١٠، ما من شأنه أن يؤدي إلى مواءمة السياسات المحاسبية على نطاق منظومة الأمم المتحدة بأكملها وزيادة المساءلة والشفافية. ولفت الانتباه إلى العملية التجريبية التي ستستغرق أربع سنوات ابتداء من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ والتي سيقدم في إطارها البرنامج مساهمات مالية للتمويل الجماعي ولدعم الميزانيات القطاعية بناء على طلب البلد المتلقي. ووصف التدابير الرامية إلى مواءمة تصنيف التكاليف والميزنة القائمة على النتائج فيما بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة.

٣٢ - وطرح مدير البرنامج المعاون اقتراحا لتعديل النظام المالي بغية السماح بدفع الإكراميات بما يزيد على الحد المقرر حاليا في حالات طوارئ معينة، ووصف الاستجابات

الجديدة للإدارة للتحديات الناشئة في مجال الموارد البشرية والمتمثلة في تناقص أعداد الموظفين والتكافؤ بين الجنسين.

٣٣ - وأعربت الوفود عن القلق إزاء استمرار تسجيل نسبة ١ إلى ٤ فيما يتعلق بالموارد العادية إلى الموارد الأخرى، مشيرة إلى أن المناخ الحالي المتقلب للاقتصاد العالمي يستوجب قدرا أكبر من الاستقرار والقابلية للتنبؤ بالنسبة للموارد العادية. وأعربت عن دعمها لهدف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتمثل في تحقيق نسبة ١ إلى ٣. وحث الكثيرون البرنامج على خفض نفقات الدعم وناشدوا الدول الأعضاء زيادة دعم التمويل العادي للبرنامج.

٣٤ - وطلبت العديد من الوفود في تطرقها لاستجابات البرنامج لبيئة المعونة المتغيرة الحصول على المزيد من المعلومات بشأن اقتراحي التمويل الجماعي ودعم الميزانيات القطاعية. وأعرب البعض عن دعمهم لاقتراح البرنامج الداعي إلى توحيد عمليات دعم الميزانيات القطاعية أو التمويل الجماعي على الصعيد القطري. وأكد آخرون أن أي أساليب جديدة لتوفير المعونة ينبغي اعتمادها في إطار قرار تتخذه الجمعية العامة رهنا بمتطلبات الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل ثلاث سنوات.

٣٥ - واتخذ المجلس التنفيذي القرار ٢٦/٢٠٠٨ بشأن تنقيح النظام المالي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان؛ والقرار ٢٧/٢٠٠٨ بشأن الاستعراض السنوي للحالة المالية، ٢٠٠٧ (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)؛ والقرار ٢٨/٢٠٠٨ بشأن أنشطة مكتب خدمات المشتريات المشتركة بين الوكالات لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧؛ والقرار ٢٩/٢٠٠٨ بشأن دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تغيير بيئة المعونة على الصعيد القطري. وأحاط المجلس علما بالتقرير المتعلق بالمعلومات عن نفقات التعاون التقني في منظومة الأمم المتحدة ٢٠٠٧ (DP/2008/40) وإضافته (DP/2008/40/Add.1).

سادسا - التقييم

٣٦ - عرضت مديرة مكتب التقييم التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقييم إطار التعاون العالمي الثالث. وأوضحت أن التقييم قد قيّم أهمية الإطار وفعاليته وإمكانية استدامته، مشيرة إلى أن التقييم قد استنتج أنه في حين لا تزال هناك حاجة لهذا الإطار على الصعيد العالمي، فإن إسهامات الإطار لم تبلغ مستوى التوقعات. وكان من ضمن التوصيات التي سلطت عليها الضوء وضع تعاريف أكثر وضوحا للدور العالمي والتركيز الاستراتيجي للبرامج العالمية في المستقبل، مع كفالة نتائج أقوى وأُطر عمل للمساءلة؛ وتحسين استراتيجيات البرنامج وآليات الإنجاز؛ ومواءمة إدارة البرامج العالمية مع الممارسات المؤسسية الموحدة

الشركات؛ إقامة شراكات استراتيجية ومستدامة مع مؤسسات الأمم المتحدة وغيرها من مؤسسات التنمية.

٣٧ - وعرض نائب مدير مكتب السياسات الإنمائية التابع للبرنامج الإنمائي رد الإدارة، الذي سلم بالحاجة إلى تعزيز رصد البرامج وتقييمها على الصعيد العالمي وإدارتها على نحو أفضل لتحقيق النتائج المرجوة. ووصف أيضا تدابير ترمي إلى مواءمة البرنامج العالمي على نحو أوثق مع الخطة الاستراتيجية ٢٠٠٨-٢٠١١، ومع الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل ثلاث سنوات.

٣٨ - وأعربت الوفود عن دعمها لنتائج التقييم وحثت البرنامج على اعتماد التوصيات الناشئة عن التقييم.

٣٩ - وشجع أحد الوفود المجلس التنفيذي على مراعاة التعليقات السابقة بشأن إطار العمل، فضلا عن مناقشات الخطة الاستراتيجية ٢٠٠٨-٢٠١١، وأحدث استعراض من تلك التي تجرى للسياسات كل ثلاث سنوات. وشجع وفد آخر البرنامج على تعزيز المؤشرات، وصقل النتائج الوطنية والإقليمية في مجالات فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والمساواة بين الجنسين.

٤٠ - وعرضت المديرة تقييم دور وإسهام البرنامج في إدارة البيئة والطاقة لأغراض التنمية المستدامة. وسلطت الضوء على توصيات مفادها أن يقوم البرنامج بإعادة صياغة أولوياته الاستراتيجية استجابة للأولويات الوطنية للبلدان الشريكة؛ ومعالجة الثغرات في استجاباته للأولويات البيئية المحلية؛ وتعزيز حواره بشأن السياسات مع البلدان المستفيدة من عمله؛ إدماج البيئة والطاقة في مجالات العمل الأخرى؛ تعزيز قدرات المكاتب القطرية.

٤١ - وعرض مدير البرنامج المعاون رد الإدارة الذي وصف فيه التدابير التي يتخذها البرنامج من أجل تعزيز ثقافة الرصد والتقييم على نطاق المنظمة.

٤٢ - ورحبت الوفود بالتقييم وأشارت إلى أن أنشطة البنك الدولي في مجالي البيئة والطاقة قد جرى تقييمها على نحو متزامن. وأشادت بنتائج التقييم بوصفها أساسا لنهج قابل للتطبيق على الصعيد القطري، وشجعت البرنامج على تحسين تماسك سياساته وبرامجه وعلى السعي نحو تحقيق تقسيم أفضل للعمل فيما بين مؤسسات الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز. وشجعت البرنامج الإنمائي على تجنب تجزئة الهيكل الإنمائي، وتداخل وظائفه وإضعافه.

٤٣ - وحثت الوفود البرنامج على أن يصوغ سياساته بحيث تستجيب للأولويات الوطنية بدلا من الاستجابة إلى توافر التمويل، وعلى أن يساعد على تعزيز القدرات على الصعيد

القطري لتستجيب لتغير المناخ. وأوصت الوفود أن يعيد البرنامج توجيه تدخلاته بحيث تركز على التكيف مع تغير المناخ بدلا من تخفيف آثاره.

٤٤ - ولاحظت الوفود عدم وجود بيانات مجمعة عن أنشطة البرنامج الإنمائي البيئية. وأشارت إلى أن تقارير البرنامج تميل إلى التركيز على الأنشطة بدلا من النتائج، وشجعت الإدارة على التشديد على ذكر النتائج في تقاريرها.

٤٥ - وأحاطت الوفود علما برد الإدارة من حيث مواطن الضعف في التقييم، ولا سيما أن مراعاة التقييم أخذ خبرات ثمانية بلدان فقط في الاعتبار كما أنه لم يستند تماما إلى أدلة من واقع التجربة.

٤٦ - وعرض المدير تقييم برنامج عمل مكتب التقييم.

٤٧ - واتخذ المجلس التنفيذي القرار ٣٠/٢٠٠٨ بشأن دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومساهماته في مجالَيْ البيئة والطاقة، والقرار ٣١/٢٠٠٨ بشأن برنامج عمل مكتب التقييم.

سابعا - البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة

٤٨ - عرض مدير البرنامج المعاون مشاريع وثائق البرامج القطرية لأنغولا، وتيمور - ليشتي، وجمهورية الكونغو، وفنزويلا وكوت ديفوار، وكينيا، وموريتانيا، والنيجر، وهايتي؛ والتمديد لفترتي البرنامجين القطريين لبوروندي ولبنان؛ والصيغة النهائية لمشاريع البرامج القطرية لبنن، والسودان، وموريشيوس، ونيجيريا. وعرض أيضا البرنامج العالمي الرابع.

٤٩ - وأعربت وفود عن تأييدها للبرامج القطرية المقدمة. وتحدثت وفود عدة بلدان ذات برامج قيد النظر، معربة عن أهمية مساهمات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الخطط الإنمائية لبلدانها. وأشادت وفود كثيرة بالعملية التشاورية التي أنتجت وثائق البرامج القطرية. وحثت وفود أخرى البرنامج على توجيه مساهماته بصورة تؤدي إلى أن ينصب تركيزها على الميزات النسبية.

٥٠ - وشجعت وفود الدول الأعضاء على دعم جهود الإنعاش في هايتي، استجابة منها للتعويض عن الخسائر التي منيت بها نتيجة ثلاثة أعاصير متتالية في عام ٢٠٠٨.

٥١ - واقترح أحد الوفود تضمين مشروع وثيقة البرنامج القطري للنيجر تحليلا أكثر تفصيلاً لعملية الاستجابة بعد انتهاء النزاع في ذلك البلد.

٥٢ - وتحدث وفد أحد البلدان ذات البرامج قيد النظر، مؤكداً أن ترتيب البلد حسب الدليل القياسي للتنمية البشرية لا يعكس التطورات التي طرأت مؤخراً في مجال إنجاز

الخدمات الاجتماعية. وأعلن الوفد أن حكومته اتخذت مؤخراً تدابير ترمي إلى زيادة دقة بياناتها الإحصائية.

٥٣ - واقترح وفدان تأجيل اعتماد البرنامج القطري لموريتانيا في ضوء الانقلاب الذي وقع في ذلك البلد مؤخراً. وتحدث وفد موريتانيا ليؤكد للمجلس التنفيذي أن الحالة السياسية في البلد لن تؤثر على التقدم المحرز في أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٥٤ - وقدم مدير البرنامج المساعد ومدير المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ، الممثل المقيم الجديد لميانمار، الذي عرض لمحة عامة عن برنامج المساعدة التي يقدمها البرنامج في ذلك البلد. وشكر المجتمع الدولي لدعمه وتعاطفه ومساعدته السخية في أعقاب إعصار نارغيس.

٥٥ - وأعربت الوفود عن تأييدها لشعب ميانمار وأشادت بمساهمات البرنامج في جهود الإنعاش. وشجع أحد الوفود البرنامج على الدخول مع الحكومة في حوار بشأن السياسات المتعلقة بالمسائل الإنمائية الرئيسية، بما في ذلك تقلبات الأسواق الزراعية، والحصول على الائتمانات البالغة الصغر، وفهم طبيعة الفقر ومدى انتشاره وأسبابه. وذكر وفد آخر أن تقرير مبادرة التنمية البشرية ثري بالمعلومات، وطلب عرضه على الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي عند اكتماله.

٥٦ - واعتمد المجلس التنفيذي القرار ٣٢/٢٠٠٨ بشأن تقييم إطار التعاون العالمي الثالث والبرنامج العالمي الرابع، ٢٠٠٩-٢٠١١. وأبدى المجلس موافقته، على أساس عدم الاعتراض، على البرامج القطرية للبلدان الأفريقية التالية: بنن، وموريشيوس، ونيجيريا؛ والبرنامج القطري لدولة عربية هي السودان.

٥٧ - وأحاط المجلس التنفيذي علماً بمشاريع وثائق البرامج القطرية والتعليقات المتصلة بها، فيما يتعلق بأنغولا، وتيمور - ليشتي، وجمهورية الكونغو، وفنزويلا، وكوت ديفوار، وكينيا، وموريتانيا، والنيجر، وهايتي. واستمع المجلس إلى إحاطة شفوية عن استجابة البرنامج لحالة الطوارئ الإنسانية الناجمة عن إعصار نارغيس.

ثامنا - مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

٥٨ - قدم المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع تقريراً عن هيكل الإدارة في المنظمة؛ وتقرير حالة عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات التابع للأمم المتحدة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥، والتقرير الإحصائي السنوي عن أنشطة المشتريات المتعلقة بمؤسسات منظومة الأمم المتحدة. ولاحظ المدير التنفيذي أن مجلس مراجعي الحسابات قدم للمنظمة أول رأي غير مشفوع بتحفظات بشأن المراجعة الخارجية للحسابات خلال مدة ست

سنوات، وأن المنظمة نفذت بالفعل ٢٣ توصية من التوصيات الناشئة عن مراجعة الحسابات، وأنه سيتم تنفيذ التوصيات المتبقية بنهاية العام. وأعلن أنه جرى تأمين التبرعات المعلنة من أجل تغطية تجاوزات التكلفة الواجبة السداد، المرتبطة بتوفير الدعم لانتخابات عام ٢٠٠٥ في أفغانستان. وقدم وصفا للخطط التي من المقرر الاضطلاع بها وتنفيذ عملية إعادة تصنيف للوظائف من أجل كفالة اتساق مستويات الوظائف فيه مع نظيراتها في مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى.

٥٩ - وأشادت الوفود بالتقدم الذي أحرزه المكتب منذ تقديم آخر تقرير، مشيرة بصفة خاصة إلى أن المكتب تلقى رأيا غير مشفوع بتحفظات من مجلس مراجعي الحسابات بشأن المراجعة الخارجية للحسابات، وهو أول رأي من نوعه يتلقاه المكتب خلال مدة ست سنوات. وأشادت الوفود بالتحسينات في المجالين المالي والتنفيذي، فضلا عن استجابة الإدارة لتوصيات المجلس، وحثت المكتب على تنفيذ جميع التوصيات المتبقية. وأعربت الوفود عن تأييدها للتغييرات المقترحة على هيكل الإدارة في المكتب، مؤكدة أن التغييرات التي ستدخل على الهيكل وتسلسل التبعية الإدارية ستحمل المدير التنفيذي على النحو السليم كامل المسؤولية عن أداء المكتب وتخضعه لمساءلة تامة.

٦٠ - واستفسر أحد الوفود عن التغييرات المقترحة وما إذا كانت تتطلب صدور قرار عن الجمعية العامة للأمم المتحدة. وردت إدارة المكتب بأن جوانب معينة من المقترحات قد تتطلب موافقة الجمعية العامة.

٦١ - وبعد أن رد على مداخلات الوفود، أبلغ المدير التنفيذي المجلس التنفيذي بأن مكتب الأمم المتحدة لخدمات الرقابة الداخلية طلب تشكيل فرقة عمل خاصة للتحقيق في المخالفات المشتبه في حدوثها في أحد البلدان التي يدعمها المكتب.

٦٢ - واعتمد المجلس التنفيذي القرار ٢٠٠٨/٣٣ بشأن تقرير الحالة عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي حسابات لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥؛ والقرار ٢٠٠٨/٣٤ بشأن أنشطة المشتريات المتعلقة بمؤسسات منظومة الأمم المتحدة؛ والقرار ٢٠٠٨/٣٥ بشأن هيكل الإدارة في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

تاسعا - التعاون فيما بين بلدان الجنوب

٦٣ - عرض مدير الوحدة الخاصة المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب إطار التعاون الرابع المتعلق بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وأشار إلى أنه روعيت في تشكيل الإطار توصيات المجلس التنفيذي بالاستفادة من الخبرات السابقة وبالتركيز على النتائج القابلة

للقياس. ولاحظ أن ذلك يستدعي اتباع نهج تعاوني من أجل التأكيد على الاستعداد للاستجابة، وتمكين الشراكات، وضمان النتائج، وإنفاذ الشفافية والمساءلة في مجال تلبية الاحتياجات الإنمائية للدول الأعضاء. وأضاف أن الإطار سيوفر السياسات وتحليلات للاتجاهات المتعلقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب على نطاق جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، وأنه سيشحذ القدرات المتوفرة حاليا بغرض تفادي الازدواجية واستخدام الموارد على النحو الأمثل.

٦٤ - وأكدت الوفود على أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب بالنسبة للتنمية. وأقرت بدوره الأساسي في تطور هيكل المعونة العالمية، وأشارت إلى أهميته بالنسبة للخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١.

٦٥ - وأكدت وفود كثيرة على أنه يتعين تكملة التعاون فيما بين بلدان الجنوب عوضاً عن الاستعاضة عنه بالتعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب، وشجعت أصحاب المصلحة على الاعتراف بما فيه من إمكانات فيما يتعلق بتنمية القدرات وتنسيق التقدم المحرز تجاه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتبادل عدد من الوفود أمثلة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب مأخوذة كل من بلده، وشجعت الدول الأعضاء على منح الأولوية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

٦٦ - وأعربت الوفود عن تأييدها للتوجه والنهج المتعلقين بإطار التعاون الرابع، ولجهود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الرامية إلى جعل التعاون فيما بين بلدان الجنوب مرتكزاً أساسياً لخطة الأمم المتحدة للتنمية. ولاحظت وفود على وجه الخصوص أن الإطار يهدف إلى مساعدة البلدان التي تنفذ فيها برامج على الوصول بالتأثير المحلي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب إلى حده الأقصى. وذكّرت برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأن يراعي التوصيات الناشئة عن أحدث تقييم لمساهماته في مجال التعاون فيما بلدان الجنوب.

٦٧ - وشجع بعض الوفود البرنامج على توسيع مجالات التركيز التي سيطبق فيها التعاون فيما بين بلدان الجنوب في تدخلاته الإنمائية.

٦٨ - واعتمد المجلس التنفيذي القرار ٣٦/٢٠٠٨ بشأن الإطار الرابع للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

الجزء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

عاشرا – متابعة اجتماع مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك بين الوكالات المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٦٩ – قدم نائب المدير المساعد لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ونائب مدير مكتب السياسات الإنمائية، ونائب المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان (البرنامج) عرضا مشتركا للتقرير عن تنفيذ قرارات وتوصيات مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك بين الوكالات المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (DP/2008/54-DP/FPA/2008/13).

٧٠ – وأعربت الوفود عن تقديرها لعمل صندوق الأمم المتحدة السكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال تنسيق ودعم استجابة الأمم المتحدة لتفشي وباء الإيدز، من خلال التعاون في إطار البرنامج المشترك. وحيَّت الوفود إنشاء أفرقة الأمم المتحدة المشتركة المعنية بالإيدز وحثت برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان على توفير الدعم لهذه الأفرقة على الصعيد القطري، ومن أجل إجراء استعراضات سنوية للبرامج المشتركة لتقييم التقدم المحرز فيها وتأثيرها. وأشارت الوفود إلى ضرورة أن تعزز هذه الاستعراضات السنوية عمليات الاستعراض الوطنية، وإلى أنه تتعين كفالة جودتها من قِبل أمانة البرنامج المشترك والجهات المتشاركة في رعايتها على الصعيد الإقليمي وعلى مستوى المقار. ولاحظت الوفود أنه يتعين، إذا كشف الاستعراض المقبل للفريق العالمي لدعم التنفيذ عن وجود ازدواجية في العمل مع البرنامج المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، توضيح الأدوار والمسؤوليات المنوطة بكل منهما وترشيدها. وجرت الإشادة بصندوق السكان على قيادته السليمة للفريق العالمي لدعم التنفيذ، وبخاصة دفع الفريق إلى اتخاذ اتجاه مفيد. وتساءلت الوفود عن التقدم المحرز في تنفيذ الأنشطة النموذجية المتعلقة بالشؤون الجنسانية والإيدز، المشار إليها في التقرير. وأعربت الوفود عن تأييدها القوي لصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل تعزيز جهودهما الرامية إلى منع الإيدز وسط: (أ) الرجال الذين يمارسون الجنس مع رجال آخرين؛ و (ب) المشتغلين بالجنس.

٧١ – وذكرت الوفود أن منظومة الأمم المتحدة في حاجة ماسة إلى إحراز نتائج في مجالي فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، في تعاون وثيق مع البنك الدولي وتحت القيادة الوطنية للبلدان التي تنفذ فيها برامج، باعتبارها جزءا من تنفيذ ورقات استراتيجية الحد من الفقر. وتساءلت الوفود عن التقسيم الدولي للعمل مع الصندوق العالمي، وبخاصة فيما يتعلق

بالتمويل وتوفير الدعم التقني وتعزيز النظم الصحية. وأعربت الوفود عن تأييدها لجهود صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الرامية إلى إدماج النتائج المتعلقة بالمساواة بين الجنسين والصحة والحقوق الجنسية والإنجابية على نحو أفضل في المبادئ التوجيهية للصندوق العالمي المتعلقة بمقترحات المشاريع. وفيما يختص بالميزانية وخطة العمل الموحدتين، أعربت الوفود عن تأييدها لتمديد الإطار الزمني إلى أربع سنوات بغرض خفض تكاليف المعاملات وتحقيق الاتساق بين الخطتين الاستراتيجيتين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وأشارت الوفود إلى الالتزام الذي أعلنه الأمين العام للأمم المتحدة في المؤتمر الذي انعقد مؤخرا بشأن الإيدز في المكسيك، فيما يتعلق بتوحيد الأداء في الأمم المتحدة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، وكفالة استمرار إيلائهما الأولوية على نطاق المنظومة بأكملها.

٧٢ - وأعربت نائبة المديرة التنفيذية (البرنامج) عن شكرها للوفود على ما أبدته من تعليقات بناءة وتأييد. وأشارت إلى أن المنظمة ستنظر في الاقتراح المتعلق بإجراء استعراضات سنوية تعزز عمليات الاستعراض الوطنية. وذكرت أنه ستقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠٠٩ معلومات مستكملة عن التقدم المحرز في مجال متابعة استعراض فريق العمل العالمي. وأكدت للمجلس أنه أمكن تحقيق المواءمة بين دور الفريق العالمي لدعم التنفيذ ودور برنامج الأمم المتحدة المشترك بين الوكالات المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وكفالة تفاعلهما. وأشارت إلى أن صندوق الأمم المتحدة للسكان هو الوكالة الرائدة فيما يتعلق بالاشتغال بالجنس وفيروس نقص المناعة البشرية، بموجب ترتيبات تقسيم العمل فيما بين الوكالات، وأنه يعمل من خلال نهج قائم على الحقوق. ولاحظت أن لدى الصندوق ١٢٠ منسقا معنيا بفيروس نقص المناعة البشرية، يعملون في المكاتب القطرية التابعة للصندوق. وأكدت أن الصندوق يتعاون في العمل مع عدد من الشركاء، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني. وفيما يختص بالمسائل المعقدة والتي تتسم بالحساسية، أضافت نائبة المديرة التنفيذية أن الصندوق ينظم حلقات تدريب يسهل على موظفي الأمم المتحدة حضورها، بشأن فئات السكان الأكثر عرضة للخطر.

٧٣ - وأشار رئيس فرع فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز التابع للصندوق، فيما يتعلق بالحصول على الدعم التقني، إلى أن الفريق العالمي لدعم التنفيذ أعد وثيقة بعنوان مبادئ المساعدة التقنية، أورد فيها تفاصيل الأدوار والمسؤوليات والحقوق المتعلقة بالجهات التي توفر المساعدة التقنية وتتلقاها. ونظر الفريق أيضا في فوائد التعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب والتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وفيما يتعلق بالأفرقة المشتركة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، أشار رئيس الفرع إلى وجود استعراضين جاريين في الجنوب الأفريقي

وجنوب شرق آسيا، وإلى أنه استعرضت حتى الآن خمسة بلدان، بينما يُجرى الاستعراض حاليا في خمسة بلدان أخرى. وعلاوة على ذلك، يجري تنفيذ استعراض خارجي لاستراتيجية صندوق السكان المتعلقة بتعزيز قدرات المكاتب القطرية والإقليمية، بالتعاون مع أمانة البرنامج المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بهدف كفالة توحيد البرمجة. وأضاف أن جميع الدول الأعضاء ستتمكن من الحصول على المعلومات بشأن المساعدة التقنية، بشكل انفرادي على المستوى القطري، من خلال الموقع الشبكي للبرنامج المشترك. وهناك بيانات متاحة الآن بشأن ١٠ بلدان وستزداد هذه البيانات خلال الأشهر القليلة المقبلة.

٧٤ - ووصف كبار مديري البرنامج الإنمائي الجهود الجارية من أجل توفير الإرشاد بشأن الاستراتيجيات الجنسانية، ملاحظين أن عدد البلدان التي تنفذ فيها برامج، والتي تسعى إلى الحصول على دعم الشراكات في مجال تعزيز القدرات المتعلقة بالمسائل الجنسانية أخذ في الازدياد. وأشاروا إلى أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كاد يفرغ من إعداد الصيغ النهائية لاتفاقات بشأن مشاريع نموذجية في الجنوب الأفريقي وأمريكا اللاتينية وبلدان آسيوية. وأشاروا إلى أن أسرة البرنامج المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز تملك الوسائل التي يمكن من خلالها إتاحة الأموال المخصصة لتسريع البرامج للبلدان التي تنفذ فيها هذه البرامج، من أجل التشجيع على اتخاذ إجراءات حفازة بشأن الأنشطة الجنسانية. واعترفوا بانتقال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز عبر العلاقات بين الأزواج، باعتباره مجالا لتجديد تركيز الاهتمام، وأعلنوا تعهدهم بمواصلة الجهود المشتركة من أجل تحديد الممارسات الجيدة.

٧٥ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير (DP/2008/54-DP/FPA/2008/13).

حادي عشر - المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة الداخلية

٧٦ - عرض المدير المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي نظام المساءلة (إطار المساءلة وسياسة الرقابة) (DP/2008/16/Rev.1). وعرضت نائبة المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (العلاقات الخارجية وشؤون الأمم المتحدة والإدارة) سياسة الرقابة للصندوق (DP/FPA/2008/14). وعرض نائب المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إطار المساءلة وسياسات الرقابة للمكتب (DP/ 2008/55).

٧٧ - وأقر أحد الوفود، وهو يتحدث نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، بجهود المؤسسات الرامية إلى تحسين نظم المساءلة وحث على زيادة هذه الجهود. وفيما يتعلق بالكشف عن

تقارير المراجعة الداخلية للحسابات، أعلنت المجموعة أن عمليات الكشف ينبغي أن تكون ''استثناء نادرا لا القاعدة''. كما أعلنت المجموعة، مشيرة إلى أن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات إنما هي إحدى وسائل الإدارة الداخلية، أن على المجلس التنفيذي أن يشارك في تحديد صحة طلبات الكشف، وأبرزت ضرورة المشاركة الكاملة للمجلس والبلد المستفيد من البرامج في اتخاذ القرار بشأن الكشف. وأعلنت المجموعة أنه لا بد أن تحول سياسة قوية وحاسمة دون انتقاء تقارير المراجعة الداخلية للحسابات للكشف عنها بدوافع سياسية، مع ضرورة احترام مبادئ السرية. وكان من رأي المجموعة أنه لا بد من توافر خيارات أمام المجلس في حالة انتهاك هذه السرية. وأكدت المجموعة أنه لا ينبغي بأي حال من الأحوال ربط المساعدة الإنمائية بشروط سياسية. وأعربت عن أملها في أن يتوصل المجلس إلى توافق في الآراء.

٧٨ - وأثنى العديد من الوفود على جودة الوثيقة وشموليتها. وأُعلن أن وثائق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع كانت من أوائل الوثائق التي أرست سياسات المساءلة والرقابة التي اعتمدتها صناديق وبرامج الأمم المتحدة، وأنها ستكون مثلا يحتذى به من جانب المؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة. ورحبت الوفود بجهود المواءمة وأعربت عن أسفها إزاء الاختلافات البسيطة. وأعربت هذه الوفود عن أملها في أن يأخذ برنامج الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع باقتراح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإرفاق تقرير اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات بتقاريرهما السنوية للمراجعة الداخلية للحسابات والرقابة. وشددت الوفود على أهمية التعهد بالسرية، وطلبت من المنظمات الثلاث أن ترفق صيغة موحدة لمثل هذا التعهد كل منها بالوثائق الخاصة بها. ومع ملاحظة الوفود للعدد الكبير من التقارير المتعلقة بالمساءلة التي تقدم إلى المجلس التنفيذي، دعت الوفود المنظمات إلى الشروع في التفكير في ترشيد هذه التقارير وتبسيطها وتحديد مواعيد إصدارها.

٧٩ - ولاحظت الوفود أن من شأن نظم المساءلة أن تساعد المجلس التنفيذي على تزويد الإدارة بتوجيه استراتيجي مع الابتعاد عن الإدارة التفصيلية. وأكدت على ضرورة تلافي تسييس عملية الكشف عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات والتكفل بأن هذه العملية لن تلحق الضرر بالبلدان. وبرزت هنا الحاجة إلى وضع إطار زمني. ودعا أحد الوفود إلى إدخال تحسينات على تعريف السرية، وتوضيح الأدوار والمسؤوليات المتصلة بالمساءلة على المستوى القطري، ووضع مؤشرات/نتائج لرصد تنفيذ السياسات ومدى فعاليتها. وحث بعض الوفود على إجراء حوار بناء وإقامة علاقات بناءة بين اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات والمجلس التنفيذي. وأعلن أحد الوفود أنه ينبغي أن يطلع المجلس على جميع تقارير

المراجعة الداخلية للحسابات خلا تلك التي قد تضر بحقوق الأفراد في محاكمة وفق الأصول القانونية. كما حث الوفد على استقلالية مكتب الأخلاقيات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وفي اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات وتساءل وفد آخر عن كيفية احتفاظ اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات باستقلاليتها إذا كان المجلس التنفيذي يقوم بانتخابها وإذا كانت مسؤولة أمامه.

٨٠ - وتوجه المدير المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالشكر إلى الوفود على تدخلاتها، وأثنى على العملية التشاورية الجارية. وأقر بالقلق الذي أعرب البعض عنه بشان تعريف المساءلة والرقابة، وأهمية مواصلة إجراء حوار مفتوح مع الدول الأعضاء، والحاجة إلى معالجة المسائل السرية بالحساسية الواجبة. وتحدث عن الجهود المبذولة لمواءمة سياسات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع سياسات غيره من مؤسسات الأمم المتحدة، وأعرب عن تأييده للاقتراح بأن تكون اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات مسؤولة مباشرة أمام المجلس التنفيذي. وفرّق بين استشارة المجلس التنفيذي عند تعيين مدير مكتب التقييم، الذي يقوم بدور يؤثر تأثيرا مباشرا على فعالية وظائف الرقابة التي يمارسها المجلس، وعملية تعيين مدير المكتب المستقل لمراجعة الحسابات والتحقيقات. ودعا الوفود إلى التفكير في أفضل المؤشرات اللازمة لاستعراض مدى فعالية المكتبين بصورة منتظمة.

٨١ - وتوجهت نائبة المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (العلاقات الخارجية وشؤون الأمم المتحدة والإدارة) بالشكر إلى الوفود على تعليقاتهم وإرشاداتهم الداعمة، وعلى اعترافهم بالجهود الدؤوبة للمنظمات الثلاث. وفيما يتعلق بالاستفسار عن المساءلة على المستوى القطري، أكدت لأعضاء المجلس التنفيذي أن لدى صندوق الأمم المتحدة للسكان جميع الأنظمة اللازمة لكفالة المساءلة، بما في ذلك السياسات، وأطر الرقابة الداخلية، وإجراءات العمل، والمبادئ التوجيهية المتصلة به. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المساءلة مكفولة من خلال المراجعة الداخلية والخارجية للحسابات والسجلات المتكاملة لقياس الإنجاز، وخطط إدارة المكاتب، ونظم تقييم الأداء وتطويره. وأكدت على أن جميع النظم يجري تعزيزها طبقا للهيكل اللامركزي الذي يعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان على إنشائه. ورحبت بطلب المجلس التنفيذي تبسيط وتيسير عملية تقديم التقارير إلى المجلس، وقالت إن الصندوق سوف يدرس هذه المسألة ويرجع إلى المجلس فيها. واختتمت كلمتها بشكر موظفي الصندوق على وقتهم والجهد الذي بذلوه في إعداد وثيقة السياسات التي قدمت إلى المجلس. كما توجهت بالشكر إلى زملائها في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لتعاونهم في مواءمة المبادئ والتعاريف الرئيسية المتعلقة بالمساءلة والرقابة.

٨٢ - واعتمد المجلس التنفيذي القرار ٣٧/٢٠٠٨: المراجعة الداخلية والرقابة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع).

٨٣ - وفي أعقاب اعتماد القرار، تحدث عدد من الوفود ملاحظين أن التوصل إلى توافق في الآراء حول مشروع القرار كان أمرا صعبا. وتم التأكيد على ضرورة ممارسة أقصى قدر من الحيطة والحذر في تنفيذ القرار، وعدم تسييس الكشف عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات، وعدم ممارسة أي ضغوط تتعلق بالتمويل من أجل الكشف عن هذه التقارير. وأعربت الوفود عن اغتباطها للتوصل إلى اتفاق بشأن المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة الداخلية، ولاحظت أن هذا الاتفاق سيساعد على إقامة نظام للإدارة يتسم بالمساءلة والشفافية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وطلب أحد الوفود باستحداث عملية يشارك فيها المجلس التنفيذي لتلافي تضارب المصالح عند تعيين كبار الموظفين في مكاتب الرقابة الداخلية الثلاثة. وتوجهت الوفود بالشكر إلى الميسّر (المندوب السويدي) على جهوده القوية في تيسير التوصل إلى اعتماد القرار.

ثاني عشر - مسائل أخرى

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٨٤ - ترأس رئيس المجلس التنفيذي مشاورة غير رسمية عن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ودعا كل من مدير البرنامج المعاون، ومدير البرنامج المساعد، ومدير المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى الإدلاء ببيان.

٨٥ - وقدم المدير الإقليمي اقتراحا بشأن ''خريطة طريق'' قد تسمح باستئناف أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، مع مراعاة القرار المتخذ في الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٧. وشرح بالتفصيل العملية المقترحة التي تتكون من خمس خطوات وتنتهي في أوائل عام ٢٠٠٩، وهي تشمل أولا حوارا مع الدول الأعضاء حول أفضل طريقة للسير في هذا الاتجاه، وثانيا؛ المناقشات التقنية مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية حول الموارد البشرية، والمسائل المالية والبرنامجية، التي ستجري على أساس المناقشات المبدئية بشأن التوصيات التي أسفر عنها الاستعراض المستقل للتحقيقات (تقرير نيمث Nemeth) وتقرير مجلس مراجعي الحسابات الخارجيين وقرارات المجلس ذات الصلة؛ وثالثا، إيفاد فريق تقني إلى بيونغ يانغ في أعقاب موافقة المجلس على خطة الطريق للتوصل إلى

اتفاق حول طرائق البرنامج الذي سينفذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومضمونه؛ ورابعا، وبعد الانتهاء بنجاح من المناقشات التفصيلية، عرض مجموعة من التدابير وبرنامج قطري على المجلس للموافقة عليها من أجل تيسير استئناف أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وخامسا، تعبئة واستقدام موظفين وإقامة مرافق مادية لاستهلال أنشطة البرنامج، بعد موافقة المجلس على ذلك.

٨٦ - أعرب العديد من الوفود عن تأييده لاستئناف أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كما هو مقترح. ورأى البعض أن ثلاثة استعراضات واسعة النطاق قد فشلت في إثبات المزاعم الأولية بحدوث مخالفات، كما أكد أحد الوفود أن وقف الأنشطة دون موافقة المجلس التنفيذي كان أمرا غير مناسب. وبينما اعترف العديد من الوفود بأن الاستعراضات قد كشفت عن إمكانية إدخال تحسينات على نظم المساءلة والرقابة في جميع أنحاء المنظمة، فقد حثت المجلس على أن يوازن بين احتياجات التنمية البشرية للسكان المحليين وبين مدى خطورة أوجه القصور هذه. ورأى أغلب الوفود في خريطة الطريق المقترحة وسيلة مناسبة للانتقال من القول إلى الفعل، بينما أعرب البعض الآخر عن تأييده لإجراء المزيد من المشاورات حول تنفيذ ''خريطة الطريق''.

٨٧ - وشجعت الوفود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على إيلاء اهتمام بالنتائج والتوصيات التي أسفرت عنها التحقيقات وكذلك بالقرار المتخذ في الدرة العادية الأولى لعام ٢٠٠٧، وحثت وفود كثيرة المجلس على تسوية هذه المسألة على وجه السرعة.

٨٨ - وقدم أحد الوفود قائمة بمسائل إجرائية تتعلق بالإدارة العامة لعملية تعليق الأنشطة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ومناقشتها وإمكانية استئنافها.

٨٩ - وأوصى الرئيس بأن يمضي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قدما في تنفيذ ''خريطة الطريق'' المتفق عليها. ووافق المجلس على إدراج جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ضمن البند الخاص بالبرامج القطرية من جدول الأعمال في خطة العمل المؤقتة للدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٩.

اختتام الدورة

٩٠ - وأقر المجلس التنفيذي خطة العمل المؤقتة للدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٩.

٩١ - وأعرب الرئيس في ملاحظاته الختامية نيابة عن المجلس التنفيذي، عن ارتياحه لقرار الأمين العام بتمديد فترة خدمة المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان لمدة سنتين عقب المشاورات التي دارت بين الرئيس والأمين العام.

المرفق الأول

القرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في عام ٢٠٠٨

المحتويات

الصفحة

الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٨
(٢١ إلى ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، نيويورك)

الرقم

١/٢٠٠٨ ميزانية دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، بما في ذلك التدابير الأمنية الإضافية لحماية موظفي البرنامج وأماكن عملهم. ١٠٠

٢/٢٠٠٨ ميزانية دعم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ وإطار تعبئة الموارد ١٠٢

٣/٢٠٠٨ سياسة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة فيما يتعلق باسترداد التكاليف ١٠٤

٤/٢٠٠٨ إطار الشراكة بين صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وترتيبات البرمجة والتمويل، وسياسة استرداد التكاليف. ١٠٥

٥/٢٠٠٨ إطار عمل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع للتخطيط والميزانية الذي يعد كل سنتين ١٠٦

٦/٢٠٠٨ تقديرات ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ لصندوق الأمم المتحدة للسكان ١٠٧

٧/٢٠٠٨ (أ) التقرير المشترك لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٠٩

(ب) توصية متعلقة بتعيين المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان ١٠٩

٨/٢٠٠٨ عرض عام للمقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ٢٠٠٨ . . . . . ١١٠

الدورة السنوية لعام ٢٠٠٨
(١٦ إلى ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، جنيف)

٩/٢٠٠٨ تقرير الدورة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان لعام ٢٠٠٧، بما في ذلك الاستعراض الإحصائي والمالي ١١٤

١٠/٢٠٠٨ الالتزامات بتمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان. ١١٥

١١/٢٠٠٨ مشاريع الوثائق البرنامجية القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان والبرنامج الإنمائي ١١٦

١٢/٢٠٠٨ التقييم في صندوق الأمم المتحدة للسكان..... ١١٧

١٣/٢٠٠٨ مراجعة الحسابات والرقابة الداخليتان (البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع) ١١٨

١٤/٢٠٠٨ التقرير السنوي لمدير البرنامج الإنمائي..... ١٢٢

١٥/٢٠٠٨ الخطة الاستراتيجية المنقحة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ ..... ١٢٣

١٦/٢٠٠٨ حالة الالتزامات بتمويل الموارد العادية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصناديق والبرامج المرتبطة به لعام ٢٠٠٨ وما بعده ١٢٤

١٧/٢٠٠٨ التقرير السنوي عن التقييم (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) ١٢٥

١٨/٢٠٠٨ تقييم البلدان المساهمة الصافية في المنطقة العربية..... ١٢٦

١٩/٢٠٠٨ تقييم مساهمة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في تنفيذ إعلان باريس بشأن فعالية المعونة ١٢٧

٢٠/٢٠٠٨ التقرير السنوي للمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ١٢٨

٢١/٢٠٠٨ التقرير السنوي المستند إلى النتائج للمدير التنفيذي (صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية) . ١٢٨

٢٢/٢٠٠٨ متطوعو الأمم المتحدة – تقرير مدير البرنامج الإنمائي ١٢٩

٢٣/٢٠٠٨ صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة – التقرير السنوي وسياسة استرداد التكاليف ١٣٠

٢٤/٢٠٠٨ عمل البرنامج الإنمائي في الدعم المباشر للميزانية والأموال المجمعة ١٣٢

٢٥/٢٠٠٨ استعراض عام للمقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠٠٨..... ١٣٤

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٨

(٨ إلى ١٢ و ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، نيويورك)

٢٦/٢٠٠٨ تنقيح النظام المالي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ١٣٩

٢٧/٢٠٠٨ الاستعراض السنوي للحالة المالية ١٤١

٢٨/٢٠٠٨ تقرير عن أنشطة مكتب خدمات المشتريات المشتركة بين الوكالات عن فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧..... ١٤١

٢٩/٢٠٠٨ دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بيئة المعونة المتغيرة على المستوى القطري..... ١٤٢

٣٠/٢٠٠٨ تقييم دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومساهماته في مجالَيْ البيئة والطاقة ١٤٣

٣١/٢٠٠٨ برنامج عمل مكتب التقييم ١٤٤

٣٢/٢٠٠٨ تقييم إطار التعاون العالمي الثالث لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ١٤٤

٣٣/٢٠٠٨ تقرير عن حالة تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع). ١٤٥

٣٤/٢٠٠٨ أنشطة الشراء التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة ١٤٦

٣٥/٢٠٠٨ هيكل الإدارة لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ١٤٦

٣٦/٢٠٠٨ الإطار الرابع للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. ١٤٧

٣٧/٢٠٠٨ المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، صندوق الأمم المتحدة للسكان، مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع) ١٤٧

٣٨/٢٠٠٨ عرض عام للقرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان في دورته العادية الثانية لعام ٢٠٠٨. . . . . ١٥٠

١/٢٠٠٨

ميزانية دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، بما في ذلك التدابير الأمنية الإضافية لحماية موظفي البرنامج وأماكن عملهم

إن المجلس التنفيذي،

١ - **يحيط علما** بالمهام والنتائج الإدارية والمؤشرات والاحتياجات من الموارد في تقديرات الميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، كما وردت في الوثيقة DP/2008/3؛

٢ - **يحيط علما أيضا** بما خلصت إليه اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية من أن هناك مجالا لمزيد من التحسين في ما يتعلق بتقديم معلومات عن الصلة ببرامج عمل أو أنشطة محددة، وهو ما ينبغي أن يسمح بتقييم فعالية التكاليف ومقدار تحقيق النتائج المتوقعة؛

٣ - **يوافق** على موارد عادية إجمالية قدرها ٨٥٣,٦ مليون دولار، كما ورد في الوثيقة DP/2008/3، مع مراعاة أحكام هذا القرار؛

٤ - **يطلب** إلى مدير البرنامج أن يحرص على أن تكون ميزانية الدعم لفترة السنتين منسجمة مع الخطة الاستراتيجية للبرنامج للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ ومرفقاتها، في نسختها المزيدة والمعدلة وفقا للقرار ٣٢/٢٠٠٧ ووفقا للاستعراض الشامل للسياسات لعام ٢٠٠٧، وهو استعراض يجري كل ثلاث سنوات، وأن يقدم تقريرا في هذا الشأن إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام ٢٠٠٨؛

٥ - **يحيط علما** بما أشارت إليه اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية من دواعي القلق إزاء اتجاه إعادة التصنيف برفع الرتبة (DP/2008/5)، **ويطلب** من البرنامج ممارسة أكبر قدر من التحفظ في تنفيذ مقترحه بشأن إعادة التصنيف برفع الرتبة، مع تقديم مبررات واضحة تنسجم ومعايير لجنة الخدمة المدنية الدولية؛

٦ - **يطلب أيضا** إلى مدير البرنامج أن يدرج في مشاريع الميزانية المقبلة مرفقا عن تقديرات الميزانية حسب فئة التكاليف بالنسبة لبنود النفقات الرئيسية، إلى جانب معلومات عما تحقق من فعالية التكاليف بالقياس إلى الأهداف والمؤشرات الواردة فيها، وأن يبلغ عن التقديرات ومستويات الفعالية المستهدفة في التقارير المالية السنوية؛

٧ - **يقرر** أن ميزانيات الدعم لفترة السنتين يجب أن تهدف مستقبلا، قدر الإمكان، إلى التناقص تدريجيا من حيث نسبتها من الموارد، **ويحث** البرنامج على مواصلة تمحيص تكاليف الإدارة حتى يتسنى ضمان مخصصات مالية أكبر للبرامج، **ويحث كذلك** البرنامج على مواصلة جهوده من أجل إضفاء مزيد من الفعالية على عملياته؛

٨ - **يذكّر** بطلبه إلى مدير البرنامج، بموجب قراريه ١٨/٢٠٠٧ و ٣٣/٢٠٠٧، بأن يقدم إلى المجلس التنفيذي، في دورته العادية الأولى لعام ٢٠٠٩، تقريرا يتضمن مقترحات لمواءمة التصنيف حسب التكلفة للأنشطة الممولة من الإطار المالي البرنامجي وميزانية الدعم لفترة السنتين في سياق التحضير لميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، وفي هذا الصدد، **يشجع** مدير البرنامج على تكثيف مشاوراته مع صناديق وبرامج الأمم المتحدة الأخرى من أجل تنسيق توزيع التكاليف بين الميزانية البرنامجية وميزانية الدعم إلى أقصى حد ممكن؛

٩ - **يطلب** إلى مدير البرنامج أن يدرج في تقريره عن التصنيف حسب التكلفة، المقرر تقديمه خلال الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٩، معلومات حول مفهوم وطريقة تحديد الحد الأدنى للهيكل الأساسي، إضافة إلى وصف هذا الهيكل؛

١٠ - **يعيد تأكيد** القرار ١٨/٢٠٠٧ بشأن استرداد تكاليف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **ويطلب** إلى مدير البرنامج إعادة مواءمة طريقة تمويل الأنشطة الإدارية للبرنامج لضمان أن يتحمل الدخل المتحقق من استرداد التكاليف تكلفة الدعم المرتبطة بجميع الأنشطة الممولة من 'موارد أخرى'، خلال فترة السنتين المقبلتين، وذلك تنفيذا للقرارين ٢٢/٢٠٠٣ و ٣٣/٢٠٠٥؛

١١ - **يطلب** إلى مدير البرنامج، بأن يواصل، بتعاون وثيق مع صناديق وبرامج الأمم المتحدة الأخرى، تنسيق منهجية الميزنة على أساس النتائج وتحسين الأهداف والمؤشرات، مع أخذ الآراء التي تعبر عنها الدول الأعضاء في الاعتبار؛

١٢ - **يطلب أيضا** تقديم معلومات، خلال الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٨، عن الخطوات المتخذة والتقدم المحرز بشأن الطلبات المعبر عنها في الفقرات ٨ و ٩ و ١٠ و ١١ أعلاه؛

١٣ - **يوافق** على تخصيص نفقات لا تتعدى ٩ ملايين دولار من الموارد العادية لتغطية تكاليف إدخال المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام قبل نهاية عام ٢٠٠٩؛

١٤ - **يطلب** إلى مدير البرنامج أن يدرج مستقبلا في ميزانيات الدعم لفترات السنتين معلومات عن احتياجات الدعم المرتبطة بجميع مصادر التمويل، وذلك وفقا للفقرة ١٢ من توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (DP/2008/5)؛

١٥ - **يطلب** إلى مدير البرنامج أن يقدم ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ إلى المجلس التنفيذي للموافقة عليها في دورته العادية الثانية لعام ٢٠٠٩؛

١٦ - **يحيط علما** بالموجز الموحد للاحتياجات التمويلية للأنشطة الأمنية للبرنامج*؛

١٧ - وفي هذا الصدد، **يوافق** على تخصيص مبلغ صاف قدره ٥١,٢ مليون دولار، في إطار بند منفصل من الاحتياجات الممولة من الموارد العادية، لتغطية التدابير الأمنية التي صدر بها تكليف من الأمم المتحدة؛

١٨ - **يؤيد** مقترح مدير البرنامج بمنحه سلطة استثنائية خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ لاستخدام نسبة إضافية تصل إلى ٢٠ في المائة (١٠,٢ ملايين دولار) كحد أقصى من صافي الموارد العادية المقترحة، البالغ ٥١,٢ مليون دولار، المخصصة للتدابير الأمنية التي صدر بها تكليف من الأمم المتحدة. وسيقتصر استخدام هذه الأموال على تنفيذ التكليفات الأمنية الجديدة والناشئة، حسبما تحدده توجيهات إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن، مع تقديم تقرير إلى المجلس التنفيذي بشأن استخدام تلك الأموال، وذلك في الاستعراض السنوي للحالة المالية.

٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨

٢/٢٠٠٨

ميزانية دعم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ وإطار تعبئة الموارد

إن المجلس التنفيذي،

١ - **يحيط علما** بالمهام ونتائج الإدارة والمؤشرات والاحتياجات من الموارد في تقديرات الميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، كما هو وارد في الوثيقة DP/2008/4؛

* كما هو وارد بإيجاز في الوثيقة DP/2008/CRP.2.

٢ - **يحيط علما أيضا** بتعليقات وتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية؛

٣ - **يوافق** على اعتمادات إجمالية قدرها ٠٠٠ ٠٤٤ ٢٣ دولار، كما هو مبين في الجدول ٢ من التقرير، لاستخدامها في الأغراض المحددة في التقرير؛

٤ - **يطلب** من الصندوق أن يدرج في مشاريع الميزانيات المقبلة مرفقا عن تقديرات الميزانية حسب فئات التكاليف بالنسبة لبنود النفقات الرئيسية، إلى جانب معلومات عما تحقق من فعالية التكاليف بالقياس إلى الأهداف والمؤشرات الواردة فيها، وأن يبلغ عن التقديرات ومستويات الفعالية المستهدفة في التقارير المالية السنوية؛

٥ - **يقرر** أن ميزانيات الدعم لفترات السنتين يجب أن تهدف مستقبلا، قدر الإمكان، إلى التناقص تدريجيا من حيث نسبتها من الموارد، **ويحث** الصندوق على مواصلة تمحيص تكاليف الإدارة حتى يتسنى ضمان مخصصات مالية أكبر للبرامج، **ويحثه كذلك** على مواصلة جهوده من أجل إضفاء مزيد من الفعالية على عملياته؛

٦ - **يطلب** إلى المديرة التنفيذية للصندوق، أن تواصل، بتعاون وثيق مع صناديق وبرامج الأمم المتحدة الأخرى، تنسيق وتحسين منهجية الميزنة على أساس النتائج، **ويطلب** إطلاعه، خلال الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٨، على الخطوات المتخذة والتقدم المحرز في المسائل المتعلقة بالميزانية، بما في ذلك المسائل المتصلة بالمؤشرات والأهداف وتصنيف البنود حسب التكلفة في الميزانيات القائمة على النتائج؛

٧ - **يطلب** إلى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يقدم ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ إلى المجلس للموافقة عليها في دورته العادية الثانية لعام ٢٠٠٩؛

٨ - **يرحب** باستجابة الصندوق للمقرر ٣٥/٢٠٠٧ الذي يطلب تقديم معلومات بشأن إطار تعبئة الموارد، **ويشجع** الصندوق على توسيع قاعدة موارده المالية عن طريق تعزيز الشراكات مع كافة المعنيين بالأمر، وتنويع قاعدة مانحيه وتعميقها؛

٩ - **يكرر**، في هذا الصدد، تأكيد أن الموارد العادية تظل الأساس الذي يرتكز عليه الصندوق وأنها ضرورية للمحافظة على طابع تعدد الأطراف والحياد والعالمية الذي يتسم به عمله، **ويطلب** من البلدان المانحة وجميع البلدان الأخرى القادرة على زيادة مساهماتها في الموارد العادية للصندوق، بطرق من بينها إعلان تبرعاتها لعدة سنوات، أن تفعل ذلك.

٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨

٢٠٠٨/٣

سياسة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة فيما يتعلق باسترداد التكاليف

إن المجلس التنفيذي،

١ - **يحيط علما** بتقرير مدير البرنامج الإنمائي بشأن سياسة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة فيما يتعلق باسترداد التكاليف، كما ورد في الوثيقة DP/2008/11؛

٢ - **يعيد تأكيد** الحاجة إلى أن يواصل الصندوق جهود الرصد لكفالة تمويل المهام المرتبطة بإدارة الموارد الأخرى تمويلا كافيا دون دعم لا موجب له من الموارد العادية؛

٣ - **يحث** الصندوق على مواءمة سياسته فيما يتعلق باسترداد التكاليف مع منظمات الأمم المتحدة بالنسبة للصناديق الاستئمانية المتعددة المانحين، والبرامج المشتركة والمكاتب المشتركة، على اعتبار أن اعتماد هذه المبادئ من جانب منظمات الأمم المتحدة يمثل خطوة باتجاه تحقيق مزيد من الشفافية وإمكانية المقارنة بين استرداد التكاليف داخل منظومة الأمم المتحدة ككل؛

٤ - **يحيط علما** بالمقترح الذي تضمنته سياسة استرداد التكاليف، والهادف إلى المحافظة على المرونة، على أساس كل حالة على حدة، **ويطلب** من الصندوق إبلاغ المجلس التنفيذي، في دورته السنوية لعام ٢٠٠٨، بالمعايير والإجراءات الخاصة بمنح استثناءات لعدم اعتماد المعدل الثابت؛

٥ - **يطلب** من إدارة الصندوق تقديم تقرير للدورة السنوية لعام ٢٠٠٨ بشأن تنفيذ سياسة استرداد التكاليف، بحيث يتضمن تفاصيل التكاليف غير المباشرة الثابتة والمتغيرة وأثر المعدلات المطبقة على الموارد العادية وغيرها، وبشأن استخدام وتوزيع التكاليف غير المباشرة المستردة.

٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨

٤/٢٠٠٨

إطار الشراكة بين صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وترتيبات البرمجة والتمويل، وسياسة استرداد التكاليف

إن المجلس التنفيذي،

١ - **يحيط علما** بالتقرير المتعلق بإطار الشراكة بين صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبترتيبات البرمجة والتمويل وسياسة استرداد التكاليف (DP/2008/12)؛

٢ - **يلاحظ بارتياح** التقدم المحرز في وضع تفاصيل الشراكة الاستراتيجية بين البرنامج والصندوق في شكلها النهائي، وخاصة فيما يتعلق بالجوانب التالية: (أ) إدماج مساهمة الصندوق في الخطة الاستراتيجية للبرنامج للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١؛ و (ب) تحقيق الأهداف الاستراتيجية والتنفيذية للشراكة، كما وردت بإيجاز في الوثيقة DP/2007/11؛

٣ - **يطلب** من البرنامج والصندوق إطلاع المجلس التنفيذي، في دورته السنوية لعام ٢٠٠٩، على ما أُحرز من تقدم في تنفيذ شراكتهما الاستراتيجية؛

٤ - **يحيط علما** بترتيبات البرمجة والتمويل المقترحة للصندوق خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، ويكرر دعوته إلى البلدان المانحة، والبلدان الأخرى القادرة على تقديم دعم تمويلي إضافي لبرامج الصندوق وأنشطته في أقل البلدان نموا، ومواصلة تقديم هذا الدعم، للقيام بذلك لتمكين الصندوق من تنفيذ خطته الاستثمارية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١؛

٥ - **يقرر** أن سياسة استرداد التكاليف للصندوق تستلزم اعتماد معدل استرداد تكاليف الدعم غير المباشرة بنسبة ٧ في المائة فيما يخص مساهمات الأطراف الأخرى الجديدة، ومعدل استرداد أساسي لتكاليف الدعم غير المباشرة بنسبة ٣ في المائة فيما يتعلق بكافة المساهمات الجديدة للبلدان في برامج الصندوق؛

٦ - **يطلب** من إدارة الصندوق تقديم تقرير بشأن تنفيذ سياسة استرداد التكاليف، بما في ذلك أثر المعدلات المطبقة على الموارد العادية وغيرها، إضافة إلى استخدام وتوزيع التكاليف غير المباشرة المستردة، وذلك للنظر فيه في دورته السنوية لعام ٢٠٠٨.

٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨

٢٠٠٨/٥

إطار عمل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع للتخطيط والميزانية الذي يعد كل سنتين

إن المجلس التنفيذي،

١ - **يحيط علما** بإطار عمل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع للتخطيط والميزانية الذي يعد كل سنتين (DP/2008/13)، وبأهداف الأداء الاستراتيجية والتدابير والغايات وما يتصل بها من احتياجات من الموارد؛

٢ - **يوافق** على الميزانية التي يتضمنها إطار العمل؛

٣ - **يذكّر** بتوصيات مجلس مراجعي الحسابات بشأن مسألة الرصيد المشترك بين الصناديق، **ويطلب** من مكتب خدمات المشاريع وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إنهاء التسوية باعتبارها مسألة ذات أولوية لإقفال حسابات الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧؛

٤ - **يذكّر أيضا** بالنقص المشار إليه في الفقرة ١٣ من تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، ويدعو المكتب والبرنامج إلى العمل، جنبا إلى جنب مع الشركاء ذوي الصلة، من أجل الإسراع بحل هذه المسألة؛

٥ - **يطلب** إلى المدير التنفيذي للمكتب مواصلة الجهود لتنسيق شكل الميزانية مع ميزانيات الدعم لفترة السنتين لصناديق وبرامج الأمم المتحدة الأخرى، مع أخذ خصوصيات المكتب في الحسبان، والإسهام في تحسين منهجية الميزنة على أساس النتائج، بما في ذلك الغايات والمؤشرات؛

٦ - **يطلب** إلى المدير التنفيذي للمكتب أن يقدم ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ إلى المجلس التنفيذي للموافقة عليها في دورته العادية الثانية لعام ٢٠٠٩؛

٧ - **يطلب** إلى المدير التنفيذي للمكتب تقديم إطار المساءلة وسياسة الرقابة إلى المجلس التنفيذي للنظر فيهما والموافقة عليهما في دورته السنوية لعام ٢٠٠٨.

٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨

٦/٢٠٠٨

تقديرات ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ لصندوق الأمم المتحدة للسكان

إن المجلس التنفيذي،

١ - **يحيط علما** بالمهام والنواتج الإدارية والمؤشرات والاحتياجات من الموارد في تقديرات ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ لصندوق الأمم المتحدة للسكان، كما وردت في الوثيقة DP/FPA/2008/1؛

٢ - **يوافق** على رصد موارد إجمالية قدرها ٢٥٩,٨ مليون دولار تمثل مجموع ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، **ويحيط علما** بأنه بعد معادلة استرداد مبلغ التكاليف غير المباشرة المحدد بـ ٢٤ مليون دولار، سيبلغ مجموع صافي الموارد التقديرية ٢٣٥,٨ مليون دولار؛

٣ - **يقرر** أن يُستخدم المبلغ المعتمد في تحقيق النواتج الإدارية المحددة في المهام الست عشرة على النحو الوارد في الوثيقة DP/FPA/2008/1؛

٤ - **يطلب أيضا** إلى المديرة التنفيذية أن تدرج في مشاريع الميزانية في المستقبل مرفقا عن تقديرات الميزانية بحسب فئة تكاليف بنود الإنفاق الرئيسية، إلى جانب معلومات عما تحقق من الكفاءة من حيث التكلفة بالقياس إلى الغايات والمؤشرات الواردة في تلك التقديرات، وأن تبلغ عن التقديرات ومستويات الكفاءة المستهدفة في الاستعراض المالي السنوي؛

٥ - **يقرر** أنه يتعين لميزانيات الدعم لفترات السنتين في المستقبل أن تتجه ما أمكن نحو النقصان التدريجي من حيث نسبتها من الموارد الكلية، **ويحث** صندوق الأمم المتحدة للسكان على مواصلة تمحيص تكاليف الإدارة حتى يتسنى ضمان مخصصات مالية أكبر للبرامج، **ويحث** الصندوق **كذلك** على زيادة جهوده في سبيل إضفاء المزيد من الكفاءة على عملياته؛

٦ - **يطلب** إلى المديرة التنفيذية للصندوق أن تواصل، بالتعاون الوثيق مع صناديق وبرامج الأمم المتحدة الأخرى، مواءمة وتحسين منهجية الميزنة على أساس النتائج، **ويطلب** تقديم إحاطة خلال الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٨ بشأن الخطوات المتخذة والتقدم المحرز على صعيد المسائل المتعلقة بالميزانية، بما في ذلك المسائل المتصلة بالمؤشرات والغايات وتصنيف تكاليف البنود في الميزانيات القائمة على النتائج؛

٧ - **يأذن** بنفقات تمويلية إضافية قدرها ٦ ملايين دولار من الموارد العادية من أجل زيادة تنفيذ مشروع تخطيط موارد المؤسسة (أطلس)، بما في ذلك تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛

٨ - **يأذن أيضا** بنفقات تمويلية إضافية قدرها ٢,٤ مليون دولار من الموارد العادية لتغذية الاحتياطي الأمني؛

٩ - **يأذن كذلك** باستعمال ٢٨,٤ مليون دولار لتغطية التكاليف غير المتكررة للهيكل التنظيمي الجديد للصندوق، ويحث الصندوق على تغذية احتياطيه التشغيلي حتى يصل إلى المستوى المأذون به بحلول عام ٢٠١٠ على أبعد تقدير؛

١٠ -. **يحيط علما** بالاحتياجات الإضافية البالغة ٥ ملايين دولار لتمويل الاحتياطي الأمني للصندوق[(١)]؛

١١ - **يأذن** بنفقات أخرى قدرها ٥ ملايين دولار من الموارد العادية لتغذية الاحتياطي الأمني، بالإضافة إلى مبلغ ٢,٤ مليون دولار المطلوب في إطار تقديرات ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (DP/FPA/2008/1)؛

١٢ - **يؤيد** اقتراح المديرة التنفيذية الرامي إلى منحها سلطة استثنائية، خلال فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، للحصول على ما يصل إلى ٢٠ في المائة إضافية (٢,٢ مليون دولار) من احتياجات النفقات البالغ قدرها ١١,١ مليون دولار من الاحتياطي الأمني المقترح. وسيحصر الصندوق استعمال هذه الموارد للاضطلاع بولايات إقرار الأمن الجديدة والناشئة كما تحددها توجيهات إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن، كما سيقدم إلى المجلس التنفيذي تقريرا عن استعمال الموارد ضمن الاستعراض المالي السنوي؛

١٣ - **يقر** بأن العمليات الميدانية للصندوق قد تطورت منذ اعتماد المقرر ٣٥/١٩٩٥، **ويقرر** أنه ينبغي للصندوق أن يواصل استعمال المعايير الحالية للجنة الخدمة المدنية الدولية من أجل تصنيف أو إعادة تصنيف وظائف الموظفين الدوليين، **ويطلب كذلك** إلى الصندوق أن يلزم التريث حين النظر في رفع رتب وظائف الموظفين؛

١٤ - **يطلب** إلى المديرة التنفيذية أن تعرض تقديرات ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ على المجلس التنفيذي لكي يقرها في دورته العادية الثانية لعام ٢٠٠٩.

٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨

(١) على النحو المبين في الوثيقة DP/FPA/2008/CRP.1.

٧/٢٠٠٨

(أ) **التقرير المشترك لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي**

إن المجلس التنفيذي،

١ - **يحيط علما** بالتقرير المقدم من مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (E/2008/5)؛

٢ - **يقرر** إحالة التقرير المذكور أعلاه إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مشفوعا بالتعليقات والإرشادات المقدمة من الوفود في الدورة الحالية؛

٣ - **يطلب** إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان أن يدرجا في التقارير التي سيقدمانها في المستقبل تقييما أكثر نوعية وتحليلا لما تحقق من نتائج وما أحرز من تقدم وما جوبه من صعوبات، فضلا عن الدروس المستفادة.

(ب) **توصية متعلقة بتعيين المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان**

إن المجلس التنفيذي،

إذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ٢٢١١ (د-٢١) المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٦، الذي أنشأ بموجبه الأمين العام صندوقا استئمانيا عام ١٩٦٧ أعيدت تسميته فيما بعد ''صندوق الأمم المتحدة للسكان''،

وإذ يشير أيضا إلى قرار الجمعية العامة ٣٠١٩ (د-٢٧) المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢، الذي وضعت بموجبه الجمعية العامة صندوق الأمم المتحدة للسكان تحت سلطتها، باعتباره هيئة فرعية وفقا للمادة ٢٢ من ميثاق الأمم المتحدة، مع مراعاة الهوية المنفصلة للصندوق،

١ - **يحيط علما** بأن لا وجود لحكم رسمي يقضي بتعيين المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان فور انتهاء الدور الإداري لمدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالنسبة للصندوق؛

٢ - **يؤكد** أهمية مواءمة إجراءات التعيين الرسمية في الصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة؛

٣ - **يدعو** المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بناء على ذلك، إلى تقديم توصية للجمعية العامة مفادها تنظيم عملية تعيين المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان، وأن يتولى الأمين العام للأمم المتحدة تعيينه لولاية من أربع سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير، بعد التشاور مع المجلس التنفيذي.

٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨

٨/٢٠٠٨

عرض عام للمقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ٢٠٠٨

إن المجلس التنفيذي،

يشير إلى أنه في دورته العادية الأولى لعام ٢٠٠٨:

البند ١

انتخب أعضاء المكتب التالون لعام ٢٠٠٨:

الرئيس: سعادة السيد جون - ماري إهوزو (بنن)

نائب الرئيس: محمود الكريم (بنغلاديش)

نائب الرئيس: السيد غوستافو إندارا (إكوادور)

نائب الرئيس: سعادة السيد بيتر بوريان (سلوفاكيا)

نائب الرئيس: السيد توماس غاس (سويسرا)

وأقر جدول الأعمال وخطة العمل لدورته العادية الأولى لعام ٢٠٠٨ (DP/2008/L.1)؛

واعتمد تقرير الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٧ (DP/2008/1) وتصويبه (DP/2008/1/Corr.1)؛

وأقر خطة العمل السنوية لعام ٢٠٠٨ (DP/2008/CRP.1)؛

ووافق على خطة العمل المؤقتة للدورة السنوية لعام ٢٠٠٨؛

ووافق على الجدول الزمني التالي لدورتي المجلس التنفيذي المتبقيتين في عام ٢٠٠٨:

الدورة السنوية لعام ٢٠٠٨: من ١٦ إلى ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٨

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٨: من ٨ إلى ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند ٢

الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

اتخذ المقرر ١/٢٠٠٨ بشأن ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بما في ذلك تدابير أمنية إضافية لموظفي البرنامج ومبانيه؛

اتخذ المقرر ٢/٢٠٠٨ بشأن ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وإطار تعبئة الموارد؛

البند ٣

البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة

وافق على وثائق البرامج القطرية التالية:

أفريقيا: البرنامج الإقليمي، توغو، جزر القمر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، رواندا، غينيا الاستوائية، ليبريا، مدغشقر؛

الدول العربية: الصومال والكويت؛

آسيا والمحيط الهادئ: البرنامج الإقليمي، برامج متعددة البلدان لفيجي وساموا ونيبال؛

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: البرنامج الإقليمي، كوستاريكا وكولومبيا والمكسيك ونيكاراغوا؛

البند ٤

التقييم

أحاط علما بالتقارير التالية:

تقييم الإدارة على أساس النتائج، في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/2008/6)؛

رد الإدارة على ''تقييم الإدارة على أساس النتائج''، في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/2008/7)؛

تقييم إسهام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في التعاون فيما بين بلدان الجنوب (DP/2008/8)؛

رد الإدارة على تقييم إسهام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في التعاون فيما بين بلدان الجنوب (DP/2008/9)؛

البند ٥

التعاون فيما بين بلدان الجنوب

وافق على تمديد الإطار الثالث للتعاون فيما بين بلدان الجنوب (DP/2008/10)؛

البند ٦

صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

اتخذ المقرر ٢٠٠٨/٣ بشأن سياسة استرداد التكاليف التي ينتهجها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة؛

البند ٧

صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

اتخذ المقرر ٢٠٠٨/٤ بشأن إطار الشراكة بين صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والترتيبات في مجالي البرمجة والتمويل، وسياسة استرداد التكاليف؛

البند ٨

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

اتخذ المقرر ٢٠٠٨/٥ بشأن إطار العمل الذي يُعد كل سنتين للتخطيط والميزانية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛

الجزء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ٩

توصيات مجلس مراجعي الحسابات

أحاط علما بتقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (DP/2008/15)؛

أحاط علما بتقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن متابعة تقرير مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة عن الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥: حالة تنفيذ التوصيات (DP/FPA/2008/3)؛

البند ١٠

المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة الداخلية

اتخذ مقررا شفويا بشأن تقارير نظام المساءلة المطبق في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وسياسة الرقابة التي ينتهجها صندوق الأمم المتحدة للسكان، على النحو التالي: ”إن المجلس التنفيذي، وقد نظر في التقريرين (DP/2008/16) و (DP/FPA/2008/4) والجهود التي يبذلها كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان من أجل تحسين المساءلة والرقابة، يطلب إلى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان أن يرجعا في هذه المسألة إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام ٢٠٠٨، بعد إجراء مشاورات موسعة مع المجلس التنفيذي لاستعراض هذه الوثائق، مع مراعاة شواغل الدول الأعضاء“.

البند ١١

التقرير المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اتخذ المقرر ٧/٢٠٠٨ بشأن التقرير المشترك المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وبشأن التوصية المتعلقة بتعيين المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان؛

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ١٢

الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

اتخذ المقرر ٦/٢٠٠٨ بشأن تقديرات ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ لصندوق الأمم المتحدة للسكان؛

البند ١٣

البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

وافق على وثائق البرامج القطرية التالية:

أفريقيا: توغو، جمهورية الكونغو الديمقراطية، رواندا، غينيا الاستوائية، ليبريا، ليسوتو، مدغشقر؛

الدول العربية وأوروبا وآسيا الوسطى: الصومال؛

أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي: كوستاريكا، كولومبيا، المكسيك، نيكاراغوا؛

البند ١٤

الترتيبات في مجال البرمجة

أحاط علما بالتقرير المتعلق بتخصيص الاعتمادات في إطار البند ٢ من هدف تخصيص الموارد في الاعتمادات الأساسية (TRAC-2 allocation)، ومنهجية ومعايير تخصيصها من أجل تحديد البنود الثابتة في إطار ترتيبات البرمجة؛

الاجتماع المشترك

عقد اجتماعا مشتركا للمجالس التنفيذية لكل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسيف، وبرنامج الأغذية العالمي، يومي ٢٥ و ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، وتناول الاجتماع المواضيع التالية: (أ) التقدم المحرز صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ و (ب) ردود الفعل إزاء 'توحيد الأداء'؛ و (ج) استراتيجيات الحد من أخطار الكوارث.

٩/٢٠٠٨

تقرير الدورة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان لعام ٢٠٠٧، بما في ذلك الاستعراض الإحصائي والمالي

إن المجلس التنفيذي،

١ - **يحيط علما** بالوثائق التي يتألف منها تقرير المديرة التنفيذية لعام ٢٠٠٧، (DP/FPA/2008/5 (Part I))، و DP/FPA/2008/5 (Part I, Add.1)، و DP/2008/23/Add.1 - (DP/FPA/2008/5 (Part II))؛

٢ - **يحيط علما أيضا** بالتقدم المحرز في مجال تنسيق برامج الصندوق مع الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ استجابة للأولويات الوطنية لبلدان البرنامج؛

٣ - **يسلّم** بأهمية زيادة التبرعات للموارد العادية لصندوق الأمم المتحدة للسكان التي تشكل صخر الأديم لعمليات الصندوق، وتحقيق الاستقرار والقدرة على التنبؤ بالنسبة لهذه التبرعات؛

٤ - **يقر** بأن دفع التبرعات في الوقت المحدد ضروري للحفاظ على السيولة وتيسير التنفيذ المستمر للبرامج لمساعدة البلدان على تحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والأهداف الإنمائية للألفية؛

٥ - **يحيط علما** بالتقدم المحرز فيما يتعلق بالإدارة القائمة على النتائج ويحث صندوق الأمم المتحدة للسكان على مواصلة تحسين المؤشرات وخطوط الأساس المتعلقين بالإدارة القائمة على النتائج.

٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨

١٠/٢٠٠٨

الالتزامات بتمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان

إن المجلس التنفيذي،

١ - **يحيط علما** بالتقرير المتعلق بالتزامات تمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/2008/9)، **ويرحب** بالزيادة الكبيرة في مستوى الإيرادات العادية لعام ٢٠٠٧، وكذلك بالزيادة في إيرادات التمويل المشترك لعام ٢٠٠٧، **ويرحب أيضا** بالتبرعات المقدمة من بلدان البرنامج؛

٢ - **يشدد** على أن الموارد العادية هي صخر الأديم الذي يستند إليه الصندوق وأنها لازمة للحفاظ على طابع عمل الصندوق الذي يتسم بتعدد الأطراف والحياد والعالمية، **ويشجع** الصندوق على مواصلة حشد هذه الموارد مع الاستمرار أيضا في تعبئة الموارد التكميلية اللازمة لصناديقه وبرامجه المواضيعية؛

٣ - **يسلّم** بأن الإبقاء على مستوى تمويل الصندوق وتحسين هذا المستوى يتطلبان من البلدان التي يسمح لها وضعها أن تزيد من تبرعاتها خلال فترة الخطة الاستراتيجية الجديدة للصندوق، ٢٠٠٨-٢٠١١، أن تقوم بذلك؛

٤ - **يشجع** جميع البلدان بأن تتبرع في وقت مبكر من السنة وأن تعلن عن تبرعات متعددة السنوات، على أن تفعل ذلك؛

٥ - **يؤكد** أن الصندوق يحتاج إلى دعم سياسي قوي وإلى زيادة الدعم المالي بشكل يمكن التنبؤ به، لكي يتسنى زيادة المساعدة التي يقدمها للبلدان لتمكينها من الإدماج الكامل لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان في الاستراتيجيات والأطر الإنمائية الوطنية.

٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨

٢٠٠٨/١١
مشاريع الوثائق البرنامجية القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان والبرنامج الإنمائي

إن المجلس التنفيذي

١ - **يشير** إلى مقرره ٢٠٠٦/٩ بشأن النهج الفعالة من حيث التكلفة لتوفير البيانات على صعيد البرامج؛

٢ - **يثني** على صندوق الأمم المتحدة للسكان لتوفير هذه المعلومات فيما يتصل بعملية استعراض دورة البرامج القطرية الجديدة وإقرارها؛

٣ - **يحيط علما** بالنقاط الرئيسية لنتائج البرامج القطرية للبرنامج الإنمائي والدروس المستفادة منها، **ويشجع** البرنامج الإنمائي على تحسين جودة مضمون هذا البيان بما في ذلك باستخدام شكل مماثل لموجز أداء البرامج القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، فضلا عن المعلومات التقييمية المناسبة؛

٤ - **يشير أيضا** إلى مقرره ٢٠٠٦/٣٦ بشأن استعراض عملية الموافقة على البرامج القطرية، **ويطلب** إلى البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان توفير توضيح موجز للأسباب تأجيل نظر مشاريع وثائق البرامج القطرية من الدورة السنوية إلى الدورة العادية الثانية؛

٥ - **يحث** صندوق الأمم المتحدة للسكان والبرنامج الإنمائي على زيادة جهودهما لتقديم مشاريع وثائق البرامج القطرية للمناقشة في الدورة السنوية للمجلس التنفيذي وفقا لما جاء في المقرر ٢٠٠٦/٣٦.

٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٨

١٢/٢٠٠٨

التقييم في صندوق الأمم المتحدة للسكان

إن المجلس التنفيذي،

١ - **يحيط علما** بالتقرير الدوري عن التقييم (DP/FPA/2008/10)؛

٢ - **يرحب** بالخطوات المتخذة أو المعتزمة من جانب صندوق الأمم المتحدة للسكان لتعزيز التقييم على جميع صعد المنظمة بوضع منهجية تستند إلى الوقائع لتحسين البرمجة، وباستمالة أصحاب المصلحة الوطنية بشكل منهجي؛

٣ - **يلاحظ مع القلق** انخفاض في جودة التقييمات، **ويطلب** إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان زيادة تحسين جودة تقييماته بالقيام، في جملة أمور، بزيادة جودة تصميم البرامج وتقييمات النتائج، وزيادة استعمال نتائج التقييم لتحسين البرمجة، وتحليل مساهمة الصندوق في النتائج الإنمائية؛

٤ - **يحيط علما** بما أبداه الصندوق من قلق إزاء انخفاض معدل الإبلاغ عن المتابعة لتقييمات البرامج القطرية، **ويحث** الصندوق على تحسين متابعة هذه التقييمات؛

٥ - **يطلب** إلى المديرة التنفيذية للصندوق أن تقدم تقارير دورية عن التقييم فيما يتعلق بنتائج الخطة الاستراتيجية للصندوق، ٢٠٠٨-٢٠١١، بما في ذلك الدروس المستفادة، والأثر في البرامج، والصعوبات التي ووجهت، والتقدم المحرز، وأداء مهمة التقييم؛

٦ - **يطلب كذلك** إلى المديرة التنفيذية للصندوق أن تقدم تقريرا إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠٠٩ عن وضع سياسة تقييمية شاملة تتمشى مع قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢ ومع أفضل الممارسات الدولية. وفي هذا الخصوص، **يطلب** المجلس **كذلك** إلى المديرة التنفيذية أن تبقي المجلس على علم بشأن وضع السياسة التقييمية، بما في ذلك، من خلال المشاورات مع المجلس في دورته العادية الأولى لعام ٢٠٠٩؛

٧ - **يشدد** على أهمية زيادة مشاركة النظراء الوطنيين وتعزيز القدرة الوطنية في تقييم البرامج القطرية للصندوق ومتابعتها، **ويشجع** الصندوق على استعمال نظم التقييم الوطنية حيثما كانت متاحة وعلى مواصلة إدماج آليات بناء القدرات في تصميم البرامج وتنفيذها، **ويرحب** بالتقدم الذي أحرز في هذا الخصوص؛

٨ - **يحيط علما** بما أعربت عنه منظومة الأمم المتحدة من خلال فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم في عام ٢٠٠٥، من تأييد للقواعد والمعايير المتعلقة بالتقييم، وهو ما يشكل مساهمة في تعزيز التقييم بوصفه إحدى مهام منظومة الأمم المتحدة؛

٩ - **يؤكد** أهمية استقلال مهمة التقييم ونزاهتها في منظومة الأمم المتحدة.

٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨

١٣/٢٠٠٨

المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة الداخلية (البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع)

إن المجلس التنفيذي،

١ - **يحيط علما** بما يلي: (أ) التقرير المتعلق بالمراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات الداخلية في البرنامج الإنمائي (DP/2008/20)؛ (ب) والتقرير المتعلق بأنشطة مراجعة الحسابات والرقابة الداخليتين في صندوق الأمم المتحدة للسكان في عام ٢٠٠٧ (DP/FPA/2008/11)؛ (ج) وتقرير مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن مراجعة الحسابات والرقابة الداخليتين في عام ٢٠٠٧ (DP/2008/21)؛

٢ - **يرحب** بالتركيز على المسائل الإدارية الرئيسية والمتكررة، ووضوح التوصيات وشكلها، وتخطيط مراجعة الحسابات على أساس درجة المخاطرة وذلك في تقارير المراجعة الداخلية للحسابات؛

٣ - **يشير** إلى المقرر ١٩/٢٠٠٦ ويطلب إلى البرنامج الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن تدرج ما يلي في تقرير كل منها عن مراجعة الحسابات والرقابة: (أ) قائمة بالنتائج والتقديرات الرئيسية، (ب) جدول يظهر توصيات مراجعة الحسابات التي لم تحل بعد حسب السنة والفئة، (ج) تفسير للنتائج التي ظلت بلا حل لمدة ١٨ شهرا أو أكثر؛

٤ - **يهيب** بالبرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان زيادة تعزيز طريقة التنفيذ الوطني بمعالجة مخاطر التشغيل ونقاط الضعف المتصلة به المحددة في تقارير مراجعة الحسابات، مع إيلاء الاهتمام على وجه الخصوص لبناء القدرات، **ويطلب** إلى البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان إبلاغ المجلس التنفيذي بتنفيذ الإجراءات المقترحة؛

٥ - **يشير** إلى قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢ الذي يهيب بمؤسسات الأمم المتحدة أن تتخذ تدابير تكفل الاستدامة في أنشطة بناء القدرات، وأن تستخدم، قدر المستطاع، التنفيذ الوطني والخبرات والتكنولوجيات الوطنية المتاحة باعتبارها القاعدة في الاضطلاع بالأنشطة التنفيذية، بالتركيز على الهياكل الوطنية وتجنب الممارسة المتمثلة في إقامة

وحدات تنفيذية موازية خارج نطاق المؤسسات الوطنية والمحلية، حيثما يكون ذلك ممكنا، وأن تواصل تعزيز التنفيذ الوطني، مع مراعاة أهمية بناء قدرات وطنية، وتبسيط الإجراءات ومواءمتها مع الإجراءات الوطنية، وفي هذا الخصوص، **يطلب** إلى البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان تقديم تقرير إلى المجلس التنفيذي عن الإجراءات والخبرات المتعلقة بتعزيز التنفيذ الوطني؛

٦ - **يطلب** إلى البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان أن يقدما تقريرا إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠٠٩ عن التقدم المحرز والدروس المستفادة في مجال تنفيذ النهج المتسق في التحويلات النقدية، بما في ذلك فيما يتصل بالإجراءات، وبناء القدرات، وآليات الإبلاغ؛

٧ - **يلاحظ مع التقدير** الاستخدام المنسق والموحد لتقديرات مراجعة الحسابات من جانب البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة؛

٨ - **يلاحظ مع القلق** أن مسألة الرصيد المشترك بين الصناديق وغيرها من المسائل المعلقة بين البرنامج الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، التي أشير إليها في المقرر ٢٧/٢٠٠٧، لم تحل بعد، **ويطلب** إلى البرنامج الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع العمل مع شركاء كل منهما على حل هذه المسائل على وجه السرعة؛

فيما يتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان،

٩ - **يلاحظ مع التقدير** استجابة الإدارة لتقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان المتعلق بأنشطة مراجعة الحسابات والرقابة الداخليتين في عام ٢٠٠٧، وتقرير اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات لعام ٢٠٠٧، والمعلومات المستكملة عن حالة تنفيذ ما قدمه مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة من توصيات بشأن حسابات صندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥؛

١٠ - **يطلب** أن توفّر التقارير السنوية المقبلة المتعلقة بأنشطة المراجعة والرقابة الداخليتين تفسيرات إضافية للنتائج الهامة لمراجعة الحسابات وأسبابها، وأن تحدِّد المسائل العامة ذات الأهمية وأن توفر مزيدا من المعلومات عن تحسين الجودة في نظم الرقابة في صندوق الأمم المتحدة للسكان؛

١١ - **ويعرب** عن الدعم لتنفيذ الصندوق لطريقة التنفيذ الوطني تمشيا مع قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢، **ويشجع** على تعزيز القدرة الوطنية في هذا السياق؛

١٢ - **يعرب عن دعمه** لمواصلة تعزيز عملية المساءلة والضمان في صندوق الأمم المتحدة للسكان ولإعادة تنظيم خدماته في مجال مراجعة الحسابات والرقابة الداخليتين، لكي يدعم الصندوق، في جملة أمور، توفير درجة كافية من التواتر والتغطية لعمليات المراجعة الداخلية للحسابات، **ويحث** المدير التنفيذي على مواصلة تعزيز تخطيط مراجعة الحسابات على أساس درجة المخاطرة، وملء الوظائف الشاغرة في شعبة خدمات الرقابة؛

١٣ - **يحيط علما** بالجهود المبذولة لتنفيذ نموذج المخاطر في مكاتبه الإقليمية والقطرية **ويشجع** الصندوق على مواصلة تنفيذ هذا النموذج على جميع صعد الإدارة وبحيث يشمل نطاقا واسعا من درجات المخاطرة؛

١٤ - **يلاحظ مع التقدير** وضع نهج لإدارة المخاطرة في المؤسسات، **ويهيب**، في هذا السياق، بصندوق الأمم المتحدة للسكان أن يزود المجلس التنفيذي في الدورة السنوية لعام ٢٠٠٩ بمعلومات مستكملة عن التقدم الذي أحرزه؛

١٥ - **يرحّب** بالتزام الصندوق تحسين إطار المراقبة الداخلية فيه، تمشيا مع أفضل الممارسات المعترف بها دوليا؛

١٦ - **يطلب** إلى المدير التنفيذي أن يتّخذ التدابير اللازمة لكفالة الامتثال مع إطار المراقبة الداخلية، استجابة للنتائج الواردة في تقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان المتعلق بأنشطة مراجعة الحسابات والرقابة الداخليتين في عام ٢٠٠٧؛

وفيما يتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي،

١٧ - **يلاحظ مع التقدير** رد الإدارة على التقرير المتعلق بالمراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات الداخلية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتقرير اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات لعام ٢٠٠٧، ورد الإدارة على ذلك التقرير؛

١٨ - **يعرب عن الدعم المستمر** لتعزيز مهام المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات الداخلية التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **ويحث** مدير البرنامج على زيادة تعزيز تخطيط مراجعة الحسابات على أساس درجة المخاطرة وعلى التعجيل بملء الوظائف الشاغرة في مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات؛

١٩ - **يعرب عن القلق** من أن التقدير ''غير مرضٍ'' شكّل نسبة ١٣ في المائة من تقديرات تقارير المراجعة الداخلية للحسابات، ومن أن بعض نتائج المراجعة ظلت بلا حلّ لمدة ١٨ شهرا، وأن نتائج التحقيقات أظهرت حالات سوء سلوك من جانب بعض الموظفين، **ويطلب** إلى البرنامج الإنمائي تقديم تقرير إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية

لعام ٢٠٠٩ عن التقدم المحرز في هذه المجالات، كجزء من التقرير السنوي المتعلق بالمراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات الداخلية؛

٢٠ - **يلاحظ** الجهود التي بذلتها الإدارة العليا في البرنامج الإنمائي لدعم المساءلة البرنامجية وتعزيز القدرة الداخلية للمنظمة على التعامل مع مسائل امتثال المديرين التنفيذيين على صعيد المكاتب القطرية وعلى الصعيد الإقليمي للأنظمة والقواعد والإجراءات المنصوص عليها، **ويشجّع** البرنامج الإنمائي على الاستمرار في إدراج استعراض للتقدم المحرز في هذا السياق ضمن التقارير المقبلة؛

٢١ - **يلاحظ** التحسينات في توقيت تقديم التقارير وجودتها، وكذلك النتيجة العامة لتقارير مراجعة حسابات التنفيذ الوطني؛

٢٢ - **يلاحظ** أنه يجري وضع إجراءات ومبادئ توجيهية محددة لمراجعة الحسابات استجابة لاستخدام النهج المنسق في التحويلات النقدية، **ويهيب** بالبرنامج الإنمائي وضع هذه الإجراءات والمبادئ التوجيهية بالتنسيق مع الصناديق والبرنامج والوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة وبالتشاور مع البرامج القطرية؛

وفيما يتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع،

٢٣ - **يلاحظ مع التقدير** رد الإدارة على تقرير مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع المتعلق بمراجعة الحسابات والرقابة الداخليتين في عام ٢٠٠٧؛

٢٤ - **يرحب** بإنشاء مكتب المراجعة الداخلية للحسابات في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في عام ٢٠٠٧ والتحول من مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى مكتب المراجعة الداخلية للحسابات التابع لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛

٢٥ - **يرحب أيضا** بإنشاء اللجنة الاستشارية للاستراتيجيات ومراجعة الحسابات في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛

٢٦ - **يحيط علما** بالمبادرات الأخرى في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع التي ستعزز مراجعة الحسابات والرقابة، والتي جرى الاضطلاع بها استجابة لتقرير المكتب عن مراجعة الحسابات والرقابة الداخليتين؛

٢٧ - **يلاحظ** أن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع قدم سياسة تتعلق بإطار المساءلة بالرقابة (DP/2008/22)، **ويطلب** إلى المدير التنفيذي للمكتب أن يعود إلى المجلس

التنفيذي بهذه السياسة في الدورة العادية الثانية في عام ٢٠٠٨، مع ضمان التنسيق والاتساق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٨

١٤/٢٠٠٨
التقرير السنوي لمدير البرنامج الإنمائي

إن المجلس التنفيذي،

١ - **يحيط علما** بتقرير الإطار التمويلي المتعدد السنوات بشأن أداء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والنتائج لعام ٢٠٠٧ (DP/2008/23)، (DP/2008/23/Corr.1) والمرفق الإحصائي (DP/2008/23/Add.2)؛

٢ - **يلاحظ مع القلق** أن البيانات التي يعرضها التقرير تُظهِر أن مجال العمل المتمثل في القضاء على الفقر لم يحظ بالأولوية القصوى من حيث النسبة المئوية لمجموع المبالغ المنفقة عليه أثناء عام ٢٠٠٧، **ويشدد** على أنه ينبغي استخدام أنشطة مناسبة لدعم المبادرات المباشرة الرامية إلى الحد من الفقر؛

٣ - **يحث** البرنامج الإنمائي على الاضطلاع بالأنشطة المناسبة للحد من الفقر، واضعا نصب عينيه قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات للسياسات، وعلى إعطاء أولوية قصوى لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والحد من الفقر البشري؛

٤ - **يعيد التأكيد** على التزام البرنامج الإنمائي بالإدارة والبرمجة على أساس النتائج؛

٥ - **يطلب** إلى البرنامج الإنمائي أن يواصل، في التقارير المقبلة، إدراج معلومات تحليلية عن النتائج الاستراتيجية تشمل نتائج البرامج والمشاريع، وكذلك تفسيرات للانحرافات الكبيرة عن النتائج المتوقعة؛

٦ - **يطلب أيضا** إلى البرنامج الإنمائي أن يدرج في التقارير المقبلة، ابتداء من الدورة السنوية لعام ٢٠٠٩، تحليلا مقارنا شاملا للإنفاق على التنسيق والبرمجة على صعيد منظومة الأمم المتحدة؛

٧ - **يحيط علما** بالتقرير المتعلق بتوصيات وحدة التفتيش المشتركة في عام ٢٠٠٧، و**يحث** البرنامج الإنمائي على أن يستمر في إيلاء اهتمام خاص للتوصيات المتصلة بإدارة الموارد البشرية؛

٨ - **يلاحظ مع القلق** أن الموارد ''المخصصة'' ما فتئت تتجاوز، إلى حد كبير، الموارد العادية للبرنامج الإنمائي، وأن ذلك يؤثر على قدرة البرنامج الإنمائي على الاضطلاع بولايته على نحو مناسب وعلى تقديم الدعم، على نحو فعّال، لخطة التنمية للبلدان الشريكة؛

٩ - **يطلب** إلى البرنامج الإنمائي أن يخصص موارد كافية، سواء من الأموال أو من الموظفين، لجميع مجالات عمل الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، مع إيلاء انتباه خاص لأقل البلدان نموا، في سياق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وأن يقدم تقريرا في هذا الشأن في الدورة السنوية لعام ٢٠٠٩؛

١٠ - **يحث** البرنامج الإنمائي على منح أولوية معززة ومناسبة للنتائج المباشرة للحد من الفقر، في الوقت الذي ينفذ فيه الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١؛

١١ - **يطلب أيضا** إلى البرنامج الإنمائي أن يقدم توزيعا لمجموع النفقات بحسب مجالات العمل وتوزيعا للنفقات من الموارد العادية بحسب مجالات العمل في الدورة السنوية لعام ٢٠٠٩ للمجلس التنفيذي؛

١٢ - **يطلب كذلك** إلى البرنامج الإنمائي أن يبرز بالنسبة لكل منطقة، نصيب الفرد من النفقات البرنامجية وحجم النفقات البرنامجية لأقل البلدان نموا في التقارير المقبلة.

٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٨

١٥/٢٠٠٨

الخطة الاستراتيجية المنقحة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١

إن المجلس التنفيذي،

١ - **يشير** إلى مقرره ٣٢/٢٠٠٧ وخصوصا الفقرتين ٢ و ٣؛

٢ - **يحيط علما** بالتنقيحات المدخلة على الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، الواردة في الوثيقة DP/2007/43/Rev.1 ومرفقاتها.

٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٨

١٦/٢٠٠٨

حالة الالتزامات بتمويل الموارد العادية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصناديق والبرامج المرتبطة به لعام ٢٠٠٨ وما بعده

إن المجلس التنفيذي،

١ - **يحيط علما** بحالة الالتزامات بتمويل الموارد العادية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصناديق والبرامج المرتبطة به لعام ٢٠٠٨ وما بعده (DP/2008/24)؛

٢ - **يلاحظ** أن البرنامج الإنمائي، بعد أن تجاوز الرقمين المستهدفين السنويين لعامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥، بينما لم يتمكّن من تحقيق الرقم السنوي المستهدف لعام ٢٠٠٦، قد تمكّن من تحقيق الرقم المستهدف الرابع والعام للتمويل السنوي (٢٠٠٧) ضمن إطاره التمويلي الثاني المتعدد السنوات للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧؛

٣ - **يشدد** على الأهمية الحيوية للحفاظ في عام ٢٠٠٨ على المستوى الذي بلغته الموارد العادية في عام ٢٠٠٧، ليتمكن البرنامج الإنمائي من تحقيق الرقم المستهدف الأول للتمويل السنوي الوارد في الإطار المتكامل للموارد للخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١؛

٤ - **يشير** إلى قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، **ويكرر التأكيد** على أن الموارد العادية تشكّل صخر الأديم لتمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ **ويطلب** إلى جميع البلدان التي لم تقدم بعد تبرعاتها للموارد العادية لعام ٢٠٠٨ أن تفعل ذلك؛

٥ - **يسلّم** بأن تعزيز دور البرنامج الإنمائي وقدرته بشأن مساعدة البلدان في تحقيق أهدافها الإنمائية يتطلّب زيادة متناسبة في موارده وتوسيع نطاق قاعدة موارده على نحو متواصل ومضمون ويمكن التنبؤ به بدرجة أكبر، كما يتطلّب مواصلة تحسين فعاليته وكفاءته واتساقه وأثره؛

٦ - **يشدد** على أهمية وجود قاعدة ثابتة ويمكن التنبؤ بها للموارد العادية، **ويشجع** الدول الأعضاء التي يسمح لها وضعها بأن تعلن تبرعاتها، لعدة سنوات، وأن تعلن جداول زمنية لدفع التبرعات لدورة التخطيط الجديدة التي تغطي الفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، وأن تلتزم فيما بعد بهذه التعهدات وبجداول الدفع، على أن تفعل ذلك.

٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٨

١٧/٢٠٠٨
التقرير السنوي عن التقييم (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)

إن المجلس التنفيذي،

١ - **يحيط علما** بالتقرير السنوي عن التقييم (DP/2008/25)؛

٢ - **يثني** على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتأمينه قاعدة موارد يمكن التنبؤ بها من الميزانية الأساسية لدعم مهمة التقييم المستقل لديه، **ويشدد** على أهمية ضمان الجودة عن طريق تقييمات قائمة على الوقائع، كما يشدد على أهمية استمرار استقلال مكتب التقييم وعلاقته بالمجلس التنفيذي؛

٣ - **يرحب** بتعزيز وحدة التقييم في صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وعملها في صياغة استراتيجية عامة للتقييم لدعم الخطة الاستراتيجية للصندوق، للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١؛

٤ - **يحث** وحدات التقييم المعنية على أن توفر معلومات وتحليلات إضافية عن مهام التقييم وأنشطته المتعلقة بصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة في التقارير السنوية المقبلة عن التقييم؛

٥ - **يطلب** إلى مدير البرنامج الإنمائي أن يزيد الرقابة من أجل تحسين جودة خطط تقييم المكاتب القطرية وتنفيذها، بما في ذلك، في جملة أمور، الاستكمال والرصد المنهجيين لخطط التقييم، وتعزيز قدرة ومسؤولية المكاتب الإقليمية والقطرية في تصميم التقييم ومنهجيته، مع إيلاء اهتمام خاص للمناطق التي بها مستويات دنيا من التقييم القطري، لكفالة وجود تغطية كافية من التقييم للبرامج التي يضطلع بها البرنامج الإنمائي؛

٦ - **يطلب أيضا** إلى مدير البرنامج الإنمائي تعزيز قدرات المكاتب الإقليمية والقطرية في الإدارة على أساس النتائج، وتصميم المشاريع ورصدها والإبلاغ عنها، استنادا إلى الأدوات العامة، وتصميم مرجعيات واضحة وشاملة للتقييمات، وتحسين توافر الموارد والتمويل للتقييمات الإقليمية والقطرية، بما في ذلك تقييمات النتائج؛

٧ - **يحث** البرنامج الإنمائي على تعزيز إشراف الإدارة العليا على الرصد والتقييم الذي تجريه الوحدات البرنامجية التابعة للبرنامج الإنمائي، ودعمها لذلك، بما في ذلك تتبع ردود الإدارة في عمليات متابعة التقييمات؛

٨ - **يشجع** البرنامج الإنمائي على مواصلة تحسين تقديمه لردود الإدارة وتتبعه لها؛

٩ - **يقر** بالطلب المتزايد على قيام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدعم تنمية قدرات التقييم الوطنية، **ويطلب** إلى البرنامج الإنمائي مواصلة دعم الشركاء الوطنيين في بناء القدرات وذلك لممارسة حقهم في المسؤولية الوطنية في مجال التقييم؛

١٠ - **يحث** البرنامج الإنمائي على مواصلة تحسين استخدامه للتقييم لدعم التعلم وإيجاد ثقافة قائمة على النتائج، **ويطلب** إلى البرنامج الإنمائي أن يقدم تقريرا إلى المجلس عن متابعته لردود الإدارة، بما في ذلك إجراءات المتابعة بشأن التقييمات اللامركزية، في الدورة السنوية لعام ٢٠٠٩؛

١١ - **يوافق** على تقييمات نتائج التنمية والأنشطة الرامية إلى تعزيز مهمة التقييم في برنامج العمل المقترح لمكتب التقييم للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩؛

١٢ - **يطلب** إجراء مشاورات إضافية مع المجلس بشأن التقييمات المستقلة الجديدة التي سيجريها مكتب التقييم المقترحة في الفقرة ٨٥ (ب) من برنامج العمل المطروح للموافقة عليه في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٨؛

١٣ - **يشدد** على أهمية وجود روابط واضحة لبرامج العمل اللاحقة مع الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي، للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، مع مراعاة الحاجة إلى توفير ما يكفي من الأوصاف للتقييمات المستقلة المقترحة التي سيجريها مكتب التقييم، وإجراء مشاورات غير رسمية مع أعضاء المجلس قبل الجلسات الرسمية للمجلس التنفيذي.

٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٨

١٨/٢٠٠٨
تقييم البلدان المساهمة الصافية في المنطقة العربية

إن المجلس التنفيذي،

١ - **يحيط علما** بتقييم البرنامج الإنمائي في البلدان المساهمة الصافية من المنطقة العربية (DP/2008/26)، وتصويبه (DP/2008/26/Corr.1 و DP/2008/26/Corr.2)، ورد الإدارة على ذلك التقييم (DP/2008/27)؛

٢ - **يطلب** إلى البرنامج الإنمائي أن يُشرك المجلس في مشاوراته بشأن استعراض وتطوير المعايير المتعلقة باستمرار وجود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في البلدان المساهمة الصافية؛

٣ - **يحث** برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على إعطاء أولوية عالية لتعزيز دعمه للبلدان المساهمة الصافية في مجال تنمية القدرات، بناء على الأولويات والنظم الوطنية، لكي يتسنى تعزيز القدرة على مواصلة برامجه.

٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٨

١٩/٢٠٠٨

تقييم مساهمة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في تنفيذ إعلان باريس بشأن فعالية المعونة

إن المجلس التنفيذي،

١ - **وقد نظر** في تقييم مساهمة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في تنفيذ إعلان باريس بشأن فعالية المعونة (DP/2008/28) ورد الإدارة عليه (DP/2008/29)؛

٢ - **يشجع** البرنامج الإنمائي، بالتعاون مع الأعضاء الآخرين في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، على زيادة استخدام النظم الوطنية، عندما يكون ذلك مناسبا لمصلحة بلدان البرنامج، لكي يتسنى تعزيز القدرات الوطنية وخفض تكاليف المعاملات؛

٣ - **يشير** إلى قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢، الذي يشجع على تعزيز أنشطة التقييم، مع التركيز بوجه خاص على النتائج الإنمائية، بما في ذلك من خلال تعزيز النُهُج التعاونية للتقييم، بما فيها التقييمات المشتركة؛ **ويشجع** في هذا الصدد البرنامج الإنمائي على مواصلة إجراء تقييمات مشتركة مع غيره من منظمات الأمم المتحدة بشأن فعالية التنمية مع الحفاظ على التركيز على مسؤولية البرنامج الإنمائي، لكي يتسنى زيادة أهمية التقييم لبلدان البرنامج؛

٤ - **يشجع أيضا** البرنامج الإنمائي على أن يقوم، بعد التشاور مع غيره من منظمات الأمم المتحدة ذات الصلة، بإجراء مزيد من المشاورات غير الرسمية مع المجلس التنفيذي لتحديد المنتدى الحكومي الدولي الملائم لتقييم مساهمة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في تنفيذ إعلان باريس بشأن فعالية المعونة.

٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٨

٢٠/٢٠٠٨

التقرير السنوي للمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

إن المجلس التنفيذي،

١ - **يحيط علما** بالتقرير السنوي للمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (DP/2008/32)؛

٢ - **يرحب** بالتقدم الذي أحرزه مكتب خدمات المشاريع من أجل تحسين الفعالية والكفاءة، تمشيا مع استراتيجية تسيير الأعمال به؛

٣ - **يحيط علما** بالمساهمات في النتائج التشغيلية للأمم المتحدة؛

٤ - **يحيط علما أيضا** باقتناء مكتب خدمات المشاريع في عام ٢٠٠٧ لشركات تجارية، مما يدل على تزايد الثقة من جانب شركاء المكتب؛

٥ - **يطلب** إلى مدير البرنامج الإنمائي والمدير التنفيذي لمكتب خدمات المشاريع أن يقدما إلى المجلس التنفيذي تقريرا عن هيكل الإدارة لمكتب خدمات المشاريع لمناقشته في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٨.

٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٨

٢١/٢٠٠٨

التقرير السنوي المستند إلى النتائج للمدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

إن المجلس التنفيذي،

١ - **يحيط علما** بنتائج التقرير السنوي المستند إلى النتائج عن صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية (DP/2008/33)، بما فيه الفرع المتعلق بتنفيذ سياسة الصندوق لاسترداد التكاليف؛

٢ - **يلاحظ مع التقدير** الإسهامات التي تمكن الصندوق من تقديمها في النتائج الإنمائية في أقل البلدان نموا في مجال التنمية المحلية والتمويل الشامل، مع تنفيذ خطة عمله للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧: الاستثمار في أقل البلدان نموا؛

٣ - **يلاحظ مع القلق** أن الصندوق لم يصل إلى أرقامه المستهدفة لعام ٢٠٠٧ في مجال تعبئة الموارد، رغم وجود اتجاه تصاعدي في الموارد العادية والموارد الأخرى للصندوق؛

٤ - **يكرر تأكيد طلبه** بأن يواصل البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية جهودهما لضمان استقرار التمويل البرنامجي لأنشطة الصندوق، **ويؤكد من جديد** دعوته للبلدان المانحة وغيرها من البلدان التي هي في وضع يسمح لها، بتوفير تمويل إضافي لدعم برامج وأنشطة الصندوق في أقل البلدان نموا، ومواصلة هذا التمويل، بأن تفعل ذلك؛

٥ - **يطلب** إلى إدارة الصندوق أن تقدم تقريرا عن تنفيذ سياسة استرداد التكاليف، بما في ذلك أثر المعدلات المستخدمة في الموارد العادية والموارد الأخرى، فضلا عن استخدام وتوزيع التكاليف غير المباشرة التي جرى استردادها، للنظر فيه في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٩؛

٦ - **يطلب** إلى مدير البرنامج الإنمائي أن يعين، في أقرب وقت ممكن، أمينا تنفيذيا جديدا لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية.

٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٨

٢٢/٢٠٠٨

متطوعو الأمم المتحدة – تقرير مدير البرنامج الإنمائي

إن المجلس التنفيذي،

١ - **يحيط علما** بالتقرير السنوي لمدير البرنامج الإنمائي عن برنامج متطوعي الأمم المتحدة (DP/2008/34)؛

٢ - **يعرب عن تقديره** للتوسع المستمر في نطاق ومدى تعقيد أنشطة برنامج متطوعي الأمم المتحدة والتقدم المحرز في تطبيق نموذج أعماله، والإبلاغ عن النتائج، وما يتصل بذلك من المواءمة بين الموظفين والموارد والبرامج؛

٣ - **يرحب** بالمبادرات المتخذة لتكوين شراكات جديدة وتعزيز المساهمات الفنية التي يقدمها برنامج متطوعي الأمم المتحدة من أجل بناء القدرات وتعزيز النهج التطوعي، دعما لبلدان البرنامج؛

٤ - **يؤكد من جديد** دعوته للمؤسسات والهيئات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة إلى مواصلة الجهود الرامية إلى إدماج النهج التطوعي في سياساتها وبرامجها وتقاريرها، بما في ذلك ما يتعلق منها بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

٥ - **يلاحظ** أن برنامج متطوعي الأمم المتحدة يمكن أن يسهم إسهاما فعالا، على صعيد المجتمعات المحلية، في الاهتمام بالاستدامة البيئية، بما في ذلك تغير المناخ، **ويشجع** برنامج متطوعي الأمم المتحدة على الاشتغال بإدارة الموارد الطبيعية وتخفيف آثار تغير المناخ وأنشطة التكيف على صعيد المجتمعات المحلية، بناء على طلب بلدان البرنامج؛

٦ - **يلاحظ، في هذا الصدد،** الدور الحفاز للموارد المقدمة من صندوق التبرعات الخاص في دعم الأنشطة والبحوث الرائدة الرامية إلى تشجيع النهج التطوعي من أجل التنمية؛

٧ - **يلاحظ أيضا** أن التبرعات المقدمة لصندوق التبرعات الخاص لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة وصلت إلى ٦,٧ مليون دولار في عام ٢٠٠٧، و**يشجع** البلدان التي يسمح لها وضعها بالتبرع لهذا الصندوق لتمكين برنامج متطوعي الأمم المتحدة من مواصلة استكشاف وتوسيع وتعزيز دور النهج التطوعي ومساهمات المتطوعين في التنمية، أن تفعل ذلك؛

٨ - **يثني** على برنامج متطوعي الأمم المتحدة للنتائج التي أحرزها في تحقيق التساوي بين الجنسين في المستويات العليا وفيما بين الموظفين، فضلا عن التقدم الذي أحرزه في مراعاة التعميم البرنامجي للاعتبارات الجنسانية؛

٩ - **يدعو** مؤسسات منظومة الأمم المتحدة إلى زيادة جهودها من أجل تحقيق التساوي بين الجنسين في تعيين متطوعي الأمم المتحدة؛

١٠ - **يؤكد من جديد** دعمه لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة كمركز تنسيق لمتابعة السنة الدولية للمتطوعين، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٣٤/٦٠، بما في ذلك القيام بدور قيادي في الإبلاغ عن المتابعة.

٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٨

٢٣/٢٠٠٨
صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة – التقرير السنوي وسياسة استرداد التكاليف

إن المجلس التنفيذي،

١ - **يحيط علما** بالتقرير السنوي للمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (DP/2008/35)، وبالاستجابة للقرار ٣/٢٠٠٨ الذي طلب من الصندوق تقديم تقرير بشأن تنفيذ سياسة استرداد التكاليف؛

٢ - **يقر** بما تحقق من إنجازات نحو تحقيق النتائج المحددة في الإطار التمويلي المتعدد السنوات للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧، **ويرحب** بالنمو الكبير في موارد الصندوق، **ويطلب** إلى جميع البلدان التي يسمح لها وضعها بزيادة تبرعاتها، خصوصا للموارد العادية ('الأساسية') للصندوق، بما في ذلك عن طريق إعلان التبرعات لعدة سنوات، أن تفعل ذلك؛

٣ - **يطلب** من الصندوق تجنيب استخدام الموارد الأساسية لتغطية التكاليف المتصلة بإدارة الموارد الخارجة عن الميزانية، وذلك وفقا لقرار الجمعية العامة ٦٢/٢٠٨؛

٤ - **يقرر** أن يُعتمد، تمشيا مع النهج المماثلة المعمول بها في صناديق الأمم المتحدة وبرامجها الأخرى، معدل استرداد يبلغ ٧ في المائة لاسترداد تكاليف الدعم غير المباشرة للتبرعات الجديدة من الأطراف الثالثة، و ٥ في المائة لمساهمات اقتسام التكاليف الخاصة ببلدان البرامج؛

٥ - **يسلّم** بأن معدلات استرداد التكاليف هذه قد تخضع لمزيد من التنقيح لتعكس معدل استرداد كامل التكلفة، وذلك بعد أن ينظر المجلس التنفيذي في هذا البند في دورته العادية الثانية لعام ٢٠٠٩؛

٦ - **يطلب** إلى المديرة التنفيذية تقديم تقرير عن تنفيذ سياسة استرداد التكاليف، يتضمن بيان أثر المعدلات المستخدمة على الموارد العادية والموارد الأخرى، فضلا عن استخدام وتخصيص التكاليف غير المباشرة المستردة، مع بيان الخيارات الممكنة لتغيير المعدلات، مع أخذ طرائق التنفيذ ومصروفات الإدارة في الاعتبار، وذلك للنظر فيه في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٩ بالاقتران مع استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية ومشروع ميزانية الدعم لفترة السنتين حتى عام ٢٠١١؛

٧ - **يشدد** على أن الموارد ('غير الأساسية') الأخرى ينبغي أن تواصل دعم أولويات ونتائج الخطة الاستراتيجية للصندوق، **ويشجع** الصندوق على رصد سياسته بشأن استرداد التكاليف لكفالة ألا تسهم الموارد العادية في تغطية تكاليف الدعم الخاصة بالمشاريع والبرامج الممولة من الموارد الأخرى؛

٨ - **يقرر** الإبقاء على سلطة المديرة التنفيذية للصندوق في منح الإعفاءات من معدل استرداد التكاليف عن طريق استعراض كل حالة على حدة استعراضا يؤخذ فيه في الاعتبار الأثر المالي في المنظمة، **ويطلب** أن يبلغ الصندوقُ المجلس التنفيذي بجميع الاستثناءات في التقارير المالية السنوية؛

٩ - **يحث** الصندوق على مواصلة تنسيق سياسته بشأن تصنيف التكاليف واسترداد التكاليف مع غيره من صناديق الأمم المتحدة وبرامجها.

٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٨

٢٠٠٨/٢٤

عمل البرنامج الإنمائي في الدعم المباشر للميزانية والأموال المجمعة

إن المجلس التنفيذي،

١ - **يحيط علما** بالتقرير الوارد في الوثيقة DP/2008/36؛

٢ - **يرحب** بفعالية المعونة التي تستهدف كفالة تحقيق أكبر أثر إنمائي ممكن، **ويقر** بأن الإحساس بالمسؤولية الوطنية وبناء القدرات وتطويرها هي عناصر أساسية لفعالية المعونة، **ويشدد**، في هذا الصدد، على دور البرنامج الإنمائي في دعم البلدان النامية في هذه العمليات؛

٣ - **يشير** إلى القرار ٦٢/٢٠٨، الذي تشجع فيه الجمعية العامة دعوة جهاز الأمم المتحدة الإنمائي إلى المشاركة، بحكم وظيفته، في طرائق المعونة وآليات التنسيق الحالية والجديدة، بناء على طلب البلد المستفيد من البرنامج، ويدعو جهاز الأمم المتحدة الإنمائي إلى زيادة مشاركته في هذا الصدد؛

٤ - **يشدد** على أهمية بناء القدرة الوطنية وتبسيط الإجراءات ومواءمتها مع الإجراءات والأنظمة الوطنية، **ويرحب** بجهود البرنامج الإنمائي الرامية إلى تنسيق أنشطته ومواءمتها في سياق البيئة الجديدة للمعونة، **ويشجع** البرنامج الإنمائي على أن يواصل المناقشات بشأن هذا النهج في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز، وأن يكفل تدريب مؤسسي ملائم للموظفين؛

٥ - **يطلب** إلى البرنامج الإنمائي إعطاء الأفضلية للعمل في الدعم المباشر للميزانية عن طريق دعم الميزانيات القطاعية، بصفته طرفا موقّعا لا يتحمل أي التزامات ائتمانية، مع أخذ آراء بلدان البرامج في الاعتبار؛

٦ - **يؤيد**، من حيث المبدأ، تحديد فترة تجريبية لمدة أربع سنوات، تبدأ في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، لتمكين المساهمات المالية للبرنامج الإنمائي في التمويل الجماعي ودعم الميزانيات القطاعية، على أساس كل حالة على حدة، وذلك بطلب من البلد المستفيد ووفقا

لولاية البرنامج الإنمائي وميزته النسبية، وضمن القيود والأحكام المنصوص عليها في الوثيقة DP/2008/36؛

٧ - **يطلب** من البرنامج الإنمائي إعداد تقرير إضافي يُعرض على المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام ٢٠٠٨ لإقراره، ويشمل ما يلي: (أ) معلومات مستكملة بشأن النهج المشترك لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية إزاء البيئة المتغيرة للمعونة، (ب) تحليل لدور البرنامج الإنمائي في البيئة الجديدة للمعونة، وبالنسبة أيضا للشركاء الآخرين في التنمية، مع التركيز على الجهود الإضافية التي بذلها البرنامج الإنمائي من أجل تحقيق درجة أكبر من التنسيق والمواءمة، (ج) وضع مزيد من تفاصيل المعايير الخاصة بالعمل في دعم الميزانيات القطاعية والتمويل الجماعي، ومؤشرات لقياس فعالية هذه الطريقة الجديدة من طرائق المعونة؛

٨ - **يحث** البرنامج الإنمائي على توقيع مذكرة التفاهم بين البلد المستفيد من البرنامج وجميع الشركاء الإنمائيين المشاركين، والتي هي الأساس بالنسبة لتوفير الدعم للميزانيات القطاعية في ذلك البلد؛

٩ - **يوافق**، للمدة التي تستغرقها الفترة التجريبية، على التغييرات المقترح إدخالها على النظام المالي والقواعد المالية، بالصيغة الواردة في الوثيقة DP/2008/36، بما في ذلك شروط تقديم المساهمات المالية المباشرة، المبينة في الإطار ١، مع أخذ توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في الاعتبار، **ويسلّم** بأن هذه القواعد المالية وبنود النظام المالي قد تخضع، عند اللزوم، لمزيد من التنقيح في سياق النظام المالي والقواعد المالية المنسقين اللذين يُنظر فيهما حاليا في الأمم المتحدة؛

١٠ - **يطلب** من البرنامج الإنمائي، خلال الفترة التجريبية، أن يدرج تقريرا مرحليا عن هذه التجربة في التقرير السنوي لمدير البرنامج، وأن يدرج استعراضا عاما للمساهمات في التمويل الجماعي ودعم الميزانيات القطاعية في الاستعراض السنوي للحالة المالية؛

١١ - **يطلب أيضا** من البرنامج الإنمائي إعداد تقرير في نهاية الفترة التجريبية يشمل ما يلي: (أ) تقييم للفترة التجريبية ومراجعة لحساباتها على أساس المعايير المحددة في الوثيقة DP/2008/36، (ب) معلومات مستكملة عن الجهود التي يبذلها البرنامج الإنمائي من أجل تنسيق النظام المالي والقواعد المالية التي يُنظر فيها حاليا في الأمم المتحدة، بما في ذلك التغييرات اللازم إدخالها للسماح بالمشاركة في التمويل الجماعي ودعم الميزانيات القطاعية؛

١٢ - **يطلب كذلك** من البرنامج الإنمائي تنظيم مشاورات غير رسمية منتظمة مع المجلس التنفيذي بشأن التقدم المحرز فيما يخص الفترة التجريبية، وإعداد التقارير المطلوبة في هذا المقرر.

٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٨

٢٠٠٨/٢٥
استعراض عام للمقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠٠٨

إن المجلس التنفيذي،

يذكّر بأنه قام في دورته السنوية لعام ٢٠٠٨، بما يلي:

البند ١
المسائل التنظيمية

أقر جدول أعمال وخطة عمل الدورة السنوية لعام ٢٠٠٨ (DP/2008/L.2)؛

وافق على التقرير الخاص بالدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٨ (DP/2008/18)؛

ووافق على الجدول الزمني التالي للدورات المقبلة للمجلس التنفيذي لعامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩:

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٨:	من ٨ إلى ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨
الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٩:	من ١٩ إلى ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩
الدورة السنوية لعام ٢٠٠٩:	من ٢٦ أيار/مايو إلى ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ (نيويورك)
الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٩:	من ٨ إلى ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩

واعتمد خطة العمل المؤقتة للدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٨ للمجلس التنفيذي.

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ٢
التقرير السنوي للمديرة التنفيذية

اتخذ المقرر ٢٠٠٨/٩ بشأن تقرير المديرة التنفيذية لعام ٢٠٠٧، بما في ذلك الاستعراض الإحصائي والمالي.

وأحاط علما بالتقرير المشترك لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان عن توصيات وحدة التفتيش المشتركة في عام ٢٠٠٧ (DP/2008/23/Add.1-DP/FPA/2008/5, (Part II)).

البند ٣

التزامات تمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان

اتخذ المقرر ١٠/٢٠٠٨ بشأن التزامات تمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان.

البند ٤

البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها (صندوق الأمم المتحدة للسكان)

اتخذ المقرر ١١/٢٠٠٨ بشأن مشاريع وثائق البرامج القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وأحاط علما بمشاريع وثائق البرامج القطرية التالية وبالتعليقات الواردة بشأنها:

أفريقيا

مشروع وثيقة البرنامج القطري لبنن (DP/FPA/DCP/BEN/7)

مشروع وثيقة البرنامج القطري لجمهورية الكونغو (DP/FPA/DCP/COG/4)

مشروع وثيقة البرنامج القطري للنيجر (DP/FPA/DCP/NER/7)

مشروع وثيقة البرنامج القطري لنيجيريا (DP/FPA/DCP/NGA/6)

الدول العربية وأوروبا وآسيا الوسطى

مشروع وثيقة البرنامج القطري للسودان (DP/FPA/DCP/SDN/5)

وافق على التمديد الثاني لمدة سنة واحدة للبرنامج القطري لبوروندي (DP/FPA/2008/6) وعلى التمديد لمدة سنتين للبرنامج القطري لباكستان (DP/FPA/2008/8)؛

وأحاط علما بالتمديد لمدة سنة واحدة للبرامج القطرية لكل من أفغانستان (DP/FPA/2008/8) وإكوادور وغواتيمالا (DP/FPA/2008/7).

البند ٥

التقييم (صندوق الأمم المتحدة للسكان)

اتخذ المقرر ١٢/٢٠٠٨ بشأن أنشطة التقييم في صندوق الأمم المتحدة للسكان.

الجزء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ٦

المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة الداخلية

اتخذ المقرر ١٣/٢٠٠٨ بشأن مراجعة الحسابات والرقابة الداخليتين في البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

البند ٧

الزيارات الميدانية

أحاط علما بالتقرير المتعلق بالزيارة الميدانية للمجالس التنفيذية للبرنامج الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأغذية العالمي إلى هايتي (DP/FPA/2008/CRP.1-E/ICEF/2008/CRP.11) وبالتقرير عن الزيارة الميدانية للمجلس التنفيذي للبرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان إلى كازاخستان (DP/2008/CRP.3-DP/FPA/2008/CRP.2).

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند ٨

التقرير السنوي لمدير البرنامج الإنمائي

اتخذ المقرر ١٤/٢٠٠٨ بشأن التقرير السنوي لمدير البرنامج الإنمائي؛

وأحاط علما بتقرير البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان المتعلق بتوصيات وحدة التفتيش المشتركة في عام ٢٠٠٧ (DP/2008/23/Add.1-DP/FPA/2008/5 (part II)).

البند ٩

الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٨-٢٠١١

اتخذ المقرر ١٥/٢٠٠٨ بشأن الخطة الاستراتيجية المنقحة للبرنامج الإنمائي، ٢٠٠٨-٢٠١١.

البند ١٠

الالتزامات بتمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

اتخذ المقرر ١٦/٢٠٠٨ بشأن حالة الالتزامات بتمويل الموارد العادية للبرنامج الإنمائي والصناديق والبرامج المرتبطة به لعام ٢٠٠٨ وما بعده.

البند ١١

التقييم في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

اتخذ المقرر ١٧/٢٠٠٨ بشأن التقرير السنوي عن التقييم؛

اتخذ المقرر ١٨/٢٠٠٨ بشأن تقييم البلدان المساهمة الصافية في المنطقة العربية؛

اتخذ المقرر ١٩/٢٠٠٨ بشأن تقييم مساهمة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في تنفيذ إعلان باريس بشأن فعالية المعونة.

البند ١٢

تقرير التنمية البشرية

أحاط علما بالمعلومات المستكملة عن المشاورات بشأن تقرير التنمية البشرية (DP/2008/30).

البند ١٣

البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)

أحاط علما بمشاريع وثائق البرامج القطرية والتعليقات المقدمة بشأنها:

أفريقيا

مشروع وثيقة البرنامج القطري لبنن (DP/DCP/BEN/1)

مشروع وثيقة البرنامج القطري لموريشيوس (DP/DCP/MUS/2)

مشروع وثيقة البرنامج القطري لنيجيريا (DP/DCP/NGA/1)

الدول العربية

مشروع وثيقة البرنامج القطري للسودان (DP/DCP/SDN/1)

أحاط علما بتمديد البرامج القطرية لمدة سنة واحدة لكل من الأرجنتين وأفغانستان وإكوادور وجزر تركس وكايكوس وجمهورية كوريا وغواتيمالا، وتمت الموافقة على تمديد مدته سنتين للبرنامج القطري لباكستان (DP/2008/31).

البند ١٤

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

اتخذ المقرر ٢٠/٢٠٠٨ بشأن التقرير السنوي للمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

البند ١٥

صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

اتخذ المقرر ٢١/٢٠٠٨ بشأن تقرير عام ٢٠٠٧ السنوي المستند إلى النتائج والذي قدمه المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية.

البند ١٦

متطوعو الأمم المتحدة

اتخذ المقرر ٢٢/٢٠٠٨ بشأن متطوعي الأمم المتحدة – تقرير مدير البرنامج.

البند ١٧

صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

اتخذ المقرر ٢٣/٢٠٠٨ بشأن التقرير السنوي وسياسة استرداد التكلفة لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة.

البند ١٨

الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة (البرنامج الإنمائي)

اتخذ المقرر ٢٤/٢٠٠٨ بشأن مشاركة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدعم المباشر للميزانية والأموال المجمعة.

البند ١٩

التعاون فيما بين بلدان الجنوب

أحاط علما بالمشروع الرابع لإطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب (DP/CF/SSC/4).

البند ٢٠

مسائل أخرى

عقد مناسبة خاصة (حلقة نقاش) بشأن الذهاب إلى حد أبعد من الالتزامات لتحقيق الهدف ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية: دور صندوق الأمم المتحدة للسكان وشركائه؛

عقد حلقة نقاش بشأن الاستجابة الإنسانية (صندوق الأمم المتحدة للسكان)؛

عقد جلسة إحاطة بشأن التقرير المتعلق بالاستعراض الخارجي المستقل للتحقيقات المتعلقة بعمليات البرنامج الإنمائي في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

٢٠٠٨/٢٦

تنقيح النظام المالي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

إن المجلس التنفيذي،

إذ يسلم بازدياد عدد الهجمات والتهديدات التي يتعرض لها موظفو الأمم المتحدة واشتداد خطورتها بدرجة كبيرة على مدار السنوات العديدة الماضية،

وإذ يقر بأنه ينبغي أن تكون منظمات الأمم المتحدة قادرة على الرد على هذه الحوادث في الوقت السليم وبالطريقة المناسبة،

فيما يتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي،

١ - **يحيط علما** بالتقرير المتعلق بتنقيح النظام المالي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/2008/41)، وبتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن هذه المسألة (DP/2008/42)؛

٢ - **يقرر** أن يصبح نص البند ٢٣-١ من النظام المالي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي كما يلي:

''(أ) يجوز لمدير البرنامج أن يقـــدم إكراميات لا تتجاوز ٠٠٠ ٧٥ دولار في السنة عندما يرى ذلك ضروريا لمصلحة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، شريطة إدراج بيان بهذه الإكراميات في البيانات المالية، باستثناء ما هو منصوص عليه في الفقرة (ب) أدناه؛

''(ب) في حالات الطوارئ التي يلزم فيها، بناء على السلطة التقديرية لمدير البرنامج، تقديم إكراميات فورية لأسباب إنسانية (في حالات من قبيل الإصابة أو الوفاة المتصلة بأنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، يجوز للمدير تقديم هذه الإكراميات وفقا للفقرة (أ) أعلاه، مع استثناء هذه الإكراميات من الحد الأقصى المفروض عليها. ويقوم المدير

على الفور بإبلاغ المجلس التنفيذي بأية حالة يتجاوز فيها مجموع الإكراميات مبلغ ٠٠٠ ٥٠ دولار.‘‘

٣ - **يحيط علما** بالتغيير المناظر في القاعدة المالية ١٢٣-١.

فيما يتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان،

٤ - **يحيط علما** بالتقرير المتعلق بتنقيح النظام المالي لصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/2008/15 وDP/FPA/2008/15/Corr.1)، وبتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن هذه المسألة (DP/FPA/2008/16)؛

٥ - **يلاحظ** أن صندوق الأمم المتحدة للسكان قد قدم إكراميات بمبلغ ٦٠٩ ٤٧ دولارا في عام ٢٠٠٨، وأن هذا المبلغ سيدرج في البيانات المالية للصندوق لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩؛

٦ - **يسلم** بأن الإكراميات المذكورة أعلاه تتجاوز حد الـ ٠٠٠ ٢٥ دولار الذي يفرضه البند ١٤-٥ من النظام المالي للصندوق للإكراميات؛

٧ - **يقر** بأثر رجعي المبلغ المدفوع بما يتجاوز الحد المشار إليه أعلاه، وذلك في ضوء الاعتبارات الإنسانية والأخلاقية؛

٨ - **يقرر** أن يصبح نص البند ١٤-٥ من النظام المالي الوارد في الوثيقة DP/FPA/2008/15 كما يلي:

‘‘(أ) يجوز للمدير التنفيذي أن يقدم إكراميات لا تتجاوز ٠٠٠ ٧٥ دولار في السنة عندما يرى ذلك ضروريا لمصلحة صندوق الأمم المتحدة للسكان، شريطة إدراج بيان بهذه الإكراميات في البيانات المالية، باستثناء ما هو منصوص عليه في الفقرة (ب) أدناه؛

‘‘(ب) في حالات الطوارئ التي يلزم فيها، بناء على السلطة التقديرية للمدير التنفيذي، تقديم إكراميات فورية لأسباب إنسانية (في حالات من قبيل الإصابة أو الوفاة المتصلة بأنشطة صندوق الأمم المتحدة للسكان)، يجوز للمدير التنفيذي تقديم هذه الإكراميات وفقا للفقرة (أ) أعلاه، مع استثناء هذه الإكراميات من الحد الأقصى المفروض عليها. ويقوم المدير على الفور بإبلاغ المجلس التنفيذي بأية حالة يتجاوز فيها مجموع الإكراميات مبلغ ٠٠٠ ٥٠ دولار.‘‘

٩ - **يحيط علما** بالتغيير المناظر في القاعدة المالية ١١٤-٩.

١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨

٢٧/٢٠٠٨

الاستعراض السنوي للحالة المالية لعام ٢٠٠٧ (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)

إن المجلس التنفيذي،

١ - **يحيط علما** بالاستعراض السنوي للحالة المالية (DP/2008/39) وبالمعلومات المفصلة الواردة في الإضافة الملحقة به (DP/2008/39/Add.1)؛

٢ - **يشجع** جميع الدول الأعضاء على دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بلوغ الأهداف المحددة للموارد في الخطة الاستراتيجية، وأن تلتزم، في أقرب وقت ممكن، بالإسهام في الموارد العادية للبرنامج الإنمائي لعام ٢٠٠٨ وما بعده، عن طريق إعلان تبرعاتها لعدة سنوات، إن أمكن؛

٣ - **يسلم** بأهمية القدرة على التنبؤ بالتمويل في المساعدة على فعالية تخطيط برامج البرنامج الإنمائي.

١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨

٢٨/٢٠٠٨

تقرير عن أنشطة مكتب خدمات المشتريات المشتركة بين الوكالات عن فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧

إن المجلس التنفيذي،

١ - **يحيط علما** بتقرير مدير البرنامج عن أنشطة مكتب خدمات المشتريات المشتركة بين الوكالات عن فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (DP/2008/43)، مع التسليم بأنه سيكون آخر تقرير يقدم بشأن المكتب بالنظر إلى التنفيذ الناجح للدمج الجزئي لبعض وظائف المكتب في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨؛

٢ - **يلاحظ** قيام فريقي البرنامج الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بتنفيذ العملية الانتقالية للدمج الجزئي، وخاصة فيما يتصل بنقل الأعمال والأنشطة المتعلقة بالموارد البشرية.

١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨

٢٩/٢٠٠٨
دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بيئة المعونة المتغيرة على المستوى القطري

إن المجلس التنفيذي،

١ - **يشير** إلى قراره ٢٠٠٨/٢٤؛

٢ - **يحيط علما** بالتقرير المتعلق بدور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بيئة المعونة المتغيرة على المستوى القطري (DP/2008/53)، **ويقر** تنفيذ البرنامج التجريبي على النحو المنصوص عليه أدناه؛

٣ - **يحيط علما** بالتقرير كمتابعة للوثيقة DP/2008/36، وكاستجابة للطلب الوارد في قرار المجلس التنفيذي ٢٠٠٨/٢٤ بتقديم تقرير إضافي، **ويطلب** إلى مدير البرنامج أن ينشر على موقع المجلس التنفيذي على شبكة الإنترنت المعلومات الإضافية المطلوبة بموجب الفقرة ٧ من القرار ٢٠٠٨/٢٤ قبل الإفراج عن أية أموال لأي بلد من البلدان المشمولة بالبرامج التجريبية، بما في ذلك التوسع في تفاصيل معايير المشاركة في دعم الميزانية القطاعية والتمويل المجمع (وهو ما سيصدره البرنامج الإنمائي، حسبما جاء في الوثيقة DP/2008/53، كتوجيه تنفيذي داخلي لمكاتبه القطرية)، وزيادة الدقة فيما يتعلق بالمؤشرات والمعايير المستخدمة لقياس فعالية البرنامج التجريبي ونتائجه وإمكانية مشاركة البرنامج الإنمائي في هذا الشكل من أشكال المعونة؛

٤ - **يذكّر** بأهمية بناء قدرات وطنية، وتبسيط الإجراءات ومواءمتها مع الإجراءات والقواعد الوطنية، ويعتبر أن مشاركة جهاز الأمم المتحدة الإنمائي بحكم وضعه الرسمي في الأشكال الحالية والجديدة للمعونة تعد الخيار الأمثل في هذا الصدد؛

٥ - **يشجع** برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على متابعة هذا النهج مع مكتب تنسيق العمليات الإنمائية في الأمم المتحدة لضمان التآزر والنهج الموحدة في استجابة منظومة الأمم المتحدة لبيئة المعونة المتغيرة؛

٦ - **يطلب** إلى البرنامج الإنمائي أن يدرج في الاستعراض السنوي للحالة المالية حالة النفقات المتعلقة بأية أموال يسهم بها من هذا النوع.

١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨

٢٠٠٨/٣٠
تقييم دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومساهماته في مجالَيْ البيئة والطاقة

إن المجلس التنفيذي،

١ - **يحيط علما** بالتقييم الحالي لدور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومساهماته في مجالَيْ البيئة والطاقة وباستجابة الإدارة لذلك (DP/2008/47)؛

٢ - **يحيط علما** بالنتيجتين التاليتين: (أ) أن البيئة والطاقة تسهمان إسهاما لا يستهان به في مهمة البرنامج الإنمائي المتمثلة في الحد من الفقر؛ (ب) أن دور البرنامج الإنمائي في إدارة شؤون البيئة والطاقة داخل منظومة الأمم المتحدة ينطوي على إمكانات مهمة، ولا سيما على الصعيد القطري، أخذا في الحسبان الدور الرئيسي الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة للبيئة في هذا المجال، ومع التشديد على التعاون مع برنامج البيئة في هذا الشأن وضمن الولاية المسندة إلى البرنامج الإنمائي؛

٣ - **يشدد** على ضرورة أن يعزز البرنامج الإنمائي تنمية القدرات الوطنية في مجالي البيئة والطاقة، مع مراعاة مهمة المنظمة وقدراتها، فضلا عن ضرورة الاستجابة للأولويات الوطنية للبلدان الشريكة في التنمية المستدامة؛

٤ - **يحث** البرنامج الإنمائي على تحسين استجابته للأولويات الوطنية، ولا سيما فيما يتعلق بالاحتياجات المحددة لأقل البلدان نموا وللدول الجزرية الصغيرة النامية؛

٥ - **يطلب** إلى مدير البرنامج أن يحدد وينفذ الآليات والحوافز المؤسسية اللازمة لإدماج قضايا البيئة والطاقة في جميع مجالات العمل الرئيسية، بما في ذلك التعاون والتنسيق مع سائر منظمات الأمم المتحدة، وأن يعزز القدرات في مجالي البيئة والطاقة في المنظمة بأسرها، بما في ذلك في المكاتب القطرية للبرنامج الإنمائي تحديدا؛

٦ - **يطلب** إلى مدير البرنامج أن يقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ٢٠٠٩ تقريرا شفويا عن استراتيجية البرنامج الإنمائي في مجالي البيئة والطاقة، استنادا إلى التقييم (DP/2008/46)، وعن الانتهاء من وضع الصيغة النهائية لمذكرة تفاهمه مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨

٢٠٠٨/٣١
برنامج عمل مكتب التقييم

إن المجلس التنفيذي،

١ - **يذكّر** بقراره ٢٠٠٨/١٧؛

٢ - **يحيط علما** بالمعلومات الإضافية عن برنامج عمل مكتب التقييم للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ المقدمة أثناء المشاورات الإضافية والواردة في الوثيقة DP/2008/49؛

٢ - **يقر** التقييمات المستقلة الواردة في برنامج عمل مكتب التقييم للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ وفي الوثيقة DP/2008/49، **ويؤكد** أهمية وجود روابط واضحة بين برامج العمل اللاحقة وبين الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١.

١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨

٢٠٠٨/٣٢
تقييم إطار التعاون العالمي الثالث لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ البرنامج العالمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٩-٢٠١١

إن المجلس التنفيذي،

١ - **يحيط علما** بالاستنتاجات التي خلص إليها تقييم إطار التعاون العالمي الثالث لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/2008/44)، وباستجابة الإدارة لهذا التقييم (DP/2008/45)، **ويطلب** إلى البرنامج الإنمائي أن يظل يعكسها بالكامل في إطار التعاون العالمي الرابع الجديد (٢٠٠٩-٢٠١١) وفي تنفيذه؛

وقد نظر في البرنامج العالمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٩-٢٠١١ (DP/GP/2)،

٢ - **يؤكد مجددا** أن جميع الأنشطة المضطلع بها ضمن البرنامج العالمي للبرنامج الإنمائي للفترة ٢٠٠٩-٢٠١١ ستكون متسقة تماما مع أحكام قرار الجمعية العامة ٦٢/٢٠٨ الصادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات؛ ومع الخطة الاستراتيجية المنقحة للبرنامج الإنمائي للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ (DP/2007/43/Rev.1 وRev.2) بصيغتها المنقحة عملا بقرار المجلس التنفيذي ٢٠٠٧/٣٢

الصادر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، والتي اعتمدها المجلس التنفيذي في قراره ١٥/٢٠٠٨؛

٣ - **يقر** بأن بناء القدرات والتنمية يشكلان المساهمة الشاملة للبرنامج الإنمائي لمساعدة البلدان المشمولة بالبرامج في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، **ويشدد** على أن محور بناء القدرات يشمل بناء القدرات المؤسسية والبشرية وفقا للخطط والاستراتيجيات الوطنية لهذه البلدان؛

٤ - **يطلب** إلى مدير البرنامج، في سياق المقترحات التي ستقدم إلى المجلس التنفيذي وفقا للقرار ١/٢٠٠٨ بشأن إعادة تصنيف تكاليف أنشطة البرنامج الإنمائي، أن يدرج مقترحات بشأن تصنيف القدرات الاستشارية للمنظمة في مجال السياسات مستقبلا؛

٥ - **يطلب أيضا** إلى مدير البرنامج أن يدرج في تقريره السنوي عن الدورات السنوية للمجلس التنفيذي تحسينات وتنفيذ البرنامج العالمي، ٢٠٠٩-٢٠١١، **ويلاحظ** أن استعراضا لمنتصف المدة للبرنامج العالمي، ٢٠٠٩-٢٠١١ سيقدم إلى الدورة السنوية للمجلس التنفيذي لعام ٢٠١٠، وأن تقريرا شاملا نهائيا عن الأداء والنتائج سيقدم إلى المجلس التنفيذي في الدورة السنوية لعام ٢٠١٢؛

٦ - **يقرر** أن يكون هذا القرار بمثابة مقدمة للبرنامج العالمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٩-٢٠١١ وجزءا لا يتجزأ منه؛ وفي هذا الصدد **يوافق** على البرنامج العالمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٩-٢٠١١، أخذا في الحسبان التوجيه الوارد في هذا القرار، فضلا عن تعليقات الدول الأعضاء.

١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨

٣٣/٢٠٠٨

تقرير عن حالة تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع)

إن المجلس التنفيذي،

١ - **يحيط علما** بالتقرير المتعلق بحالة تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (DP/2008/50)؛

٢ - **يقر** بالتقدم المحرز منذ صدور تقرير مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٧.

١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨

٢٠٠٨/٣٤
أنشطة الشراء التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة

إن المجلس التنفيذي،

١ - **يحيط علما** بالتقرير الإحصائي السنوي عن أنشطة الشراء التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة (DP/2008/51)؛

٢ - **يرحب** بما ورد في التقرير من عرض للبيانات وتحليل لها.

١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨

٢٠٠٨/٣٥
هيكل الإدارة لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

إن المجلس التنفيذي،

١ - **يحيط علما** بالتقرير المتعلق بهيكل الإدارة لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (DP/2008/52)؛

٢ - **يوافق** على الدور والوظيفة المعدلين للجنة التنسيق الإداري - التي ستعاد تسميتها فتصبح اللجنة الاستشارية للسياسات العامة - كما هو موجز في هذا التقرير؛

٣ - **يطلب** إلى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن يقدم إلى الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٩ مجموعة منقحة تنقيحا شاملا من بنود النظام المالي والقواعد المالية للموافقة عليها، أخذا في الحسبان التغيرات في هيكل إدارة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع فضلا عن خصائص نموذج الأعمال التي يضطلع بها المكتب؛

٤ - **يوصي** الأمين العام بتفويض السلطة إلى المدير التنفيذي للمكتب لتطبيق النظامين الإداري والأساسي لموظفي الأمم المتحدة على موظفي مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨

٣٦/٢٠٠٨

الإطار الرابع للتعاون فيما بين بلدان الجنوب

إن المجلس التنفيذي،

١ - **يحيط علما** بالإطار الرابع للتعاون فيما بين بلدان الجنوب (DP/CF/SSC/4/Rev.1)، **ويطلب** إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يأخذ في الحسبان توصيات الدول الأعضاء عند تنفيذ الإطار؛

٢ - **يرحب** بالنهج الذي يركز على النتائج الذي يتبناه الإطار؛

٣ - **يشجع** الدول الأعضاء القادرة على دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والواحدة الخاصة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في تنفيذ الإطار الرابع للتعاون فيما بين بلدان الجنوب تنفيذا كاملا.

١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨

٣٧/٢٠٠٨

المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، صندوق الأمم المتحدة للسكان، مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع)

إن المجلس التنفيذي،

١ - **يذكّر** بقراراته السابقة بشأن المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومن بينها القرارات ١٣/٢٠٠٦، و ٢٩/٢٠٠٧، و ٤٤/٢٠٠٧، و ٨/٢٠٠٨، و ١٣/٢٠٠٨؛ **ويذكّر** بقرار الجمعية العامة ٢٧٢/٥٩؛

٢ - **يلاحظ مع التقدير** الجهود التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لتعزيز الإدارة والمساءلة والرقابة والشفافية بطريقة متناسقة وموحدة؛

٣ - **يحيط علما** بالتقرير المتعلق بنظام المساءلة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/2008/16/Rev.1)، **ويقر** إطار المساءلة وسياسة الرقابة الواردين فيه، رهنا بالأحكام الواردة في هذا القرار؛

٤ - **يحيط علما أيضا** بالتقرير المتعلق بسياسة الرقابة في صندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/2008/14)، **ويقر** سياسة الرقابة الواردة فيه، رهنا بالأحكام الواردة في هذا القرار؛

٥ - **يحيط علما كذلك** بالتقرير المتعلق بنظام المساءلة في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (DP/2008/55)، **ويقر** إطار المساءلة وسياسات الرقابة الواردة فيه، رهنا بالأحكام الواردة في هذا القرار؛

٦ - **يؤكد مجددا** الاستقلال التشغيلي لجميع آليات الرقابة، بما فيها الآليات المتصلة بمراجعة الحسابات والرقابة والأخلاقيات؛

٧ - **يشدد** على أهمية الرقابة التي يمارسها المجلس التنفيذي، **ويسلم** بأن التقارير المذكورة أعلاه لا تتضمن ما يشكل قيدا على سلطة المجلس التنفيذي، على النحو المنصوص عليه في النظام الداخلي؛

٨ - **يؤكد** أهمية تعزيز الإدارة القائمة على أساس النتائج في مساءلة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أمام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة؛

٩ - **يحث** مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمديرين التنفيذيين لصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على كفالة تجنب تضارب المصالح عند تعيين (أ) أعضاء اللجان الاستشارية لمراجعة الحسابات في منظماتهم؛ (ب) مديري مكاتب الأخلاقيات؛ (ج) مديري مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات في البرنامج الإنمائي وشعبة خدمات الرقابة في صندوق السكان ورئيس مكتب المراجعة الداخلية للحسابات في مكتب خدمات المشاريع، مع تطبيق المبادئ التوجيهية السارية[٢] في الوقت ذاته؛

١٠ - **يقرر** أن يقدم مكتب الأخلاقيات بالبرنامج الإنمائي تقريرا إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية؛

---

(٢) إعمال الأخلاقيات على نطاق منظومة الأمم المتحدة: الأجهزة والبرامج ذات الإدارة المستقلة (ST/SGB/2007/11)؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: ميثاق مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات، ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٨؛ صندوق الأمم المتحدة للسكان: ميثاق شعبة خدمات الرقابة واختصاصات اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات، ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧؛ مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع: ميثاق المراجعة الداخلية للحسابات (التوجيه التنظيمي رقم ٢٥، ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٨) واختصاصات اللجنة الاستشارية للاستراتيجية ومراجعة الحسابات.

١١ - **يؤكد مجددا** صلاحيات المجلس التنفيذي في إقرار البرامج القطرية، **ويؤكد مجددا** أهمية مواصلة دعم البلدان المشمولة بالبرامج، **ويشدد** على قيمة تقارير المراجعة الداخلية للحسابات كأداة إدارية لتحسين قدرات المكاتب القطرية؛

١٢ - **يقرر** أنه يجوز لمدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمديرين التنفيذيين لصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، مع أخذ آراء أعضاء المجلس التنفيذي في الاعتبار، الكشف عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات للدول الأعضاء وفقا للأحكام ذات الصلة المنصوص عليها في الوثائق DP/2008/16/Rev.1، و DP/FPA/2008/14، و DP/2008/55، ووفقا لأحكام هذا القرار، مع ممارسة أقصى درجة من حسن التقدير وحماية الحقوق المشروعة للبلد المشمول بالبرنامج؛

١٣ - **يطلب** إلى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمديرين التنفيذيين لصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إبلاغ المجلس التنفيذي والحكومة المعنية على الفور بطلب تقارير المراجعة الداخلية للحسابات، قبل الكشف عنها، مع نسخة من الطلب المقدم من الجهة الطالبة، وإتاحة الوقت الكافي للحكومة المعنية لاستعراض التقرير والتعليق عليه؛

١٤ - **يقرر مجددا** وجوب الحفاظ على سرية المعلومات التي يكشف عنها، وأن تتضمن الطلبات الخطية المقدمة للحصول على تقارير المراجعة الداخلية للحسابات سبب الطلب والغرض منه وتأكيد التقيد بإجراءات الكشف عن المعلومات، على النحو المنصوص عليه في الوثائق DP/2008/16/Rev.1، و DP/FPA/2008/14، و DP/2008/55؛

١٥ - **يطلب** إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان أن يقدم إلى المجلس التنفيذي التقرير السنوي للجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات وردود الإدارة عليه، كمرفقات للتقرير السنوي المتعلق بالمراجعة الداخلية للحسابات والرقابة؛

١٦ - **يطلب** إلى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن يقدم إلى المجلس التنفيذي التقرير السنوي للجنة الاستشارية للاستراتيجية ومراجعة الحسابات وردود الإدارة عليه، كمرفقات للتقرير السنوي المتعلق بالمراجعة الداخلية للحسابات والرقابة؛

١٧ - **يطلب** إلى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمديرين التنفيذيين لصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع تقديم تقارير شفوية عن تنفيذ هذا القرار في الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي لعام ٢٠٠٩؛

١٨ - **يطلب إلى** مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمديرين التنفيذيين لصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن يقدموا إلى المجلس التنفيذي، في دورته السنوية لعام ٢٠١٠، تقريرا عن تنفيذ هذا القرار، يتضمن جملة أمور منها عدد طلبات تقارير المراجعة الداخلية للحسابات؛ ونتائج الاستعراضات التي تجريها اللجان الاستشارية لمراجعة الحسابات لتنفيذ هذا القرار، بما في ذلك معلومات مراجعة الحسابات التي يعاد صياغتها أو حجبها عن الكشف؛ وتأكيد التقيد بمبدأ سرية معلومات مراجعة الحسابات التي تكشف عنها الدول الأعضاء للمجلس التنفيذي، كي ينظر فيه المجلس.

١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨

٢٠٠٨/٣٨

استعراض عام للمقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان في دورته العادية الثانية لعام ٢٠٠٨

إن المجلس التنفيذي،

يذكّر بأنه قام في دورته العادية الثانية لعام ٢٠٠٨، بما يلي:

البند ١

المسائل التنظيمية

أقر جدول أعمال وخطة عمل الدورة السنوية لعام ٢٠٠٨ (DP/2008/L.3)؛

وافق على التقرير الخاص بالدورة السنوية لعام ٢٠٠٨ (DP/2008/37)؛

ووافق على الجدول الزمني التالي لدورات المجلس التنفيذي لعام ٢٠٠٩:

انتخاب أعضاء المكتب: ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩

الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٩: من ١٩ إلى ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩

الاجتماع المشترك بين المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي:

من ٢٣ إلى ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ (مؤقت)

الدورة السنوية لعام ٢٠٠٩: من ٢٦ أيار/مايو إلى ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ (نيويورك)

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٩: من ٨ إلى ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ٧

الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة (صندوق الأمم المتحدة للسكان)

اتخذ القرار ٢٠٠٨/٢٦ بشأن تنقيح النظام المالي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

وأحاط علما بتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (DP/FPA/2008/16) بشأن تنقيح النظام المالي (صندوق الأمم المتحدة للسكان).

البند ٨

البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة (صندوق الأمم المتحدة للسكان)

اتخذ القرار ٢٠٠٨/١١ بشأن مشاريع وثائق البرامج القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ووافق على البرامج القطرية التالية، على أساس عدم الاعتراض ودون عرضها أو مناقشتها، وفقا للقرار ٢٠٠٦/٣٦:

أفريقيا: بنن، جمهورية الكونغو، النيجر، نيجيريا؛

الدول العربية: السودان؛

وافق على التمديد الثالث لمدة عام واحد للبرنامج القطري للبنان؛

وأحاط علما بمشاريع وثائق البرامج القطرية التالية وبالتعليقات التي أبديت بشأنها:

أفريقيا

مشروع وثيقة البرنامج القطري لأنغولا (DP/FPA/DCP/AGO/6)

مشروع وثيقة البرنامج القطري لكوت ديفوار (DP/FPA/DCP/CIV/6)

مشروع وثيقة البرنامج القطري لكينيا (DP/FPA/DCP/KEN/7)

مشروع وثيقة البرنامج القطري لموريتانيا (DP/FPA/DCP/MRT/6)

آسيا والمحيط الهادئ

مشروع وثيقة البرنامج القطري لتيمور-ليشتي (DP/FPA/DCP/TLS/2)

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

مشروع وثيقة البرنامج القطري لهايتي (DP/FPA/DCP/HTI/4)

مشروع وثيقة البرنامج القطري لجمهورية فنزويلا البوليفارية (DP/FPA/DCP/VEN/2)

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند ٢

الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

اتخذ القرار ٢٠٠٨/٢٦ بشأن تنقيح النظام المالي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان؛

واتخذ القرار ٢٠٠٨/٢٧ بشأن الاستعراض السنوي للحالة المالية، ٢٠٠٧ (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)؛

واتخذ القرار ٢٠٠٨/٢٨ بشأن تقرير مكتب خدمات المشتريات المشتركة بين الوكالات عن فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧؛

واتخذ القرار ٢٠٠٨/٢٩ بشأن دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بيئة المعونة المتغيرة على المستوى القطري؛

وأحاط علما بالتقرير المتضمن معلومات عن نفقات التعاون التقني لمنظومة الأمم المتحدة، ٢٠٠٧ (DP/2008/40) وإضافته (DP/2008/40/Add.1).

البند ٣

التقييم في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

اتخذ القرار ٢٠٠٨/٣٠ بشأن تقييم دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومساهماته في مجالَيْ البيئة والطاقة؛

واتخذ القرار ٢٠٠٨/٣١ بشأن برنامج عمل مكتب التقييم.

البند ٤

البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)

اتخذ القرار ٢٠٠٨/٣٢ بشأن تقييم إطار التعاون العالمي الثالث لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإطار التعاون العالمي الرابع، ٢٠٠٩-٢٠١١؛

ووافق على البرامج القطرية التالية، على أساس عدم الاعتراض ودون عرضها أو مناقشتها، وفقا للقرار ٢٠٠٦/٣٦:

أفريقيا: بنن، موريشيوس، نيجيريا؛

الدول العربية: السودان؛

ووافق على التمديد الثاني لمدة عام واحد للبرنامج القطري لبوروندي وعلى التمديد الثالث لمدة عام واحد للبرنامج القطري للبنان؛

وأحاط علما بمشاريع وثائق البرامج القطرية التالية وبالتعليقات التي أبديت بشأنها:

أفريقيا

مشروع وثيقة البرنامج القطري لأنغولا (DP/DCP/AGO/2)

مشروع وثيقة البرنامج القطري لكوت ديفوار (DP/DCP/CIV/1)

مشروع وثيقة البرنامج القطري لكينيا (DP/DCP/KEN/1)

مشروع وثيقة البرنامج القطري لموريتانيا (DP/DCP/MRT/1)

مشروع وثيقة البرنامج القطري للنيجر (DP/DCP/NER/1)

مشروع وثيقة البرنامج القطري لجمهورية الكونغو (DP/DCP/COG/1)

آسيا والمحيط الهادئ

مشروع وثيقة البرنامج القطري لتيمور – ليشتي (DP/DCP/TLS/1)

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

مشروع وثيقة البرنامج القطري لهايتي (DP/DCP/HTI/1)

مشروع وثيقة البرنامج القطري لجمهورية فنزويلا البوليفارية (DP/DCP/VEN/1)

ونظم جلسة إحاطة شفوية عن استجابة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لحالة الطوارئ الإنسانية الناجمة عن إعصار نرجس.

البند ٥

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

اتخذ القرار ٢٠٠٨/٣٣ عن حالة تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥؛

واتخذ القرار ٢٠٠٨/٣٤ بشأن أنشطة الشراء التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة؛

واتخذ القرار ٢٠٠٨/٢٨ بشأن هيكل الإدارة لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

البند ٦

التعاون فيما بين بلدان الجنوب

اتخذ القرار ٣٦/٢٠٠٨ بشأن الإطار الرابع للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

الجزء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ٩

متابعة اجتماع مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

أحاط علما بالتقرير المتعلق بتنفيذ قرارات وتوصيات مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز (DP/2008/54-DP/FPA/2008/13).

البند ١٠

المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة الداخلية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، صندوق الأمم المتحدة للسكان، مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع)

اتخذ القرار ٣٧/٢٠٠٨ بشأن المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، صندوق الأمم المتحدة للسكان، مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع).

البند ١٥

مسائل أخرى

عقد جلستي الإحاطة والتشاور غير الرسميتين التاليتين:

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

أجرى مشاورات غير رسمية مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨

المرفق الثاني

أعضاء المجلس التنفيذي في عام ٢٠٠٨

(تنتهي مدة العضوية في آخر يوم من السنة المبينة)

الدول الأفريقية: أنغولا (٢٠٠٩)؛ بنن (٢٠٠٨)؛ الجزائر (٢٠٠٨)؛ جمهورية أفريقيا الوسطى (٢٠٠٩)؛ جمهورية تترانيا المتحدة (٢٠١٠)؛ السنغال (٢٠٠٩)؛ الصومال (٢٠٠٩)؛ ملاوي (٢٠٠٩).

دول آسيا والمحيط الهادئ: باكستان (٢٠٠٨)؛ بنغلاديش (٢٠٠٨)؛ بوتان (٢٠٠٩)؛ جمهورية كوريا (٢٠١٠)؛ جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية (٢٠١٠)؛ الصين (٢٠٠٩)؛ الهند (٢٠٠٩).

دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: إكوادور (٢٠٠٨)؛ أنتيغوا وبربودا (٢٠٠٩)؛ جامايكا (٢٠٠٨)؛ كولومبيا (٢٠١٠)؛ هايتي (٢٠١٠).

دول أوروبا الشرقية ودول أخرى: الاتحاد الروسي (٢٠٠٨)؛ أذربيجان (٢٠١٠)؛ سلوفاكيا (٢٠١٠)؛ صربيا (٢٠٠٩).

دول أوروبا الغربية ودول أخرى*: أستراليا؛ فرنسا؛ الدانمرك؛ أيسلندا؛ أيرلندا؛ إيطاليا؛ اليابان؛ هولندا؛ النرويج؛ السويد؛ سويسرا؛ الولايات المتحدة.

* لدى مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى جدول تناوب خاص بها يتغير في كل عام.